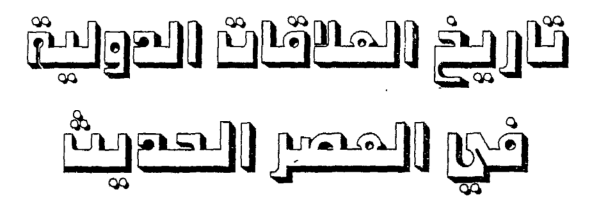
تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث

الأستاذ الدكتور
عمر عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ونائب رئيس جامعة الإسكندرية الأسبق





الأستاذ الدكتور

عمر عبد العزيز عمر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

ونائب رئيس جامعة الإسكندرية الأسبق

٢٠١٠

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سوتر – الأزاريطة – ت : ٤٨٧٠١٦٣

٣٨٧ شارع قنال السويس – الشاطبي – تليفون : ٥٩٢٣١٤٦

تمهيد

العلاقات الدولية قديمة قدم الجماعات البشرية، ولكن مصطلح International Relations أي «العلاقات الدولية» لم يستخدم إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وإن كان المصطلح اللاتيني قد ظهر قبل ذلك بكثير، حين كان الهدف منه الإشارة إلى قانون الأمم أو قانون الشعوب، أي ذلك القانون الذي كان يطبق عند البت في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب. وبعبارة أخرى فإن المعنى القانوني للمصطلح استخدم قبل المعنى السياسي الذي نردده اليوم.

ولاشك في أن كلمة «دولية» إنما جاءت لتصف تلك العلاقات بين كيانات مختلفة أو متعددة هي في المقام الأول «دول» States. كما إنها عادة ما تشير إلى العلاقات بين الحكام والملوك، أو السلطات السياسية بصفة عامة، التي تحكم هذه الدول، وبالتالي فإن مصطلح Inter - States يصير أكثر ملائمة للتعبير عن المعنى المقصود من مصطلح «الدولية» International.

وإذا كان مصطلح «العلاقات الدولية» يتضمن الإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط، فإنه في الواقع أوسع مدى من ذلك بكثير. ذلك أن المقصود من المصطلح هو رصد كافة الاتصالات بين الدول والحركات الوطنية، وحركات الشعوب والأفكار والسلع، عبر حدود وطنية. وبالتالي فإن العلاقات الدولية تعكس كافة صور المبادلات التي تجري بين الأطراف المختلفة عبر الحدود. وفي هذا الإطار تعتبر الاتصالات بين الأفراد عبر الحدود من بين ما يمكن وصفه بالعلاقات الدولية. فالأفراد الذين يسافرون عبر الحدود، والتجارة التي تنتقل من دولة إلى أخرى، والبعثات التي يتم تبادلها، والمنظمات التي ترعى تلك العلاقات، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، تدخل جميعاً في إطار العلاقات الدولية.

وتسعى الدول والحكومات والأفراد لتعميق علاقاتها عبر الحدود الوطنية بهدف تحقيق مصالح مشتركة على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدبلوماسية والسياسية، في مجال لتدعيم السلام وتوثيق الروابط. وخلاصة القول أن العلاقات الدولية هي مجمل التفاعلات المتبادلة والمتداخلة بين وحدات المجتمع الدولي.

بهذا الفهم العام الواسع نتناول في هذا الكتاب مجموعة من الدراسات المعمقة والموثقة، تعكس على صفحاتها صور مختلفة للعلاقات الدولية الأوروبية أو العلاقات الأوزوبية - الأوربية، وحددنا لها القرن التاسع عشر، باعتباره عصر ازدهار الدبلوماسية الأوربية في التاريخ الحديث، وباعتباره القرن الذي نشأت فيه الدول القومية بالمعنى الاصطلاحي المعروف اليوم.

عمر عبد العزيز عمر

الإسكندرية في ٢٠٠٩/٩/١٧

القسم الأول

صور من تاريخ العلاقات الدولية الأوروبية(*)

- الفصل الأول: فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر.
- الفصل الثاني: الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر.
- الفصل الثالث: نظام المؤتمرات الأوروبية.
- الفصل الرابع: الموقف الدولي والمسألة الشرعية.
- الفصل الخامس: التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان.
- الفصل السادس: التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك.
- الفصل السابع: أوروبا والحرب العظمى.
- الفصل الثامن: أوروبا وصناعة السلام.

الفصل الأول

فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر

الفصل الأول

فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر

تشمل العلاقات الدولية السياسة الدولية، والتنظيم والإدارة الدوليتين والقانون الدولي، والمقصود باصطلاح «العلاقات الدولية» تلك العلاقات القائمة بين الدول المختلفة، وتنقسم بدورها إلى قسمين: علاقات سلم وعلاقات حرب. ففي حالة الحرب فالعلاقة علاقة عداء، أما في وقت السلم فقد تظهر العلاقات السياسية. وفي العصور القديمة والوسطى لم يكن هناك تمثيل سياسي، وإنما التمثيل السياسي الدائم هو وليد العصور الحديثة، ووليد نشوء القانون الدولي وتطوره وكانت العلاقات بين الدول تتم في العصور القديمة عن طريق البعثات والسفارات، وربما تبع هذه العلاقات السياسية عقد اتفاقات تجارية، أما نظام القناصل والسفراء فهو من نتاج العصر الحديث، وفي واقع الأمر لم تنشأ علاقات دولية منتظمة إلا في الوقت الذي أصبح فيه للدولة وزراء للخارجية بمعنى أنه أصبح للدولة سياسة خارجية معينة.

وقد عرف الفكر الغربي نهجين في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية: النهج الأيديولوجي والنهج التحليلي. ويفترض الأول أن السياسات التي تصطفيها الدول تجاه العالم الخارجي- هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصف السياسات الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية، وهكذا.. ويفترض النهج الثاني أن للسياسة عدة مقومات منها: تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن

وحاجاته، فعلى المراقب الذي يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات وما هو أكثر منها.

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية رد فعل ضد المنهج الأيديولوجي لأنه يصور السياسة الخارجية وليدة السياسات الداخلية فيتجاهل عناصر الاستمرار في السياسة الوطنية ويتناسى أن المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية تفرض قيودًا على رجل الدولة الذي يتصدى لوضع السياسة الخارجية، أيًا كانت نواياه وفلسفته الاجتماعية ونظرته الدينية فإن هذا لا يمكن أن يعميه عن مصالح أمته الاستراتيجية المنبعثة من وضعها الجغرافي ودورها الدولي ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذا الصالح إذا أراد المحافظة على استقلال بلاده. وهكذا كونت الدول الكبرى سياستها عن نتاج التفاعل بين وضعها الدولي المستمر وبين تقاليدها وأنظمتها الدائمة وتابعت هذه السياسة لفترات طويلة من الزمن بالرغم مما تكون قد تعرضت له من تغيرات سياسية داخلية هامة. ويعني هذا أن السياسة الخارجية تتطلب من صانعيها أن يراعوا أن المصالح التي يتعهدونها مصالح دائمة، وتنظمها تسلسلية تجعل بعضها أقل أهمية من البعض الآخر. فهناك مصالح يجب الدفاع عنها بأي ثمن ومصالح تكون المحافظة عليها في ظروف معينة ومصالح لا يهم الدفاع عنها أو المحافظة عليها.

وتهدف السياسة الخارجية لكل دولة عادة إلى تحقيق أحد هدفين: إما الإقناع وإما الإخضاع. فإن كانت تبغي الإقناع فوسيلتها إلى ذلك هي الدبلوماسية والدعاية ذلك أن الدبلوماسية هي وسيلة إقناع الحكام. أما الدعاية فهي سبيل إقناع الرأي العام. وإن شاءت الإخضاع فطريقتها إلى

ذلك هو القوة المسلحة والصورة القصوى لاستخدام القوة هي الحرب. وبذلك تتمثل الأساليب الكبرى لممارسة العلاقات السياسة الدولية في: الدبلوماسية والدعاية والحرب. وتركز في هذا المجال على توضيح لفظة الدبلوماسية Diplomate - Diplomacy التي تطلق اصطلاحًا على علم علاقات الدول الخارجية وشئونها الأجنبية. هذا هو مدلول الدبلوماسية الواسع. أما مدلولها الضيق فهو في التفاوض فيما بين الدول L'Art des Negciations, Art of Negotiations. وبالتالي فن التعامل الدولي، وأساليب الدبلوماسية وغاياتها متنوعة متطورة، ولقد كان إبرام المعاهدات بين الدول ولا يزال في طليعة هذه الأساليب. كما عرف تاريخ الدبلوماسية الحديثة نظام التحالف (الأحلاف) Le Systeme d'Alliance - System of Alliances في طليعة الوسائل الدبلوماسية، فلقد كان ينظر له طوال القرن الثامن عشر باعتبار كبير تدعمه مجرد فكرة الدفاع الطبيعي أو قيام المصالح المشتركة أو مجرد انتقال أسباب الخلاف بين المتعاقدين. فلقد كانت فرنسا - في عهد فرنسوا الأول (١٥١٥-١٥٤٧) ومن بعده لا تتردد كلما أتاحت لها الظروف - في الاستعانة بتركيا على النمسا وإسبانيا.

ولقد أدى نظام التحالف والوفاق هذا بأوروبا إلى معظم النظم الدبلوماسية الحديثة شأنًا ألا وهو نظام «التوازن الأوروبي» L'equilibre Europeen ذلك النظام الذي كان يهدف في ظاهره إلى حماية الدول الضعيفة من الدول القوية، فلقد كان من مؤداه ألا تصير دولة ما على درجة من القوة تظهرها على الدول الأخرى كلها أو بعضها مجتمعة فلا يغريها ذلك على التعدي والاستخفاف بسلام غيرها. وقد وعمل مؤتمر فيينا على

إعـادة الـتوازن الأوروبـي إلى الصـورة التي كان عليها قبل التوسع النابليوني إلى سـلام دائـم لأوروبـا بعـد حـروب نابليون الطويلة. فقد كان العمل على تحقـيق تـوازن القـوى Balance of Power في صـدارة موضـوعات معظـم المعـاهدات الدولـية السياسـية وغاياتهـا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. ولمـا كانـت المشـكلة الحقـة في العلاقات السياسية الدولية هي مشكلة القوة، فـإن العـلاج التقليـدي لمشـكلة القـوة جاء في صورة «توازن القوى» وهكذا فـإن سياسـة تـوازن القـوى تهـدف أساسًـا إلى حفـظ السلام أو المساهمة في العمـل عـلى إقـرار حسن التفاهم الدولي، إذ ليس من مانع أن تقوم الحروب أو أن تسـتخدم وسـائل الإكراه لتحقيق التوازن في القوى أو هي - على حد تعـبير المـؤرخ أرنولـد تويـنبي Arnold Toynbee نظـام فـن الديناميكـية السياسية يمارس حينـما يربط مجتمع نفسه بعدد من الدول المستقلة.

وقـد أخـذ مـبدأ تـوازن القـوى يلعـب دورًا لا يسـتهان به في السياسة الدولـية مـنذ القـرن السـابع عشر وخاصة منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. وقـد أعلـن لـلمرة الأولى في معـاهدة أوتريخـت Utrecht عـام ١٧١٣ بـين إسـبانيا وإنجلـترا، ثـم راح يتبوأ مكانـه في الوثائق والمحادثات الدبلوماسية في فترة مؤتمر فيينا. ففي معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ مايو عام ١٨١٤ جاء أن Une Paix solide Fonde sur une juste repartition des forces entre tes pusissances وظـل مـبدأ تـوازن القـوى بعـد مؤتمـر فيينا يعتبر قاعدة السلوك السياسي الكبير التي ينبغي على الدول التزامها بكل دقة، فما كـان لدولـة مـا أن تجـرؤ عـلى التـنكر له، ولا تكـاد معـاهدة مـن معـاهدات الصلح التي أبرمت خلال القرن التاسع عشر تخلو من الإشارة إلى ذلك المبدأ أساسًـا عـلى أنـه مـن بديهـيات السياسة الدولية. بل إن الناظر في المعاهدات

الكبرى التي أبرمت في تلك الفترة يلمس أنها جميعًا قد اشتركت في العمل على تحقيق غاية واحدة هي ضمان التوازن. وفي سبيل تحقيق التوازن الأوروبي تمسكت أوروبا بمبدأين يضيفان على التوازن الاستقرار الذي تسعى إليه وهما: مبدأ الشرعية La Principe de la legitimite وفكرة التضافر الأوروبي Le Concert Europeen.

وقبل أن نتعرض بالبحث في الوسائل التي انتهجتها أوروبا لتطبيق مبدأ توازن القوى خلال القرن التاسع عشر تنبغي الإشارة إلى تطور التفكير في إنشاء منظمة دولية سياسية ذات اتجاه عالمي تختص بالعمل على حفظ الأمن والسلام في العالم وتجنب الحروبَ التي تسبب أضرارًا بالغة للغالب والمغلوب على حد سواء(١).

(١) كونفوشيوس:

وربما كان الفيلسوف الصيني كونفوشيوس Konfucius (٥٥١-٤٧٩ق.م) هو أول من فكّر في إنشاء هيئة تشترك في عضويتها الدول للتعاون من أجل الصالح الدولي العام، إذ جاء في كتاب Li-Ki الصيني المقدس، أنه كان يرى إنشاء اتحاد كبير Grand Union لتحقيق التعاون الدولي ولاستغلال ثروات البشرية لمصلحة جميع الدول.

(٢) أمريك كروشيه:

ومنذ أوائل القرن السابع عشر وقبل أن تنتهي حروب الثلاثين عامًا بدأ بعض المفكرين في أوروبا ينادون بضرورة إنشاء هيئة دولية تقوم على حفظ السلام، وتشجيع التعاون بين مختلف الدول. ومن أوائل من راودتهم هذه الفكرة الفرنسي أمريك كروشيه Emeric Cruce de Paris فقد

نشر في عام ١٦١٣ مشروعًا بعنوان:

"Le Nouveau Cynee, ou Disours d'Etat representant les Occasions et moyens d'etablir une paix generale, et la liberte de commerce par tout le monde".

وتنحصر الفكرة الأساسية في هذا المشروع في المناداة بإنشاء جمعية تضم ممثلين دائمين لكافة الدول بما في ذلك الدول غير المسيحية مثل الدولة العثمانية واليابان، تجتمع في مدينة معينة، وتختص بالفصل فيما قد ينشأ بين الدول المختلفة من منازعات، ولما كان كروشيه يكره الحرب، فقد استقصى في كتابه أسبابها وحلل بواعثها وأرجعها إلى أربعة عناصر:

(١) رغبة بعض الدول في إظهار شجاعتها لتخشى الدول بأسها.
(٢) محاولة الملوك والأمراء أن يستردوا ما فقدوا من أقاليم أو مدن.
(٣) رغبة بعض الحكام أو الأمراء في تمرين جيوشهم خوفًا من أن يكون السلام سببًا من أسباب فتور العزائم وتفشى الجبن بين أفرادها.
(٤) كراهية الشعوب لبعضها بسبب التعصب الديني.

(٣) سلي:

كما نادى الدوق سلي De Sully وزير هنري الرابع ملك فرنسا، في مذكراته المنشورة عام ١٦٣٨ بمشروع نسبه إلى سيده Le Grand Dessein du Roi Henri IV يهدف أساسًا إلى إنشاء مجلس لأوروبا Un Conseil General de L'Europe. يتمتع ببعض الاختصاصات القضائية والإدارية للقيام بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومنع قيام الحروب ورأى أن يتكون ذلك المجلس من العناصر التالية:

(١) الـدول ذات الـنظام الملكـي الوراثـي مـثل: فرنسـا وإنجلـترا والدنمـارك والسويد.

(٢) الـدول الـتي تخضـع لنظام ملكي مثل: الولايات البابوية، والإمبراطورية الرومانية المقدسة وبولندا بوهيميا ونابولي.

(٣) الـدول الـتي تخضـع للـنظام الجمهـوري وهـي: سويسـرا والأراضـي المنخفضة والبندقية وسردينيا والولايات الإيطالية الشمالية.

وقـد رأي المؤيـدون لسـلي أنـه لـو طـال أجـل الملـك هنري لمدة سنتين لـتحقق مشـروعه فعـلاً. ولكـن دراسـة المشروع تبين مصعوبة تنفيذ مثل هذا المشـروع الخيالي في مثل الظروف التي كانت تمر بها أوروبا في ذلك الوقت. ومهـما كـان الأمـر فلقـد أبرز هذا المشروع أمرين لهما شأن كبير في التنظيم الدولي وهـما: اللامركزية والمساواة بين أعضاء التنظيم.

(٤) هوجو جروسيوس:

ونجـد كذلـك في بعـض كـتابات هوجـو جروسيوس Hugo grotius المعـروف بـأبي القـانون الدولـي، دعـوة صـريحة إلى عقـد مؤتمرات دولية من الـدول المسـيحية لفـض مـا قد ينشأ بينها من منازعات وخلافات وفقًا لمبادئ العدل والإنصاف وكتب جروسيوس يقول[٢]:

"It would be advantageous indeed in a degree necessary, to hold certain conferences of Christian powers, where those who have no interest at stake may settle the disputes of others, and where in fact, steps may be taken to compel parties to accept peace or fair terms".

وقد ساعد على انتشار نظريات جروسيوس التي أثبتها في كتابه De Jure Belli et Pacis عام ١٦٢٥م وعلى قبولها في ذلك الحين أنه أخذ في بحثه مواضيع القانون الدولى العام بنظريات كانت موضع احترام وقبول المفكرين في ذلك العصر.

وبعد ما يقرب من ثلاثة وعشرين عامًا من ظهور أبحاث جروسيوس، قضت معاهدة وستفاليا على فكرة وجود رئيس أعلى للشئون الدولية وأحلت محلها فكرة وجود عائلة دولية، أعضاؤها دول مستقلة متساوية لا تخضع لأي رئيس وإنما تربطها بعضها بالبعض المصالح المشتركة ووجوب اتباع قانون يسرى عليها جميعها. ولذلك تعتبر معاهد وستفاليا عام ١٦٤٨ النقطة التي ابتدأ منها القانون الدولي العام الحديث. ويتلخص أهم ما جاء في هذه المعاهدة من تيارات فكرية حديثة فيما يلي:

(١) كان معاهدة وستفاليا أول مؤتمر أوروبي انعقد بمحض رضى الدول المشتركة فيه لتنظيم شئونها ولحل المنازعات والمشكلات الدولية التي كانت قائمة بينها فهي التي خلقت الجماعة الدولية وجعلت منها هيئة تشعر بوحدة المصلحة.

(٢) سوت معاهدة وستفاليا بين الدول جميعًا، الجمهورية منها والملكية، الكاثوليكية والبروتستانية ولو أن الوقت لم يكن قد حان بعد لأن يسوى بين الدول المسيحية وغير المسيحية. ونزعت عن الدول الأوروبية نير السيادة الدينية البابوية كذلك، وبذلك قضت على فكرة وجود رئيس أعلى يسيطر على الدول جميعًا، وهذا واضح من اشتراك الدول البروتسانتية والدول الكاثوليكية في هذا المؤتمر على قدم المساواة.

(٣) طبقت المعاهدة سياسة التوازن الأوروبي محافظة على السلم في أوروبا، ولكن لم يأت ذكر التوازن الدولي صراحة ضمن عبارات المعاهدة كما جاء في معاهدة أوترخت التي تلتها، وإنما يتضح تطبيقها للنظرية مما قرره المؤتمر من استقلال ٣٥٥ دولة كانت تكون الإمبراطورية الرومانية ومن منع اتحاد المانيا مع النمسا، ولقد سيطرت فكرة التوازن الدولي - كما سبق أن أوضحت - على السياسة الدولية منذ ذلك الوقت وحتى قيام الثورة الفرنسية، فهي أثارت حروب ذلك العصر وهي أول ما كان يناقش فيه عند انعقاد مؤتمرات الصلح.

(٤) استبدلت معاهدة وستفاليا نهائيًا نظام السفارات المستديمة بنظام السفارات المؤقتة، وكان هذا النظام الأخير هو المتبع إلى ذلك الحين. وفي إيجاد السفارات المستديمة ما يحكم الروابط بين الدول بعضها مع بعض، ويؤكد استمرار التشاور والتفاهم بينها في المسائل الدولية.

(٥) وليم بيـــــن:

ومن المشروعات الجديرة بالذكر في مجال إقامة تنظيم دولي مشروع المفكر الإنجليزي وليم بين William Penn وقد تعرض لشرحه في مؤلف أصدره عام ١٦٩٢ تحت عنوان: An Essay Towards Present and Future Peace of Europe ويشبه هذا المشروع إلى حد بعيد مشروع كروشيه السابق الإشارة إليه، إلا أن من يرى تمثيل الدول في الجمعية أو المجلس المقترح بعدد من الممثلين يتناسب ومقدار الدخل القومي أو التجارة الخارجية لكل منها وقد تضمن كتابه الآراء التالية:

(١) أن يقوم بين الدول الأوروبية اتحاد مصدره الإخاء والحب المتبادل بين كافة الشعوب. ويتم ذلك بمنع التنافس في التسلح، على ألا يكون هذا المنع ماسًا بالشئون الداخلية لأية دولة، أو متعارضًا مع سيادتها أو ضارًا باقتصادياتها.

(٢) يقوم بمعاونة الاتحاد في أداء هذه الرسالة برلمان مؤلف من الدول الأوروبية يتولى وضع القواعد العادلة التي يلزم الحكام بمراعاتها، ويتولى هذا البرلمان أمر الفصل في كل ما ينشب من خلاف بين الدول وتصدر قراراته بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات.

(٣) يتألف هذا البرلمان من تسعين عضوًا ، وتكون كل دولة ممثلة فيه بأعضاء حسب قوتها، فيكون للإمبراطورية الألمانية اثنا عشر عضوًا، ولفرنسا عشرة أعضاء، ولإسبانيا عشرة، ولإنجلترا ستة، ولكل من السويد وهولندا أربعة وهكذا.

(٤) لم يذكر في مشروعه شيئًا عن الوسائل التي يجب اتخاذها ضد كل دولة لا تتخذ قرارات برلمانه المقترح واكتفى بأن تكون «قوة الرأي العام» هي العامل القوى في تنفيذ قرارات البرلمان.

(٦) سـان بيير :

ومن أجدر المشروعات بالاهتمام كذلك مشروع القس الفرنسي سان بيير Saint Pierre المنشور عام ١٧١٣ تحت عنوان:

Project Pour etablir la Paix Perpetuelle en Erope

ويرمى هذا المشروع إلى منع الحروب، ومحاولة حل المشكلات الدولية

بالطرق السلمية عن طريق التوفيق أو التحكيم وذلك بإنشاء منظمة أوروبية تسمى المجلس الأوروبي Senat de l'Europe تقوم على تحقيق هذه الأهداف. وتمكينًا لهذه المنظمة من أداء مهمتها، اقترح المشروع تزويدها بقوة بوليس دولية تتكون من كتائب تمدها بها الدول الأعضاء لتعمل بعد وضعها تحت تصرف المنظمة وفقًا لأوامر هذه الأخيرة وحدها - وواضح ما في هذا المشروع من ثورية وطموح لا يتفقان البتة وظروف المجتمع الدولي المعاصر لنشره ولقد أثبت سان بيير بلباقة أن توازن القوى لا يمكن أن يؤدي إلى استتباب السلام، لأن الدول غير متساوية، ولذلك يكون كل توازن عرضة للاختلال بسبب مطامع بعض الملوك أو الأمراء، أو بسبب الانقلابات الداخلية، وليس السلام في رأيه وليد توازن القوى، ولكنه على العكس يتولد من عدم توازن القوى، ويفسر هذه الفكرة تفسيرًا معناه أن تكون كفة الدول المحبة للسلام أرجح من كفة الدول العدوانية. وبهذا تتمكن الدول المحبة للسلام من رد أي عدوان يقع عليها. ولا يتم ذلك إلا بإقامة اتحاد بين الدول الأوروبية.

(٧) جرمي بنتام :

ولا يقل عن هذا المشروع في الأهمية ما اقترحه الاقتصادي البريطاني الشهير جرمي بنتام Jeremy Bentham في كتاباته العديدة المنشورة خلال الفترة من ١٧٨٩ إلى ١٨٢٨ من إنشاء محكمة تحكيم ذات طابع سياسي تتكون من ممثلين لكافة الدول تختص بالفصل في كافة ما ينشأ بين أعضاء المجتمع الدولي من منازعات على أن يضمن تنفيذ قراراتها تعهد الدول الأعضاء سلفًا بمقاطعة أية دولة لا تستجيب للقرارات الصادرة في مواجهتها

بـل وباسـتخدام القـوة المسـلحة ضـدها إذا لم تُجـدِ المقاطعـة السياسـية أو الاقتصـادية في حملها على الخضوع. ومن أهم ما تعرض له بنتام قضيـة السلام التي درسـها في كتابه Principles of International Law (١٧٩٣) وجعـل عنوان البـاب الرابع في هذا الكتاب «مشروع لسلام عالمي دائم» A Plan for an Universal and Perpetual Peace واقـترح بنـتام لتحقيق هذا المشروع الخطوات التالية:

(١) تخفيض تسليح كافة الدول.

(٢) تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر عنها.

(٣) مكافحـة المعـاهدات السـرية والدبلوماسـية الخفـية لأنهما تعكران صفو السلام والحرية، ولا تتفقان مع قضاياهـما.

(٤) تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلدان.

(٥) إنشـاء محكمـة عـدل دولـية تفصـل في الخصـومات، ولكـن لـيس لها أن تفرض عقوبات.

(٦) تكويـن مـا يسـمى «ديـت» أي هيـئة دولـية مكونـة مـن نائبين عن كل دولـة. وتكـون المناقشـات في تلك الهيئة علنية ليكون الرأي العام العالمي على علم بقضاياه، وليدافع عن السـلام والأمن.

(٨) إيمـانويل كنت:

وفي عام ١٧٩٥ نشر الفيلسوف إيمانويل كنت Emmanuel Kant بحثًا أسمـاه Zum Ewigan Frieden أي السـلام الدائـم. وقـد وضـع فـيه مـبادئ لحكـم العلاقـات بـين الـدول، وذكـر أن مـراعاة هـذه المبادئ يترتـب عليها إبعاد احتمال نشوب الحرب، وتتمثل هذه المبادئ في:

(١) إلغاء جميع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون مشتملة على تحفظات أو شروط يصح أن تكون نواة الحرب، أو تتضمن مشروع إقامة حرب مقبلة.

(٢) لا يجوز لأي دولة أن تتملك إقليمًا من أقاليم دولة أخرى ولو كان هذا التملك عن طريق الهبة أو التبادل أو الشراء.

(٣) وجوب تسريح الجيوش المنظمة لأن من شأنها الحط من قدر الإنسان وكرامته.

(٤) تحريم القروض الأجنبية نظرًا لما تثيره مِن مشكلات وباعتبارها عقبة كبيرة في طريق السلام الدائم.

(٥) تحريم التدخل في شئون الدول الأخرى.

(٦) منع المحاربين من استعمال وسائل غير مشروعة قد يترتب على استعمالها فقدان الثقة بعد انتهاء الحرب وعند عقد معاهدة السلام.

ومن دراسة المشروعات السابقة يتضح أنها باستثناء مشروع Cruce يقتصر نطاقها على الدول الأوروبية، ومن ثم فليس لها الطابع العالمي الذي يميز المنظمات الدولية في الوقت الحاضر، كما يتضح أن هذه المشروعات كانت في مجموعها تغلب عليها الصفة السياسية أو الدينية، أو كتبت تحت تأثير أحداث سياسية معينة عاصرها كاتبوها ولذلك فإنه من الصعب الأخذ بفكرة وجود أي صلة تاريخية بين هذه المشروعات وبين المنظمات الدولية السياسية التي نجحت الدول في إقامتها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فلم تتعد هذه المشروعات الدائرة النظرية التجريدية ولم تحدث أي تأثير في سير الأحداث أو تصرفات الدول على نحو يمكن معه القول بأنها كانت حلقة في السلسلة الطويلة التي مهدت لقيام المنظمات الدولية السياسية ولم تقتصر

المدرسة المثالية الخيالية في عالم السياسة والعلاقات الدولية على المفكرين الأوروبيين، بل ظهرت مشروعات مماثلة لها لدى فلاسفة المسلمين ومفكريهم أمثال:

(١) أبو نصر الفارابي:

في منتصف القرن العاشر نشر أبو نصر الفارابي[٣] كتابه «آراء أهل المدينة الفاضلة» دعى فيه إلى ضرورة إقامة اتحاد بين دول العالم. وقد أشار فيه إلى ما بين مختلف شعوب العالم من تضامن فقال: «إن الإنسان لا يمكن أن ينال الكمال الذي لأجله حصلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماع جماعة كثيرة متعاونة الأفراد يقوم كل واحد منهم للآخر ببعض ما يحتاج إليه في قوامه. ثم قسَّم المجتمع الإنساني إلى مجتمعات كاملة وغير كاملة، وقسّم الكاملة إلى ثلاثة أنواع وهي: العظمى، الوسطى، والصغرى. وعرَّف العظمى بأنها: «اجتماعات الجماعة في المعمورة» ثم قال: «والاجتماع الذي به يتعاون على سبيل السعادة هو الاجتماع الفاضل. والأمة التي تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هي الأمة الفاضلة. كذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمم التي قام فيها يتعاونون على بلوغ السعادة».

(٢) عبد الرحمن الكواكبي:

وفي أواخر القرن التاسع عشر دعا الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٢) في كتابه «أم القرى» إلى إنشاء اتحاد بين الشعوب الإسلامية، وقد سمَّاه الكواكبي «أم القرى» لأنه فرض أن هذه الآراء وضعت على بساط البحث في مكة، وتباحث فيها المؤتمرون الذين يمثلون أقطار الأمم الإسلامية في أرجاء العالم، وتم استعراضها في اثنتى عشرة جلسة، تناولت أحوال المسلمين وأسباب فتورهم وانهيار قواهم، وجعل شعار المؤتمرين «لا نعبد إلا الله» وقد

ناقش الكواكبي اتحاده المقترح فرسم مبادئه العامة، وفصَّل شروط العضوية في الاتحاد والهيئات العاملة، وإذا كانت أفكار الكواكبي لم تخرج إلى حيز التنفيذ في وقته، فقد نفذت فيما بعد في شكل الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، والكتلة الأفريقية الأسيوية.

وهكذا، ظلت فكرة المجتمع الدولي فيما قبل القرن التاسع عشر مجرد آراء يدلي بها الكتَّاب والفلاسفة ولم تظهر المحاولة الأولى الجادة لإقامة تنظيم دولي إلا بعد الحروب النابليونية، فمنذ ذلك الوقت طرأ تغيير كبير على العلاقات الدولية. فقد بدأت الدول تشعر بضرورة التعاون فيما بينها وبذل الجهود المشتركة لتنظيم المرافق الدولية على النحو الذي يهيئ استغلالها على الوجه الأكمل ويكفل انتفاع جميع الدول بها. فقد ترتب على الثورة الصناعية تقريب المسافات بين أجزاء العالم المختلفة، وازدياد الترابط الاقتصادي بين الدول بحيث أصبحت كل دولة تعتمد على غيرها في الحصول على جزء كبير مما تحتاج إليه من السلع، وأن تصدر إلى العالم الخارجي جزءًا من فائض سلعها وخدماتها وأصبح من الصعب على أية دولة بل من المتعذر عليها أن تعيش في عزلة عن باقي الدول. وهكذا بدأت فكرة المجتمع الدولي تفرض نفسها فلم يخرج التنظيم الدولي إلى الوجود على يد أنبياء رأوا فيه الوارث الشرعي للدول ذات السيادة بقدر ما خرج على يد رجال سياسة بحثوا عن ترتيبات ووسائل جديدة تستطيع الوحدات ذات السيادة بوساطتها أن تتابع مصالحها وتدير شئونها في الأوضاع المتغيرة لعصر المواصلات والحركة الصناعية.

الحواشـــي

(١) انظـــر:

S.J. Hemleben, Plans for World Peace Through Six Centuries, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1943.

(2) L. Claude, Jr., Swords into Plowshares, The Problems and Progress of International Organization, N.Y., 1950, p. 23.

(٣) ولد بمدينة فاراب إحدى مدن البلاد التركية، واستقر في العراق، ثم قَدِمَ إلى حلب واتصـل بسـيف الدولة الحمداني، ولقد تأثر الفارابي بجمهورية أفلاطون تأثرًا كبيرًا، ومات بدمشق عام ٩٥٠م.

الفصل الثاني

الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر

- معاهدة باريس الأولى (١٨١٤).
- مؤتمر فيينا (١٨١٤-١٨١٥).
- معاهدة باريس الثانية (١٨١٥).
- التحالف الرباعي (١٨١٥).
- الحلف المقدس (١٨١٥).

الفصل الثاني
الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر
The Concert of Europe

كان المؤتمر الذي عقدته الدول الأوروبية في مدينة فيينا عام ١٨١٤ هو نتيجة غير مباشرة للثورة الفرنسية التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر وللحروب المروعة التي أدت إليها تلك الثورة. فبوفاة لويس الرابع عشر فقدت فرنسا الكثير. إذ تولى عرشها ملوك ضعاف ليسوا في مقدرة لويس الرابع عشر السياسية أو الحربية. وكلّما كانت الملكية الفرنسية قادرة على انتزاع النصر من أيدي الدول المعادية لها كلما أحبها الشعب وتعلق بها. ولكن حينما أثقلت الملكية كاهل الشعب بالمصروفات والضرائب الباهظة فقدت محبة الشعب لها. وكان عليها أن تسلك أحد طريقين: إما أن تغير من سياستها، أو أن تذهب إلى غير رجعة. ولم يكن في استطاعة الملكية أن تغير من سياستها. فلويس السادس عشر كان ضعيفًا ولم يتحمل المسؤولية. حقيقة أنه أظهر بعض النوايا الطيبة نحو إصلاح حال الشعب، ولكن الطبقات صاحبة الامتيازات رفعت كل التنازلات. ولقد بدأت الثورة فعلاً بتدمير الباستيل في يوليو عام ١٧٨٩، وأخذ الشعب يراقب الملك، وفسروا أعماله بأكثر مما تحتمل، وازدادت الرغبة في مجيئه إلى باريس ليكون تحت مراقبتهم. فقامت مظاهرة إلى فرساي في ٥ أكتوبر عام ١٧٨٩ أجبرت الملك على العودة إلى باريس حيث أصبح في حقيقة الأمر سجين الثورة. وحاول الملك في عام ١٧٩١ الهروب مع عائلته من سجنه ولكن قبض عليه عند فارن وأعيد إلى العاصمة وأصبح تحت رحمة مجلس طبقات الأمة.

وقامت بعض المفاوضات نيابة عن الملك مع عدد معين من الدول الأوروبية (وهي النمسا وإسبانيا وبعض الدول الأخرى) للتعاون العسكري مع الجيش الملكي لإعادة الهدوء إلى فرنسا. ورغم عدم اكتمال هذا المشروع فقد تكون في عام ١٧٩٢ تحالف من الدول الأوروبية، وأعلنت دول التحالف الأوروبي الأول الحرب عليها في عام ١٧٩٣. ويرجع تكوين هذا التحالف ضد فرنسا إلى العوامل الآتية:

(١) لم يقابل الإنجليز بعين الارتياح الهجوم على الملكية الفرنسية وقتل الملك، فوجدوا في ذلك تناقضًا لمبادئ الثورة الفرنسية.

(٢) لم تعد الثورة الفرنسية مسألة داخلية صرفة تهم فرنسا وحدها. فالثورة قد خرجت عن حدود فرنسا إلى بلجيكا، واستولى الجيش الفرنسي عليها وأعلن حرية الملاحة في مصب نهر شلت Scheldt وكانت إنجلترا حريصة على إغلاق مصب هذا النهر حتى لا تنافس تجارته تجارة نهر التيمز، ولذلك وجدت إنجلترا ضرورة التدخل في الحرب.

(٣) لم تعد الثورة الفرنسية محلية صرفة، فعندما أحرز رجال الثورة بعض النجاح في صدهم لقوات الأعداء (فالي) أعلنوا في ١٩ نوفمبر عام ١٧٩٢ قرارًا بتأييد فرنسا لكل أمة تطالب بحريتها. أي أن فرنسا مستعدة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وهذا ما لا تقره الدول الأوروبية.

فقد بدأت الحرب الفرنسية الكبرى عندما غزَت قوات النمسا وبروسيا فرنسا، وتمكنت جيوش الثورة من صد هذه القوات، وتم الاستيلاء على ولاية الفلاندرز وكل ولايات الأراضي المنخفضة ما عدا

Luxemburg وقام الجنرال الثوري كوستين Custine ببعض العمليات العسكرية الناجحة في ألمانيا، كما استولى الفرنسيون أيضًا على سافوي. وشجع نجاح كوستين في ألمانيا مجلس طبقات الأمة على العمل من أجل الحصول على فتوحات أكثر. وفي النهاية انفرط عقد التحالف الأوروبي الأول بسبب انقسام الأعداء على أنفسهم بخصوص تقسيم بولندا مرة أخرى في عام ١٧٩٣ فعقدت بروسيا الصلح منفردة مع فرنسا مباشرة بتقسيم بولندا دون أن يكون لها نصيب في الغنيمة (صلح بال في ٥ أبريل ١٧٩٥) وكذلك إسبانيا التي خشيت من عبور القوات الفرنسية لأراضيها (٢٢ يوليو ١٧٩٥). وفي عام ١٧٩٧ عقدت فرنسا صلحًا مع النمسا يعرف باسم صلح كامبو فورميو. ولما كانت فرنسا تعلم أن أوروبا لابد وأن تقوم بحرب أخرى عندما بدأت تعمل على تقوية نفوذها في البلاد المفتوحة، وعلى إنشاء جمهوريات موالية لها في البلاد المجاورة (في هولندا وسويسرا وبيدمونت ونابولي والولايات البابوية) ورأت الدول الأوروبية ضرورة وضع حد لأطماع فرنسا، فتكون في عام ١٧٩٩ التحالف الأوروبي الثاني من إنجلترا والنمسا والروسيا وتركيا. وانتهى هذا التحالف بتوقيع معاهدة إميان Miens في ٢٥ مارس ١٨٠٢، ولكنها في الواقع لم تكن نهاية الحرب بين إنجلترا وفرنسا، ففي عام ١٨٠٥ استطاع بت Pitt وزير خارجية إنجلترا تكوين حلف أوروبي ثالث ضد فرنسا من الروسيا والنمسا والسويد، وتمكن نابليون بونبارت من إقناع بروسيا بالوقوف على الحياد في هذه الحرب نظير منحها مقاطعة هانوفر. وكانت الأهداف المعلنة لهذا التحالف هي إعادة فرنسا إلى حدودها القديمة، ودعوة مؤتمر لتسوية المسائل

الدولية المختلفة التي نشأت أثناء الحرب وإقامة نظام فيدرالي للمحافظة على السلام في أوروبا. وهذا الهدف الأخير يسترعى الانتباه بصفة خاصة، فهو يبين لنا أن فكرة إيجاد أساس مستقر ما للمحافظة على النظام في أوروبا قد خطرت في الأذهان حتى في تلك الفترة المبكرة أثناء الصراع مع نابليون. ولسوف نشاهد كيف أن تلك الفكرة هي التي نشأ عنها ما عرف بالحلف المقدس أثر سقوط نابليون.

ولقد استمرت الحرب حتى عام ١٨١٤، وفي النهاية دخلت الدول الأربع الكبرى: النمسا وإنجلترا وبروسيا وروسيا، في محالفة عظمى بموجب معاهدة شومون Chaumont في ٩ مارس ١٨١٤. فقد تعهدت الدول الموقعة على تلك المعاهدة بتوحيد جهودها في محالفة مدتها عشرون ساعة واتفق رأيها أولاً على إسقاط نابليون ثم الحيلولة دون عودته هو وأسرته إلى فرنسا. وأخيرًا على ضمان التسوية الإقليمية التي تضعها الدول المتحالفة لمدة عشرين عامًا وقد كان أثر المحالفة مباشرًا، فقد قرر الحلفاء ولم ينقض شهر مارس إعادة آل بوربون إلى فرنسا، واحتلوا باريس بالفعل في ٢١ مارس ١٨١٤. وفي أبريل تنازل نابليون عن حقه وحق أسرته في العرش، فجلس الحلفاء ليشكلوا خريطة أوروبا من جديد. وفقًا لأهوائهم. وفي ٢ مايو ١٨١٤ دخل لويس الثامن عشر باريس بينما أبعد نابليون إلى جزيرة البا في اليوم التالي، وعندئذ بدأت المفاوضات بين لويس الثامن عشر والحلفاء لعقد معاهدة باريس الأولى. ولما كان الموقعون على معاهدة شومون قد اتفقوا على عقد اجتماعات دورية لتأكيد التفاهم وتوثيق الصلات الودية فيما بينهم فإن المعاهدة قد تضمنت أيضًا أساس نظام المؤتمرات التي عقدتها

الدول الكبرى وهي المهمة التي اضطلعت بالقيام بها. وكان مؤتمر فيينا نفسه أول وأهم هذه المؤتمرات التي عقدتها الدول لهذه الغاية، وإن لم يكن آخرها.

معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤):

The First Treaty of Paris

وقعت معاهدة الصلح الأولى في باريس في ٣٠ مايو ١٨١٤، وقعها تاليران عن الملك الفرنسي وممثلو النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا. وأعلنت المادة الثانية أن حدود فرنسا لابد وأن تظل كما كانت عليه في ١ يناير عام ١٧٩٢ مع بعض التغييرات المعينة، وهكذا لم يتقرر عودة حدودها في أوروبا إلى ما كانت عليه عام ١٧٨٩. كما تعهدت المعاهدة بالاعتراف بكل الترتيبات التي يتفق عليها الحلفاء بشأن الأقاليم التي تخلت عنها فرنسا وفي النظام الذي سوف ينجم عنه هذه الترتيبات ليكفل التوازن الحقيقي والدائم في أوروبا، وأما هذه الترتيبات المستقرة فكان قد تم تقرير المبادئ التي تقوم عليها بحيث تتألف من الأراضي المنخفضة دولة واحدة تجمع بين بلجيكا وهولندا، وأن تسترجع النمسا كلاً من لمبارديا والبندقية وأن تستقل ألمانيا، ويتألف منها اتحاد كونفدرالي وأن تحتفظ إنجلترا ببعض الجزر التي استولت عليها، وكانت جزءًا من المستعمرات الفرنسية توباجو وإيل دي فرانس وسانت لويس وميشيل.

ودلت شروط الصلح الذي تم في باريس إذا على أن الذي حصل لم يكن رجوع الملكية إلى فرنسا وحسب، بل كان الغرض المتوخى منها كذلك إضعاف فرنسا ذاتها. حقًا لقد احتفظت فرنسا بأفنيون Avignon (في الجنوب على نهر الرون) ، ومونتبليار Montebeliard وملهوسن

Milhausen (في الشـرق في إقلـيم الـراين الأعلى) وشامبري Chambery وأننسـي Annecy في (سـافوي) وكانـت فرنسـا قـد اسـتولت عـلى هـذه الأقالـيم قـبل ١٧٩٢. وكذلـك احتفظـت بحقوقهـا القديمـة في الصـين في نـيوفوندلاند، والجزيرة الإنجليزية في أمريكا الشمالية ولكنها فقدت عددًا من مسـتعمراتها، وحرمـت مـن أن يكـون لهـا صـوت مـا في توزيع الأسـلاب من الإمبراطورية النابليونية.

وبعقـد الصـلح مع فرنسا في معاهدة باريس الأولى انتهت الحروب التي بـدأت في أوروبـا في عهد الثورة الفرنسية، ثم استمرت في عهد الإمبراطوَرية النابليونـية وأصبح من الضروري عقد.مؤتمر للتباحث في شؤون أوروبا العامة وتسـوية المشـكلات الـتي نجمـت عـن هـذه الحروب الطويلة. ووقع الاختيار عـلى فينا لتكون مقرًا لهذا المؤتمر لأنها مدينة أوروبية عظيمة، وعاصـمة لدولة مـن الـدول الكـبرى الـتي انتصـرت في الحـرب، ولأن حكومـتها حكومـة الإمـبراطورية النمسـوية - كانـت تمثل كل ما ينطوي عليه معنى المحافظة على التقاليـد والقـانون والـنظام في أوروبـا وقتـئذ. وهكـذا فالمؤتمر لم ينعقد لإبرام الصـلح لأن الحـرب كانـت منتهية فعـلاً وقانونـًا بـين فرنسـا وبـين الـدول المتحالفة، وفي اسـتطاعة فرنسا كذلك عند انعقاد المؤتمر أن تطلب الانضمام إلى الأسـرة الدولـية. ولم يكـن الغـرض مـن عقـد المؤتمـر إعـادة تنظيـم شؤون أوروبـا عـلى قواعـد جديـدة، باعتبـار أن الـنظام الأوروبي قد انهار فعلاً من أمامـه نتـيجة لحـروب الـثورة ونابلـيون خـلال العشـرين سـنة الماضية. ولكن الـذي حـدث أن السياسـيين الذيـن اجـتمعوا في هـذا المؤتمـر اعـتقدوا عـلى العكـس مـن ذلـك أن النظام القديم بالصورة التي عرفها القرن الثامن عشر،

أي احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد والمحافظة على التوازن الدولي، هو خير نظام وجد ليضمن للشعوب حرياتها، وليحقق سيادة القانون. وكان الأمل في نشأة هذا المؤتمر أنه جاء في معاهدة باريس الأولى في مادتها الثانية والثلاثين، أن تتعهد الدولة المشتركة وقتئذ في الحرب من كلا الطرفين بإرسال مندوبيها في خلال شهرين إلى فيينا للاجتماع في مؤتمر عام لوضع التسوية التي تضمنتها نصوص هذه المعاهدة[1]. على أنه لما كان يحق لفرنسا بحكم هذه المادة، ولأنها كانت في حالة سلم مع الدول بفضل إبرام معاهدة الصلح هذه، وأن تشترك في وضع التسوية المزمعة، فقد أراد الحلفاء أن يحرموها هذا الحق، فأضافوا مادة سرية، اضطرت فرنسا إلى الموافقة عليها، نصت على أن يكون للحلفاء فيما بينهم هم وحدهم فقط الحق في وضع المبادئ والقواعد التي تحوى عليها تسوية الصلح النهائية.

مؤتمر فيينا (١٣ سبتمبر ١٨١٤- ٩ يونيو ١٨١٥):

تكون المؤتمر من الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى، وكانت سبعة هي: بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، السويد، إسبانيا، والبرتغال. وعندما تبين أن العدد كبير انحصر النشاط بموجب اتفاق بين الدول الكبرى بين دول أربع فقط هي: بريطانيا، بروسيا، النمسا، وبروسيا، تألف منها ما يعرف باسم «لجنة الأربعة» ولقد نجح تاليران عند اجتماع المؤتمر بفضل مهارته السياسية، في أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التي تحولت عندئذ إلى «لجنة خماسية» وكانت لجنة الخمسة هذه هي المؤتمر فعلاً، فاستأثرت وحدها ببحث المشكلات والمسائل الهامة، وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها. وعندما انتهى مؤتمر فيينا من أعماله انضمت ثلاث

دول أخرى هي السويد، وإسبانيا، والبرتغال إلى الدول الخمس الأولى في التوقيع على وثيقة أو قرار المؤتمر النهائي Final Act في ٩ يونيو ١٨١٥. وأما ممثلو سائر الدول والإمارات الذين بلغ عددهم إلى فيينا المائة تقريبًا، فقد اشترك قليلون منهم في أعمال اللجان الأخرى الفنية. ولم يعقد المؤتمر جلسة واحدة رسمية تضم جميع أعضائه، سواء عند البدء في العمل، وعند الانتهاء منه.

بدأت أعمال المؤتمر باجتماع ممثلي الدول الأربع إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا في ١٣ سبتمبر ١٨١٤ وبعد عشرة أيام وصل تاليران ولم ترقه عزلة فرنسا وبعدها عن لجنة الأربعة، فبذل جهدًا كبيرًا وتحققت رغبته عند إنشاء لجنة الخمسة التي ضمت فرنسا إليها. وإلى جانب هذه اللجنة الخماسية أنشأ المؤتمر عددًا من اللجان الأخرى لدراسة الموضوعات التفصيلية وإعداد البيانات اللازمة. فكانت هناك لجنة الثمانية وهي التي وقعت على القرار النهائي كما سبق في ٩ يونيو ١٨١٥. ولم تكن مهمة هذه اللجنة سوى تلقى القرارات والبحوث الخاصة بالمسائل الأوروبية الهامة ودرست هذه اللجنة موضوع تجارة الرقيق ومسألة الاتحاد السويسري، ثم كانت هناك «اللجنة الألمانية» لبحث شؤون ألمانيا ووضع دستور لها. ثم «لجنة الإحصاءات» وقد اختصت بتعداد السكان في الأراضي التي يراد استبدالها أو إعطاؤها كتعويض كجزء من التسويات التي يتفق عليها المؤتمر. ولقد تناول المؤتمر مسائل تسعًا تتعلق ببولندا وسكسونيا وبحدود الراين وبلجيكا وهولندا، وبالدانمارك والسويد وبسويسرا وبإيطاليا، وبالاتحاد الألماني، وبالأنهار الدولية، وبتجارة الرقيق.

بلغت الخلافات في فينا في بداية ١٨١٥ درجة خطيرة حدت بفرنسا والنمسا وإنجلترا إلى تكوين حلف دفاعي لمقاومة مطالب روسيا وبروسيا في ٢ يناير ١٨١٥ وقد أسفرت هذه الخطوة المتطرفة عن نتائج طيبة: فقد استسلم إسكندر في بعض النقاط وحذت بروسيا حذوه. وكانت جميع الأمور قد سويت في الواقع عندما فوجئ العالم بأنباء انطلاق نابليون من أسره في البا، وفرار لويس الثامن عشر، واستقبال فرنسا من جديد للإمبراطور الذي حكمت بسقوطه بقية أوروبا. ولذلك انزعج المندوبون انزعاجًا كبيرًا وبادروا يعملون بكل سرَعة لإنجاز القرار النهائي الذي وقع بالفعل قبل معركة ووترلو بتِسعة أيام فقط. وقد تضمن القرار النهائي التسوية التي وضعها السياسيون للمسائل التسعة التي سبقت الإشارة إليها.

قامت تسوية فيينا على أساسين هما: توازن القوى Balance of Power والتعويضات Compensation قاعدتا الدبلوماسية الأوروبية في القرن الثامن عشر. فأعاد السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه Status quo ante bellum قبل حروبها الأخيرة كي يعيدوا التوازن الدولي في أوروبا، ثم أنهم اتبعوا خطة تعويض الدول التي أخذت منها أراضيها لإعطائها إلى دولة أخرى كذلك صار إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم في الدول التي نحى نابليون أصحابها عن عروشهم وضعها إلى فرنسا ولكن هذا المبدأ الشرعية Legitimism لم يتبع أيضًا حذافيره فلم يشأ المؤتمر عودة الأسر الحاكمة التي كان يسوءه رجوعها أو التي أراد توزيع أملاكها في شكل «تعويضات» تعطى للدول التي تولى المؤتمر التصرف في أملاكها. وفي الواقع أن هذا كله إنما كان يجرى وفق المبادئ والتقاليد وما أخذ به العرف الدبلوماسي في

القرن الثامن عشر، فلم يكفر إنسان أن هناك ما يدعو لاستثارة الشعوب التي أخذ المؤتمر على عاتقه أن يفصل هو وحده في مصيرها. ولم يلبث المؤتمر أن أضاف إلى قاعدتي توازن القوى والتعويضات اعتبار آخر، وهو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا في المستقبل في اتخاذ التدابير والإجراءات التي تمنع فرنسا من الإقدام على أية اعتداءات جديدة فأحاط المؤتمر مدن فرنسا بحلقة من الدول التي أرادوا أن تكون قوية بدرجة تكفي لمنع فرنسا من استئناف الاعتداء فضموا بلجيكا إلى هولندا، وأعطوا الأراضي الواقعة على ضفة الراين اليسرى إلى ألمانيا بينما دعموا استقلال سويسرا التي ضمنت الدول حيادها، ثم أعطوا سافوي إلى بيدمونت لتقوية الحدود الشرقية الجنوبية بالنسبة لفرنسا.

ولقد أدى العمل بمبدأ توازن القوى إلى نتائج هامة فقد كان أساس النظام الجديد طبقًا لتسوية فيينا إنشاء توازن القوى بين مجموعتين من الدول العظمى: إنجلترا وفرنسا، والدولتان الغربيتان في جانب ، وروسيا وبروسيا والنمسا الدول الثلاث الشرقية في جانب آخر، ولم تكن واحدة من هذه الدول العظمى قوية بالدرجة التي تعطيها السيطرة بمفردها على شؤون أوروبا أو القدرة على المغامرة بدخول الحرب وإحراز النصر على الدول الأخرى وكان يقع بين هاتين المجموعتين إقليم وسط أوروبا ويشمل ألمانيا وإيطاليا وسويسرا والأراضي المنخفضة (بلجيكا وهولندا). أما ألمانيا وإيطاليا فكانت كل منهما مجزأة إلى دويلات وإمارات صغيرة، بينما ضمنت الدول حياد سويسرا ثم الأراضي المنخفضة، وتمكنت أسرة هابسبرج النمسوية من السيطرة على الدويلات الصغيرة في إيطاليا وألمانيا بفضل ما كان لها من

أملاك في إيطاليا وما تمتعت به من نفوذ في ألمانيا بسبب أن الإمبراطور النمسوي كان رئيس الاتحاد الكونفدرالي بها فلم تعد أسرة هابسبرج في حاجة إلى توسع جديد من ناحية، في حين أنها وجدت من ناحية أخرى أن من صالحها أن تظل قائمة هذه الدويلات الصغيرة. فصارت سياسة النمسا التمسك بالوضع القائم والمحافظة عليه وإخماد كل الثورات القومية والدستورية في المستقبل. وكان من أثر زيادة نفوذ النمسا في كل من إيطاليا وألمانيا أن تأخرت وحدة الأولى، وتعطل اتحاد الثانية مدة خمسين عامًا تقريبًا، أي حتى عام ١٨٧٠-١٨٧١. كما أن حصول بروسيا على بعض الأقاليم الواقعة على نهر الراين منحها حق الدفاع عن ألمانيا عمومًا، فعلا شأنها ثم انتقلت إليها تدريجيًا الزعامة في ألمانيا.

وعلى أية حال تتكون معاهدة فيينا الموقعة في ٩ يونيو ١٨١٥ من عدة أقسام رئيسية أولى تلك الأقسام ما يتعلق بمبدأ إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها، أي بمعنى آخر تحقيق مبدأ التوازن الدولي الذي كان موجودًا في ذلك الوقت. وقد تطلب تحقيق هذا المبدأ أن عوضت بعض الدول عن بعض المناطق التي فقدتها بمناطق أخرى ليظل التوازن الدولي معمولاً به. كانت هذه هي القاعدة المرعية إذا ما استثنينا الروسيا التي خرجت بنصيب الأسد نتيجة تشددها، ولما كانت تحتفظ به من جيش كبير العدد بلغ المليون جندي. ولذا اضطرت كل من إنجلترا والنمسا مرغمتين على منح ولاية وارسو - بعد تنازل بروسيا عنها - إلى الروسيا رغم كبر مساحة هذه الولاية مما سيتيح للروسيا التفوق في أوروبا، وما يستتبع ذلك من إخلال بالتوازن الدولي في نظر كل من إنجلترا والنمسا.

أما فيما يتعلق بمطالب بروسيا في ضم إقليم سكسونيا بأكمله إليها في مقابل تنازلها للروسيا عن بولندا (ولاية وارسو)، فقد عارضت النمسا وإنجلترا في منحها إياها كاملة حتى لا يتضخم حجم بروسيا فيخل ذلك بالتوازن الدولي. فاضطرت بروسيا في نهاية الأمر إلى قبول ضم نصف سكسونيا ومقاطعة الراين الألمانية. وبذلك أصبحت مساحتها أكثر مما كانت عليه في عام ١٨٠٥ وهو التاريخ الذي حدد لإرجاع حدود كل دولة إلى ما كانت عليه وقتئذ.

أما بخصوص الولايات الألمانية التي اجتاحتها قوات نابليون وأقامت فيها نوعًا من الوحدة، فقد تمت تسوية أوضاعها السياسية طبقًا لمشيئة الدولتين الألمانيتين الكبيرتين النمسا وبروسيا اللتين كانتا تنافسان حول زعامة هذه الولايات. وقد نجحت النمسا في الجولة الأولى واستطاعت أن تشكل الولايات الألمانية تبعًا لأهوائها، وذلك للحد من سلطة بروسيا، فأقامت النمسا ولاية بافاريا كدولة قوية تعتمد علي ولائها في مقاومة النفوذ البروسي في الولايات الألمانية. كذلك تمكنت النمسا من إقامة اتحاد للولايات الألمانية التسعة والثلاثين تحت زعامتها بصفتها الدولة الألمانية الكبرى ورغم أن تسوية المسألة الألمانية قد تمت بما لا يتفق ورغبات الولايات الألمانية، إلا أنها لم تكن مجحفة بحقوق الإنسان مثلما حدث في المسألة الإيطالية.

وإذا انتقلنا إلى الولايات الإيطالية التي كانت تشبه في وضعها السياسي الولايات الألمانية إلى حد بعيد، نجد أن نظرة الدول الأوروبية إليها وعلى رأسها النمسا قد اختلفت عن نظرتهم للولايات الألمانية. فقد أهملت المطالب القومية للولايات الإيطالية إهمالاً شديدًا فيه مساس بكرامة

الإيطاليين. وتم هذا بفضل سياسة مترنيخ الرجعية الاستبدادية ومؤازرة الدول الأوروبية له. فإيطاليا لم تكن في نظر مترنيخ سوى تعبير جغرافي ومنطقة نفوذ لها. ولذا فقد شكل إيطاليا طبقًا لأهوائه ووفق ميوله الاستبدادية الرجعية. فقد أعاد مملكة نابولي إلى ماكانت عليه من قبل مع وضع أحد أفراد أسرة البوربون الفرنسية ملكًا عليها. وفي نفس الوقت عقد معه معاهدة سرية تمنعه (ملك نابولي) من منح بلاده حكمًا دستوريًا إلا بعد موافقة النمسا، ولم تكن الأخيرة ترضى بأي حال من الأحوال أن يجد النظام الدستوري طريقه إلى إيطاليا حتى لا تنتقل عدواه إلى الولايات الإيطالية التابعة لحكمها. كذلك استطاعت النمسا استرجاع لمبارديا واحتلال ولاية البندقية، وبذلك تمكنت من استعادة نفوذها في إيطاليا والضغط على الولايات الأخرى لاتباع سياسة تتفق مع رغباتها ومصالحها. كذلك استرد البابا ممتلكاته (الولايات البابوية). كما ضمت بيد مونت إليها مدينة جنوه.

أما القسم الثاني من تسوية فينا فهو الخاص بإحاطة فرنسا بدول قوية تمنعها من الاعتداء على غيرها. ولما كانت كل من هولندا وبلجيكا على تقع على حدود فرنسا الشمالية ولا تستطيع بمفردها أن تقاوم التوسع الفرنسي، فقد رؤى إدماج الدولتين في بعضهما لتكون دولة واحدة قوية على حدود فرنسا، رغم كره البلجيكيين الشديد لجيرانهم الهولنديين. كذلك اعترفت الدول الأوروبية باستقلال سويسرا وضمان حدودها واستعادت كل من إسبانيا والبرتغال ما كان لهما من حدود قبل الغزو النابليوني. كما كوفئت السويد على انضمامها إلى جانب الحلفاء في الحرب ضد نابليون بمنحها النرويج التي كانت تابعة للدانمارك.

ومن التسويات الهامة التي تمت بمقتضى هذه المعاهدة وضع تنظيم دولي لاستغلال الأنهار الدولية، حتى لا يؤدي تضارب المصالح بين بعض الدول حول الاستفادة من هذه الأنهار إلى قيام نزاع دولي قد يؤدي إلى نشوب حرب كذلك أعلنت الدول الموقعة على المعاهدة استنكارها لتجارة الرقيق بصفتها تجارة غير مشروعة ولا تتفق مع أبسط القواعد الإنسانية. وكان لهذا الاستنكار صداه مع أبسط القواعد الإنسانية. وكان لهذا الاستنكار عداء في تحريم ممارسة هذه التجارة في المستعمرات الخاضعة لحكم كل من إسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا.

وألحقت بالمعاهدة سبع عشرة وثيقة أخرى هي عبارة عن المعاهدات التي وقعت بين الدول المشتركة في المؤتمر لوضع الترتيبات السابق الإشارة إليها واستكمالها[٢].

ورغم عيوب تسوية فيينا. فقد نجحت في تحقيق الغرض المباشر الذي هدفت إليه الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى في ٢٠ مايو ١٨١٤ وكانت تريد وقتئذ إقامة نظام حقيقي ودائم للتوازن الدولي في أوروبا. حقيقة طرأ على هذا النظام شيء من التعديل بانفصال بلجيكا عن هولندا في عام ١٨٣١، أو حينما خطت إيطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها في عامي ١٨٥٩ ، و ١٨٦٠، ولكن هذا النظام لم يتصدع وعلى العكس فقد استطاعت تلك التسوية أن تجنب أوروبا حربًا أخرى لمدة أربعين عامًا، وحتى هذه الحرب (حرب القرم ١٨٥٣–١٨٥٦) وقعت في ميادين بعيدة، ولكن التوازن الدولي الذي أوجدته تسوية فيينا قد تصدع فعلاً في عام ١٨٧٠ عندما قامت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا واستولت الأولى على

الإلزاس واللورين من فرنسا. وعمومًا خضعت للتسويات التي أقرها مؤتمر فيينا بمرور الوقت لضغط شعبي أوتوقراطي، وهو أمر لم يكن من المحتمل التنبؤ به أو منعه في حينه.

معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥):

بعد هزيمة نابليون في وواترلو واجه ساسة أوروبا أمرين: الأول: عقد الصلح من جديد مع فرنسا التي آزرت نابليون أثناء حكم المائة يوم، والثاني: تجديد محالفة الدول العظمى على أساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك الغرض منه اتقاء أية أخطار قد تهدد السلام العام من جانب فرنسا في المستقبل، ثم المحافظة على التسوية النهائية التي تمت في فيينا لعدم تكدير السلام كذلك في أوروبا. وبالنسبة للأمر الأول، عقد الحلفاء (إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا) معاهدة جديدة مع فرنسا هي «معاهدة باريس الثانية» The Second Treaty of Paris وقد فقدت فرنسا بمقتضاها كثيرًا من المزايا التي كانت قد نالتها في معاهدة باريس الأولى في ٢٠ مايو ١٨١٤، فأرجعت فرنسا الآن إلى الحدود التي كانت لها عام ١٧٩٠ (أي بدلاً من حدود ١٧٩٢ التي كانت قد نصت عليها معاهدة باريس الأولى) كما طلبت من فرنسا دفع تعويض قدره سبعمائة مليون من الفرنكات يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملاصقة للحدود الفرنسية، ويوزع بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التي أصابتها أضرار من ناحية فرنسا. وقد قسم هذا المبلغ الضخم بصورة يتمكن بها الفرنسيون من سداده في خلال خمس سنوات على أقساط متساوية وبشريطة أن يحتل مائة ألف مقاتل من جيوش الحلفاء حصون فرنسا الشمالية

الشرقية إلى أن يتم تسديد المبلغ بأجمله.

التحالف الرباعي (٢٠ نوفمبر ١٨١٥م):

أما بالنسبة للأمر الثاني فقد انطوت فكرة الاتحاد الأوروبي على إنشاء تحالف بين الدول التي اشتركت في النضال ضد فرنسا من جهة، ثم السعي من أجل المحافظة على السلام عمومًا في أوروبا من جهة أخرى. واستطاع كاسلريه، وزير خارجية إنجلترا على وجه الخصوص أن يظفر بتحديد المبدأ الذي تضمنته معاهدة شومون السابقة، من حيث المبادرة بتقديم القوات العسكرية إذا وقع عدوان جديد من جانب فرنسا. وفي اليوم الذي وقعت فيه معاهدة باريس الثانية مع فرنسا، أبرمت الدول الأربع الكبرى فيما بينها تحالفًا رباعيًا Quadruple Alliance كانت هي الأساس الذي قام عليه نظام الاتحاد الأوروبي في السنوات التالية.

وقد تعهدت الدول الأعضاء في هذه المحالفة الرباعية بتأييد معاهدة باريس الثانية المبرمة مع فرنسا في التاريخ نفسه، ثم أنها أخذت على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم ستين ألف مقاتل لمساعدة أي عضو من أعضاء المحالفة يقع عليه هجوم في المستقبل. وأبرزت المادة السادسة من المعاهدة فكرة الاتحاد الأوروبي كما صورته معاهدة شومون وإنما بصورة عملية، فنصت على ما يأتي: «حتى يمكن دعم الروابط التي تجمع في الوقت الحاضر الملوك الأربعة في اتحاد وثيق، يوافق المتعاقدون على تجديد عقد اجتماعهم في فترات معينة سواء كانت هذه الاجتماعات تحت إشرافهم شخصيًا، أو حضرها وزراؤهم الذين يمثلونهم، وذلك لتبادل الرأي فيما يتعلق بمصالحهم المشتركة، ولفحص الوسائل التي يقر الرأي في كل فترة أو دورة من هذه

الدورات على اعتبارها ذات أعظم أثر طيب في تأمين هدوء وسكينة الأمم ورخائها وفي تأييد واستقرار السلام في أوروبا»[٣]. وقد ترتب على هذا النص وتطبيقه قيام الاتحاد الأوروبي The Concert of Europe الذي أخذ يعالج المشكلات التي ظهرت في الفترة التالية.

ومما دفع روبرت ستيوارت كاسلريه، وزير خارجية إنجلترا إلى إنشاء التحالف الرباعي خوفه من فرنسا وتجدد الاعتداء من ناحيتها فاحتاط للأمر بعقد أوامر المحالفة مع الدول الكبرى من جهة، وتدبير احتلال فرنسا نفسها (وقد استمر هذا الاحتلال حتى عام ١٨١٨) من جهة أخرى، وكان تحقيق هذه الحيطة إذن في إبرام المحالفة الرباعية. ولم يرض كاسلريه فيما بعد أن يخرج هذا التحالف الرباعي عن الغرض الأساسي الذي أنشئ من أجله، فيتخذ منه السياسيون الرجعيون في أوروبا وعلى رأسهم مترنيخ أداة للتدخل في شؤون الدول الداخلية، بدعوى أن إخماد كل ثورة أو انقلاب قد يحدث في داخل هذه الدول ضروري من أجل صيانة السلام العام في أوروبا. وهكذا تكون سياسة كاسلرية عند إنشاء التحالف الرباعي قد نجحت في تحقيق مايلي:

(١) ضمان تنفيذ الشروط التي فرضها المنتصرون في الحرب على فرنسا بمقتضى معاهدات الصلح.

(٢) أن إنشاء نظام الاتحاد الأوروبي قد أتاح الفرصة لتسوية عدد من المشكلات التي ظهرت فيما بعد، من غير حاجة للالتجاء إلى الحرب كوسيلة ناجحة لفضها.

الحلف المقدس (٢٦ سبتمبر ١٨١٥):

وفي الوقت الذي وقع فيه ساسة أوروبا القواعد العملية لتنفيذ شروط التسوية الأوروبية في فيينا. أخرج إسكندر الأول (١٧٧٧-١٨٢٥) قيصر روسيا إلى الوجود مشروعًا آخر للسلام من ثمرات خياله الخصب يعرف باسم الحلف المقدس The Holly Alliance وقام مشروع القيصر على فكرة أن يصبح الملوك أخوة وأن يسترشدوا في معاملاتهم مع بعضهم بعضًا بمبادئ المسيحية وتعاليمها. وأراد القيصر الروسي أن يستند الاتحاد الأوروبي الذي يدعو إليه على كل المبادئ والتعاليم التي جاءت بها المسيحية، أي أنه أراد أن يتخذ من الدين أساسًا تقوم عليه العلاقات بين الدول وكان لمشروع القيصر بهذا الثوب الديني الذي أضفى عليه آثار عديدة ومنوعة لقد كان القيصر رجلاً تنطوي شخصيته على متناقضات كثيرة، وعندما تقدم بهذا المشروع كانت تغمره موجة من الورع والتقى ويعيش تحت تأثير أرملة أحد السياسيين الروس هي البارونة جوليانا فون كرودنر Krudner، كان القيصر قد قابلها في مدينة بال بسويسرا في خريف ١٨١٣ في وقت كانت فيه هذه السيدة قد نبذت حياة الترف واللهو التي انغمست فيها سابقًا، وصارت تأخذ على عاتقها مهمة اعتقدت أنها موصى بها إليها، وهي إرشاد الملوك والأمراء إلى الطريق السوي.

وتألفت وثيقة الحلف المقدس من مقدمة وثلاث مواد. وجاء في المقدمة ما معناه أن إمبراطوري روسيا والنمسا وملك بروسيا صاروا يعتقدون بأنه قد بات ضروريًا أن يسترشدوا في علاقاتهم مع بعضهم بعضًا بالمبادئ السامية التي نادى بها الدين المسيحي والحقائق العالية التي أتى بها. وأنهم لا

يبغون من إعلانهم هذه الوثيقة إلا أن يطلعوا العالم أجمع على القرارات التي اتخذوها لهذا الغرض. فنصت المقدمة إذن على أنه: «ليس لهذه الوثيقة من غرض سوى أن تعلن للعالم أجمع أنه قد صح عزم الموقعين عليها- سواء فيما يتعلق بإدارة شؤون بلاد كل منهم، أو فيما يتعلق بشؤون علاقتهم السياسية مع كل حكومة من الحكومات الأخرى - على أن يسترشدوا بمبادئ الديانة المقدسة (المسيحية) وحدها، وهي مبادئ العدالة والمحبة المسيحية والسلام، وتلك مبادئ لا ينبغي أن يكون الأخذ بها مقصورًا على العلاقات الشخصية وحسب بل يجب أن تكون ذات أثر مباشر على ما يصدر من آراء عن الملوك والأمراء، وأن يسترشد بها هؤلاء في كل خطواتهم بوصف أنها الوسيلة الوحيدة لدعم الأنظمة الإنسانية ومعالجة وجوه النقص بها».

وفي المادة الأولى تعهد الملوك الثلاثة المتعاقدين بالبقاء متحدين ، وتجمع بينهم أواصر الأخوة الحقيقية والتي لا تنفصم عراها، اهتداء بما جاء به الكتاب المقدس الذي يأمر جميع الناس أن يعتبروا أنفسهم إخوانًا. ولما كانوا يعدون أنفسهم أبناء وطن واحد فإنهم يتبادلون في كل الظروف والمناسبات (في كل زمان ومكان) المعاونة والمساعدة والنجدة، وحيث إنهم يعتبرون أنفسهم آباء لرعاياهم ولأجنادهم في أسرة واحدة. فهم سوف يسوسونهم بروح الأخوة نفسها التي تحفزهم إلى الذود عن الدين والسلام والعدالة، والمحافظة على هؤلاء جميعًا. وفي المادة الثانية جاء ما نصه: «وعلى ذلك فإن المبدأ الوحيد الذي يسير عليه العمل بين الحكومات أو بين رعاياها سوف يكون تأدية الخدمات من جانب كل فريق للآخر، وإقامة الدليل بفضل الرغبة الطيبة الثابتة على تبادل المحبة التي يجب أن تملأ قلوبهم ليعتبروا

أنفسـهم جميعًا أعضـاء أمـة مسـيحية واحـدة. أمـا الأمـراء الثلاثة المتحالفون فـإنهم يعتـبرون أنفسـهم مجـرد وكلاء من قبل الإله ليحكموا فروعًا ثلاثة من أسـرة واحـدة: النمسـا وبروسـيا وروسـيا. معترفين بذلك بأن الأمة المسيحية الـتي يؤلفـون هـم ورعاياهم قسـمًا منها لـيس لها غـير سيد واحد هو الإله يسـوع المسـيح...». وفي المـادة الثالـثة والأخـيرة، وجهـت الدعـوة إلى بقـية الـدول الـتي تـريد الاعـتراف بهـذه المبادئ المقدسـة حـتى تنضـم إلى الحلف المقدس.

وعند مقارنة ما جاء في المادة الثانية من الحلف المقدس، بالمادة السادسة في الـتحالف الـرباعي يتضـح الفـارق الكبير بين تفكير القيصر إسكندر الذى طغى عليه نوع من التصوف المبهم وقتئذ، وبين الطريقة العملية الإيجابية التي اهـتدى إلـيها كاسـلريه لمحاولـة المحافظة عـلى التسـوية الأوروبـية. ولقد أثار الحلـف المقـدس دهشـة رجـال الدين ورجال السياسة على السواء. فمترنيخ وصـفها بأنها «طبل أجوف» وفيض من عواطف التقى والورع التي تجيش في صـدر القيصـر إسكندر». ثم إن كاسلريه صار يعتبرها «خليطًا» من الصوفية والكـلام الفـارغ». ورغـم ذلك فقد انضمت أكثر الدول إلى الحلف المقدس مـراعاة لشـعور القيصـر إسـكندر... وكـان من بين الدول التي انضمت إليه فرنسـا. وهـي التي تلمست دائمًا كل الطرق للخروج من عزلتها السياسية، والعـودة إلى المجـتمع الأوروبـي. أما إنجلترا فقد امتنعت عن التوقيع على هذه الوثيقة بدعوى أن الدستور يمنع الملك أو الوصي على العرش من فعل ذلك.

ومـن آثـار الحلـف المقدس أنه خلف آثارًا عميقة في أذهان سواد الناس مـدة جيل بأكملـه عـندما ساد الاعتقاد بأن قيام الحكومات الاستبدادية. ثم

إخماد كل حركات أو ثورات الشعوب التحررية، إنما كان من أسباب وجود الحلف، كما كان من نتائج إنشائه. ورغم ذلك فإن الحلف المقدس لم يكن في ذاته مسؤولاً عن انتشار الرجعية ولا عن قيام نظام الحكم المبني على الاستبداد وعلى إخماد الحركات القومية والدستورية في أوروبا، بل كان المسؤول في ذلك كله التحالف الرباعي وحده فقط. ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها: أن تعهد أعضاء الحلف المقدس بمساعدة بعضهم بعضًا في كل الظروف والمناسبات كان تعهدًا يتعذر تنفيذه، لأن الظروف والمناسبات لم تكن معينة ومحددة، على عكس ما حدثَ في معاهدة التحالف الرباعي التي أوضحت هذه الظروف والمناسِبات، ثم عينت قدر المساعدة المطلوبة ونوعها - وهي ستون ألف مقاتل يقدمها كل عضو عند وقوع الاعتداء على أحد أعضاء التحالف الرباعي، قد وضع القاعدة التي من شأنها أن تجمع بين الدول في صورة عملية، وفي اتحاد أوروبي له أغراض معينة ومحددة ومعروفة.

وعلاوة على ذلك أدرك مترنيخ ما كان للتحالف الرباعي من قيمة عملية فاعتمد عليه في تنفيذ سياسته التي كانت ترمى إلى تأليف جبهة متحدة من الحكومات الأوروبية هدفها إخماد الحركات والثورات التي قد تهدد النظام القائم والسلم في أوروبا. وبرغم أن مترنيخ كان يرى في الحلف المقدس «طبلاً أجوف» فقد أدرك أيضًا إمكان الاعتماد على هذا الحلف المقدس في الجمع بين الدول الموقعة على وثيقته والتقريب فيما بينها للقيام بعمل مشترك - دائمًا على أساس التحالف الرباعي - الهدف منه تأييد النظام القائم، ثم تحويل التحالف الرباعي إلى أداة فعالة للتدخل في شؤون الدول الداخلية إذا اقتضى تأييد النظام القائم هذا التدخل. ولكن اصطدمت

أهداف مترنيخ مع السياسة البريطانية التي استنها كاسلريه وسار عليها جورج كاننج من بعده. وقد أدى هذا الاصطدام في النهاية على فشل الاتحاد الأوروبي عند معالجة المشكلات السياسية التي واجهها رجال السياسة بعد ذلك. ومن هذه المشكلات رغبة فرنسا في الانضمام إلى التحالف الأوروبي ومسألة التدخل Intervention بسبب الثورات والاضطرابات التي وقعت في إيطاليا وثورة اليونان ضد السلطان العثماني رغم أن الحلفاء لم يضمنوا ممتلكات وأراضي الإمبراطورية العثمانية، ثم أخيرًا شؤون المستعمرات الأوروبية في أمريكا وهي التي لم يتناولها الحلفاء.

الحواشي

(1) Article XXXII ran as follows: "All the Powers engaged on either side in the present war shall, engaged on either side in the present war shall, within the space of two months, send plenipotentiaries to Vienne for the purpose of regulating, in General Congress, the arrangements which are to complete the provisions of the present treaty".

(2) Oakes and Mowat, The Great European Treaties of the Nineteenth Century, pp. 95-98.

(3) Article VI of the Quadruple Alliance of Paris, November 20, 1815: To facilitate and to secure the execution of the present treaty, and to consolidate the connections which at the present moment so closely unite the four sovereigns for happiness of the world, the High Contracting Parties have agreed to renew their Meetings at fixed periods, either under the immediate auspices of the Sovereigns themselves, or by their respective Ministers, for the purpose of consulting upon their common interests, and for the consideration of the measures which at each of these periods shall be considered the most salutary for the repose and prosperity of Nations, and for the maintenance of the Peace of Europe".

الفصل الثالث

نظام المؤتمرات الأوروبية

- مؤتمر إكس - لا شابل.
- مؤتمر تروباو.
- مؤتمر ليباخ.
- مؤتمر فيرونا.

الفصل الثالث
نظام المؤتمرات الأوروبية
The Congress System

جاء في المادة السادسة من معاهدة باريس الثانية أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التي توجد بينهم، سيقوم الملوك الأربعة أو وزرائهم بجمع مؤتمرات في فترات محددة يبحثون فيها الوسائل اللازمة لا لمجرد ضمان استمرار السلم ولكن تأكيد احترام «المصالح العامة الكبرى» وبشكل خاص «هدوء الشعوب ورفاهيتها». ولذلك فإن مسألة العلاقات مع فرنسا لن تصبح هي الموضوع الوحيد الذي يعالج في هذه الاجتماعات: فيمكن لحكومات الدول المنتصرة أن تثير كل المشكلات حتى تأخذ حيالها موقفًا مشتركًا. ولاشك أن فكرة المؤتمرات الدولية كان منهجًا دبلوماسيًا جديدًا، يمكنه أن يسهل الوفاق بين الحكومات فبدلاً من الاكتفاء بمجرد تبادل «المذكرات» سيكون لرجال الدولة المسئولين عن تسيير السياسة الخارجية مقابلات مباشرة، حيث يمكنهم تبادل وجهات نظرهم بطريقة سهلة، والبحث عن أسس لحلول وسط بين مصالحهم وإذا كانت الحكومات في هذه المؤتمرات ستتخذ لها هدفًا يتمثل في المحافظة على «المصالح المشتركة»، فإن هذا كان دليلاً على معرفتهم بمعنى الواجب الجماعي، أو على الأقل بما يعتقدون أنه من الواجب أن يقوموا به، ولكن هل يمكننا أن نرى في ذلك فكرة جديدة للعلاقات الدولية؟ وهل كان رجال الدولة يفكرون في عام ١٨١٥ في إقامة «اتحاد أوروبي»؟ قطعًا لا فليس هناك في هذه النصوص ما يهدف إلى تحديد سيادة الدول في صالح منظمة دولية، وما ينظم حماية متبادلة للسلامة الإقليمية، أو ما يعني التعهد بالابتعاد عن الحرب ولم يكن للحلول

المقترحة أي هدف سوى تأكيد تفوق الدول العظمى المنتصرة فكانت في أقصاها تمثل نوعًا من «الإدارة» Directioire وتمثل تمهيدًا لجهود تنظيم مستوحى من الفكرة الاتحادية.

مؤتمر إكس لا شابل Aix La Chapelle

عقدت الدول الأوروبية أول اجتماعاتها في سبتمبر ١٨١٨ في إكس لا شابل من أعمال وستفاليا في ألمانيا للفصل في موضوع فرنسا، لقد طالبت فرنسا بجلاء قوات الحلفاء من أراضيها، دون انتظار لمدة الخمس سنوات المحددة في معاهدة باريس الثانية، وبقبول الحلفاء بدخولها في «المجموعة الأوروبية». ولقد استخدم الدوق ريشليو Richelieu رئيس وزراء فرنسا - السياسة الداخلية حجة أساسية، لكي يدفع الحلفاء إلى الموافقة على الجلاء عن الأراضي الفرنسية قبل الميعاد ولم تعترض الدول على هذه الرغبة، فكاسلريه كان قد اطمأن إلى فرنسا، وصار لا يرى ما يحول دون عودتها إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي. وبمجرد أن تم الاتفاق في المؤتمر على الطريقة التي تسدد بها فرنسا فورًا بقية التعويضات المطلوبة منها، وافقت إنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا على جلاء جيش الاحتلال في معاهدة إكس لا شابل في ٩ أكتوبر ١٨١٨. أما بخصوص طلب فرنسا الانضمام إلى المحالفة الرباعية فقد اختلفت آراء الدول حول هذا الموضوع، فاقترح القيصر الروسي بقاء التحالف الرباعي كما هو موجهًا ضد فرنسا، على أن يسمح لفرنسا في الوقت نفسه بالانضمام إلى محالفة عامة أخرى، تعلن فيها الدول عزمها على القضاء على الثورات، ومساعدة بعضها بعضًا، وعلى الخصوص مساعدة الدول التي تتعرض حكوماتها للاضطراب. ولكن كاسلريه رفض هذا

مؤتمر تروبـــــاو Tropeau:

كـان أكثر الملوك خوفًا من نتائج الثورة العسكرية في إسبانيا الإسكندر قيصـر الروسـيا، الـذي خشى من انتقال عدوى الثورة إلى بلاده حيث تعيش في ظـروف مماثلـة لإسـبانيا. فهبّ للمطالبة بعقد مؤتمر من سائر ملوك أوروبا لاسـتنكار قيام دسـتور ١٨١٢ والمطالـبة بإلغائـه ولـو بقـوة السلاح إذا لزم الأمـر. وقـد عـارض كاسـلريه دعـوة مؤتمر للانعقـاد دون بيان الغـرض من انعقـاده بصـورة واضـحة جلـية. وقـد ظـل مترنـيخ معارضًا لعقد المؤتمر حتى شـهر يونـيو ١٨٢٠، ولكنه سرعان ما تخلى عن موقفه عندما حدث في شهر يولـيو ١٨٢٠ أن اشـتعلت الـثورة العسـكرية في نـابولي واضـطر ملكهـا فرديـناند الأول إلى قـبول دسـتور ١٨١٢ الإسـباني (أي استصـدار دسـتور مـثله) فكـان لهـذا الحـادث الـذي هدد بالزوال النظام الحكومي النمسوي في إيطاليا، أعظم الأثر في تشكيل الخطة التي اعتزم مترنيخ اتباعها.

عـارض كاسـلريه الدعوة إلى عقد مؤتمر واضطر أمام التوسع المفرط في تفسـير تعهدات فينا إلى إعلان موقفه، فأصدر في ٥ مايو ١٨٢٠ وثيقة رسمية مطولـة اتخذت أساسًا للسياسة الخارجية البريطانية في القرن التاسع عشر وقد قال كاسلريه في تلك الوثيقة: «لقد كانت (المحالفة بين الدول العظمى) اتحادًا لاستعادة جانـب كـبير مـن القـارة الأوروبية وتحريره من السيطرة العسكرية الفرنسـية. وبتحقـيق هزيمة الفاتح نابليون بسطت المحالفة حمايتها على أوضاع الـتملك الـتي أقرها الصلح - بيد أنه لم يقصد بها أن تكون اتحادًا لحكم العالم أو للإشـراف عـلى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وقد تحوطت على وجه التخصـيص ضـد انـتهاك فرنسـا «لأوضـاع الـتملك» التي تم إقرارها فنصت

على الحيلولة دون عودة المغتصب «نابليون» أو أي فرد من أفراد أسرته إلى العرش، وجعلت الحكم الثوري الذي زلزل فرنسا ودمّر أوروبا موضوع انشغال بالها دائمًا - ولكن الاحتياطات التي انتوت اتخاذها كانت تنصب بصفة خاصة ضد الحكم الثوري في طبيعته العسكرية القائمة فعلاً في فرنسا أكثر مما تنصب على المبادئ الديمقراطية التي كانت في ذلك الحين، كما هي الآن، منتشرة بصورة عامة جدًا في شتى أنحاء أوروبا».

«... وليس ثمة ما هو أكثر ضررًا لدول القارة من اتخاذ شئونهم مادة للمناقشة اليومية في برلماننا، وهو الأمر الذي سيترتب حتمًا على إسراع بعض الدول بإقحام نفسها في شئون الدول الأخرى، إذا نحن وافقنا على المضى معهم بخطى متساوية في مثل هذا التدخل...»

«... والواقع أن شعورنا ليس واحدًا، ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة لجميع المسائل. فإن وضعنا ونظمنا وطرائق تفكير شعبنا ومشاربه تجعلنا نختلف عن غيرنا اختلافًا جوهريًا...»

«... وما من بلد يتيح نظام حكم نيابي يستطيع أن يتصرف وفقًا لهذا المبدأ (مبدأ تدخل دولة بالقوة في الشئون الداخلية لدولة أخرى)- وكلما عجلنا بإعلان إنكار أن مثل هذا المبدأ يكون - على أي نحو- أساس محالفتنا كان ذلك أفضل...»

«... ونحن - (إنجلترا) - سنقف في مكاننا عندما يتهدد نظام أوروبا (الإقليمي) خطر حقيقي، ولكن هذا البلد لا يمكن أن يتصرّف ولن يتصرف وفق مبادئ الحيطة المجردة القائمة على التكهنات...».

لقد أوضح كاسلريه أنه يعتبر الثورة الإسبانية مسألة داخلية لا تشكل خطرًا على البلاد الأخرى، وأنه لا يرى مبررًا لتأييد إنجلترا أية محاولة لقمع تلك الثورة بالقوة وأوضح الدبلوماسي للقارة بأن إنجلترا تدين بأسرتها المالكة الحالية ودستورها لثورة داخلية. ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تنكر على البلاد الأخرى هذا الحق نفسه في تغيير شكل حكوماتها. وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة الإنجليزية لا تستطيع أن تتصرف دون تأييد برلمانها وشعبها، وهما لم يخطرا بأية التزامات سوى تلك التي تم الاتفاق عليها في فيينا على النحو الذي أوضحه وأكد أن إنجلترا سوف تفي بتلك الالتزامات ولكنها لا تعترف بالتزامات سواها.

وعلى أية حال كانت الثورة التي نشبت في نابولي مصدر خطر كبير على نظام مترنيخ برمته في إيطاليا. وانتهز مترنيخ فرصة وجود القيصر الروسي في وارسو واقترح عليه أن يعقد مع إمبراطور النمسا اجتماعًا يكون مقصورًا عليهما وحدهما لبحث المسائل التي تشغل الأذهان وقتئذ، ولكن القيصر إسكندر رفض أن يتم تفاهم منفصل بين الإمبراطوريتين وحدهما فقط ومن غير أن يشركا معهما بقية الدول التي وقعت على تصريح إكس لاشابل في ١٥ نوفمبر ١٨١٨. وقد لقى هذا الرأي أيضًا كل تأييد من فرنسا. ولكن كاسلريه رفض المساهمة في مشروع قال أن من شأنه، وبالصورة التي يريدها مترنيخ إنشاء محالفة عدائية ضد نابلوي وإرغام إنجلترا على الاشتراك في الحرب التي سوف تكون نتيجة هذا المحالفة العدائية وعندئذ لم يجد مترنيخ مناصًا من قبول الفكرة التي نادت بها روسيا وأيدتها فرنسا لدعوة مؤتمر للانعقاد على غرار مؤتمر إكس لاشابل.

حضر هذا المؤتمر روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا، ولما كان كاسلرية مترددًا في حضور مثل هذا المؤتمر فقد أرسل شقيقه لورد ستيورات Stewart لتمثيل إنجلترا فيه. ومنذ البداية كان مقضيًا بالفشل على أمل مترنيخ في أن يجمع كلمة الدولة على عمل مشترك لتأييد سياسة النمسا في إيطاليا. ولكن إنجلترا سعت جاهدة لتجنب مبدأ التدخل من بداية المؤتمرات إلى نهاية عهدها، وتمسك كاسلريه بالفكرة الأساسية التي أوجدت التحالف، وقصر مهمته على تأدية الغرض الذي وجد من أجله. وهكذا رفضت إنجلترا مبدأ التدخل وأيدتها فرنسا في ذلك. واعتمد مترنيخ حينئذ على تأييد قيصر روسيا، واستنادًا على هذا التأييد استطاع مترنيخ أن يغفل معارضة إنجلترا وفرنسا، فتعددت اجتماعات ممثلي الدول الثلاث: النمسا وروسيا وبروسيا وأسفرت هذه الاجتماعات عن عقد بروتوكول تروباو الذي وقعه أعضاء الحلف المقدس في ١٩ نوفمبر ١٨٢٠. ومع أن إنجلترا رفضت التوقيع على هذا البروتوكول، فقد انضمت إليه فرنسا خشية العزلة السياسية.

ونص بروتوكول تروباو على أن «الدول التي يحدث تغيير في حكوماتها بسبب قيام ثورة بها، ويترتب على هذا التغيير تهديد للدول الأخرى، تفقد بحكم الضرورة عضويتها في التحالف الأوروبي، وتظل خارج التحالف ومستبعدة منه إلى أن يجيء الوقت الذي يعطي الموقف الداخلي في هذه الدول الضمانات اللازمة لتأييد النظام القانوني، والاستقرار. أما إذا نجم عن هذه التغييرات أخطار مباشرة تهدد الدول الأخرى، فالدول المتحالفة تتعهد فيما بينها بإرجاع الدولة المذنبة إلى حظيرة التحالف (أو الاتحاد الأوروبي) إما بالوسائل السلمية، وإما بقوة السلاح إذا لزم الأمر».

ولقد نقد كاسلريه هذا البروتوكول نقدًا مرًا لأن إنجلترا كما قال لا يمكنها الموافقة على نظام من شأنه إيجاد نوع من حكومة عامة في أوروبا لها من السلطان ما تستطيع به تحطيم السيادة العليا في داخل الدولة. وكعضو من أعضاء المحالفة لا تستطيع إنجلترا كذلك تحمل مسئولية القيام بأعمال بوليسية من قبيل ما يريده أصحاب هذا البروتوكول.

مؤتمر ليباخ Laibach:

تأجل مؤتمر تروباو من غير الوصول إلى قرار بشأن المسألة الإيطالية على أن يجتمع المؤتمر في يناير عام ١٨٢١ في مدينة ليباخ على أن يدعى لحضوره فرديناند الأول ملك نابولي لأن الدول الثلاث رفضت المفاوضة مع حكومة ثورية. وانعقد المؤتمر فيما بين ٨ يناير و ١٢ مارس ١٨٢١ وحضره إمبراطور النمسا وقيصر روسيا ومترنيخ وفرديناند الأول ملك نابولي. وقرر المؤتمر، أو بمعنى أصح أعضاء الحلف المقدس (النمسا وروسيا وبروسيا) إلغاء دستور نابولي ثم عهد ثلاثتهم إلى النمسا بمهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية، ولذلك أرسلت النمسا جيشًا إلى نابولي أخمد الثورة الدستورية وأعاد إلى فردیناند سلطاته الاستبدادية. وقبل أن يختتم المؤتمر أعماله استنجد به ملك سردينيا ضد رعاياه الثائرين، فأرسلت النمسا الجيش الذي جمعته في لمبارديا لهذه الغاية دائمًا لإخماد الثورة في بيدمونت، وأعيد بفضل هذا الجيش النظام القديم إلى سردينيا.

وفي مايو ١٨٢١ انفض المؤتمر بعد أن أعد منشورًا جاء فيه أن الهدف من التحالف الأوروبي إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة الأمم ، وأن التغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين

التشـريعية والإدارية والـتي تحـدث في داخـل الدولة يجب أن تأتي من جانب أولـئك الذيـن أعطـاهـم «الله» مسـئولية الحكـم في هـذه الـدول. وهكذا فإن المؤتمـر لم يقـنع بتأيـيد مـبدأ الـتدخل Intervention الـذي أسـفر عنه مؤتمر تـروباو بـل عمـل عـلى إرجاع النظام القديم بحذافيره، على أساس الاعتراف مـن جديـد بـالحق الإلهي المقدس للملوك في الحكم. وقد أدت تلك القرارات إلى اتسـاع شـقة الخـلاف بين دول الحلف المقدس (روسيا والنمسا وبروسيا) وبـين إنجلـترا بـالذات، مما عجل في نهاية الأمر بفشل نظام الاتحاد الأوروبي. فلقـد أعلنـت الحكومـة الإنجليزية استنكارها لما حـدث وعـدم اعترافهـا بـه وتنصلها من تبعاته وتمسكها بما سبق أنْ أعلنته من قبل.

وفي أثـناء انعقـاد المؤتمـر في ليـباخ قـام اليونانـيون بالـثورة ضـد الحكم العـثماني وطالـبوا باسـتقلالهم عن الدولة العثمانية. وقد نظر مترنيخ إلى هذه الـثورة عـلى أنهـا تهديـد للحكم الملكي أيًا كان نوعه بصرف النظر عما إذا كـان الملـك في هـذه الحالـة السـلطان العثماني المسلم، فليس هناك فارق بين الملـك المسـلم والملـك المسيحي. فالثورات تهدد كليهما على السواء. وكان من رأيه أن يقوم بعمل من شأنه تأييد موْقف السلطان العثماني ليحول بذلك دون تدخـل روسـيا ضد الدولة العثمانية لنصرة اليونانيين. أضف إلى هذا أن الـثوار في إسـبانيا اسـتطاعوا أن ينـتزعوا مـن الملـك فرديناند السابع دستورًا أقيمـت بفضـله الحكومـة الدسـتورية في مدريـد، وهـذا بيـنما كانـت الـثورة مشـتعلة في مسـتعمرات إسـبانيا في أمـريكا الجنوبـية، فأعلنـت الأرجنـتين استقلالها منذ ٩ يوليو ١٨١٦ وأنشئت ديكتاتورية مستقلة في براجواي منذ ١٨١٧، وأعلنـت ديكـتاتورية أخرى في فنزويلا على يد سيمون بوليفار منذ

عام ١٨١٣، واستطاع بوليفار كذلك أن يحرر كولومبيا في أغسطس ١٨١٩، وبعد ذلك بعامين تحررت بيرو، وفي مايو ١٨٢٣ أعلنت المكسيك استقلالها. وفي هذا الشهر أيضًا أعلن بدرو Pedro بنفسه إمبراطورًا مستقلاً في البرازيل. وإزاء انتشار الثورة في العالمين الجديد والقديم والتفكير في التدخل العسكري في هذين العالمين من أجل إخماد الثورة بهما، انعقد مؤتمر فيرونا في منتصف أكتوبر عام ١٨٢٣.

مؤتمر فيرونا Verona:

حضر المؤتمر إمبراطور النِمسا وقيصر الروسيا وملوك بروسيا وسردينيا ونابولي وجراندوق تسكانيا ودوقة بارما، ودوق سردينيا، ثم كثيرون من السياسيين وعلى رأسهم مترنيخ. ومثل فرنسا وزير خارجيتها، كما مثل إنجلترا دوق ولنجتون ولورد ستيوارد شقيق كاسلريه ولم يحضر كاسلريه لأنه مات منتحرًا منذ ١٢ أغسطس ١٨٢٢ قبل انعقاد المؤتمر ، ولم يشأ وزير خارجية إنجلترا الجديد جورج كاننج G. Canning الذهاب إلى فيرونا لأنه لا يرتاح لسياسة مترنيخ. وكان على المؤتمر أن يعالج مسألتي إسبانيا وإيطاليا، كما كان منتظرًا أن تثير اهتمام المؤتمر الثورة التي قامت في المورة. ولكن المسألة الإسبانية استغرقت معظم نشاط المؤتمر، وتركت مسألة إيطاليا من غير الوصول إلى حل حاسم بشأنها، كما لم يجرؤ المؤتمر على بحث المسألة اليونانية لاختلاف الدول في أمرها.

وفيما يتعلق بالمسألة الإسبانية فقد أظهر المندوبون الفرنسيون عزم حكومتهم على التدخل ليس فقط للقضاء على الثورة في إسبانيا، بل ولإخمادها في مستعمراتها الأمريكية كذلك. وأيدت النمسا وروسيا وبروسيا

المقترحات الفرنسية، وفي ٣٠ أكتوبر قرر المؤتمر التدخل المسلح في شؤون إسبانيا، وفي ١٩ نوفمبر ١٨٢٢ بعثت هذه الدول بإنذار إلى مجلس الكورتيز الإسباني وسحبت سفراءها من مدريد. وامتنعت إنجلترا عن مجاراة الدول في هذا العمل، فأعلن ولنجتون أن الحكومة الإنجليزية لا توافق إطلاقًا على أي تدخل في شئون الدول الداخلية ولا تؤيده، وانفض مؤتمر فيرونا في ١٤ ديسمبر من نفس السنة، وأمام هذا الإصرار فشل أعضاء المؤتمر في أن يتدخلوا ككل لإخماد الثورة الإسبانية. ولكن فرنسا تدخلت بمفردها وعلى مسؤوليتها الخاصة لقمع الثورة. وقد أغمضت إنجلترا عينيها عن هذا التدخل المنفرد، ونجحت فرنسا في القضاء على الثورة وفي إعادة ملك إسبانيا إلى عرشه مرة أخرى ولكن المسألة الإسبانية لم تقف عند هذا الحد، بل مضى وزير خارجية فرنسا شاتوبريان Chateaubriand يريد إخماد الثورة في المستعمرات الإسبانية في أمريكا الجنوبية. ولكون هذه المشروعات لقيت معارضة من جانب كاننج الذي أراد أن يظل العالم الجديد يعيش في حرية واستقلال وأن يفتح أبوابه للتجارة الأوروبية ، ولإنجلترا أكبر نصيب في هذه التجارة، وأن يغلق أبوابهَ دون أي تدخل مسلح من جانب أوروبا.

ولقد كان للموقف الذي اتخذه كاننج في المسألة الإسبانية ومستعمرات إسبانيا الأمريكية أعظم الأثر في انحلال نظام مترنيخ بالصورة التي أظهرته بها في هذه الآونة فكرة الاتحاد الأوروبي. حقيقة أن تمادي بعض الدول مثل روسيا والنمسا وبروسيا في توسيع اختصاصات تلك المؤتمرات أدى إلى فشلها. ولقد برر كاننج عدم اشتراكه في المؤتمرات بأسباب ثلاثة:

(١) أن الشعب الإنجليزي الذي بنى حياته الدستورية على أساس الثورة لا ينظر بعين الارتياح إلى جلوس المندوب الإنجليزي إلى جانب مندوبي الدول الاستبدادية لعقد الاتفاقات السرية، وإذا كانت إنجلترا ستتمسك برأيها وبوجهة نظرها فيما يعرض عليها من مشكلات، فإن بريطانيا لا يمثلها إلا صوت واحد. فهي في هذه الحالة لن تستطيع التغلب على أصوات الدول الاستبدادية العديدة.

(٢) إن نظام المؤتمرات على النحو الذي سار فيه، قد فرض القوة كوسيلة مشروعة للقضاء على الثورات الداخليّة والتي تعتبر من الشؤون الداخلية لكل دولة ولا يجوز التدخل فيه، وأن مبدأ التدخل هذا لا تقره الحكومة الإنجليزية ويأباه الشعب الإنجليزي.

(٣) إن هذه المؤتمرات لا تمثل إلا الدول الكبرى فحسب ومن الضروري أن تشمل المؤتمرات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء. فإهمال تمثيل الدول الصغرى فيه جعل مصالحها عرضة للضياع ولتسلط الدول الكبرى عليها.

لقد صممت إنجلترا على منع فرنسا ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة إذا ما حاولت قوات فرنسا عبور الأطلنطي والتدخل في مسائل أمريكا الجنوبية، لأن مصالح إنجلترا التجارية ستكون إذًا في خطر كبير. ولذلك اقترح كاننج دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر فيرونا وأن تشترك في مناقشاته، وكان الرأي العام في إنجلترا في ذلك الوقت ميالاً لمناصرة حرية الشعوب ومناهضة النظام الأوروبي القائم على ضغط آمال الشعوب والحد من حريتها، ثم ما كانت إنجلترا تستطيع أن تنسى أن مصالحها بحرية قبل أن

تكون قارية ، وأن لها تجارة مهمة مع أمريكا الجنوبية. ثم هي دولة رأسمالية تهتم بالإنتاج الصناعي الكبير ومحتاجة إلى أسواق عالمية. فهي إذًا مستعدة لأن تعترف باستقلال الدول الثائرة في أمريكا الجنوبية مهما أساء ذلك إلى عواطف إسبانيا التي كانت حليفتها بالأمس ضد نابليون. ومن ناحية أخرى عارضت الولايات المتحدة الأمريكية كل تدخل يأتي من جانب أوروبا، بالأحرى من جانب فرنسا في شؤون أمريكا الجنوبية. وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية لأنه أسفر عن وضع مبدأ عام شامل يمنع العالم القديم (أي الدول الأوروبية) من التدخل في شؤون العالم الجديد بأجمعه، وليس فيما هو متصل بالمستعمرات الإسبانية وحدها فقط. فقد بعث الرئيس جيمس منرو Monroo في ٨ مارس ١٨٢٢ برسالة إلى الكونجرس الأمريكي يوصي فيها بضرورة الاعتراف بكل مستعمرة إسبانية استطاعت التحرر والخلاص، أمة مستقلة.

ودارت مفاوضات بين كانـنج والوزير الأمريكي في لندن هدفها استمالة الحكومة الأمريكية إلى استصدار تصريح مشترك بينها وبين إنجلترا ضد أي تدخل أوروبي في أمريكا، ولكن الاقتراح الإنجليزي لقى معارضة من جانب وزير الخارجية الأمريكية وقتئذ John Quincy Adams الذي بنى رفضه للعمل المشترك مع إنجلترا على اعتبارات عدة، مبعثها خوفه من أن تؤدي هذه المشاركة إلى دخول الولايات المتحدة ذاتها في دائرة النظام الأوروبي الذي تسعى لانتزاع إنجلترا منه، ثم خوفه من أن التصريح المنشود ضد أي تدخل أوروبي في أمريكا لا يلبث حتى يتخذ شكلاً يدل على أن الدولتين ، إنجلترا والولايات المتحدة ليس غرضهما مجرد الحيلولة وحسب

دون استيلاء دولة أوروبية على قسم من أملاك إسبانيا في أمريكا بل إنهما تتعهدان فوق ذلك بالامتناع أيضًا من فعل ذلك، الأمر الذي يغل يد الولايات المتحدة فلا تستطيع في المستقبل الاستيلاء على بعض الأقاليم التي كانت تريدها مثل تكساس Texas أو كوبا Cuba وكان آدمز يرغب على وجه الخصوص في الاستيلاء قريبًا على كوبا، فكان في رأيه إذًا أنه من الضروري أن تبتعد الولايات المتحدة كل البعد عن النظام الأوروبي ، وأن تحرص على أن يبقى الباب مفتوحًا لتضم إليها ما تشاء من الأقاليم في المستقبل. أي أن آدمز لم يكن يريد التقيد بتصريح يغل يد الولايات المتحدة عن العمل.

وتحت تأثير هذه الاعتبارات أصدر منرو تصريحه المشهور الذي تضمنته رسالته إلى مجلس الكونجرس الأمريكي في ٢ ديسمبر ١٨٢٣. وكان هذا التصريح يشمل المبادئ الآتية: وأولها أن الولايات المتحدة ليست لها أي مصلحة ولا تريد التدخل في شئون أوروبا السياسية، وأنها تريد من الدول الأوروبية وتطلب منها الابتعاد عن التدخل في شؤون العالم الجديد السياسية بل إنها لن تتردد في قتال أي دولة تحاول أن تفرض أو تبسط سيطرتها السياسية في أمريكا، وأخيرًا أن الولايات المتحدة لا تتدخل في شؤون المستعمرات والممتلكات الحالية التي للدول الأوروبية في أمريكا. ومع أن التصريح الذي تضمنته رسالة منرو إلى مجلس الكونجرس الأمريكي كان تصريحًا من جانب واحد Unilateral فقد جاء محققًا للأغراض التي أرادها كانـنج. وبينما انتصرت الرجعية في إسبانيا أمكن أن تنجو أمريكا الجنوبية من طغيان الحلف المقدس.

وهكذا تسببت سياسة كانـنج في فشل الحلف المقدس وتبعًا لذلك في إخفاق محاولة الدول أن تحكم أوروبا بطريقة المؤتمرات. وسبب ذلك أن إنجلترا ما كانت تجد في هذه المؤتمرات ما يحقق الأغراض التي أرادتها سياستها. ولم تكن احتجاجات كانـنج مجرد عبارات بليغة وحسب، عندما أخذ يتساءل عن ذلك النفوذ الذي قيل أنه كان لإنجلترا في مشاورات التحالف الأوروبي، والذي قال كانـنج أن مترنيخ كان يحث الحكومة الإنجليزية على عدم التفريط به. ثم انبرى كاننج يقول: «لقد رفعنا صوتنا بالاحتجاج في ليباخ، وذهبت معارضتنا أدراج الرياح. فإذا كان لنفوذها أن يبقى قائمًا في الخارج فالواجب أن يعتمد هذا النفوذ على مصادر القوة في داخل بلادنا. وتلك تكون بالتعاطف والتفاهم بين الشعب والحكومة، وتتم في الاتحاد بين الشعور السائد والمشورة التي يتفق عليها الرأي العام، ثم في الثقة المتبادلة والتعاون الكامل بين مجلس العموم والتاج البريطاني». وهكذا كان معنى تحطيم سياسة التدخل إخفاق فكرة الاتحاد الأوروبي، وعندما تمسكت إنجلترا بمبدأ عدم التدخل كانت فكرة الاتحاد الأوروبي مقضيًا عليها بالفشل كما أرادته الدول الأوتوقراطية. وانقسمت الدول إلى قسمين: قسم الدول الأوتوقراطية وهي روسيا والنمسا وبروسيا (أعضاء الحلف المقدس الأصلية)، وقسم الدول المتمسكة بالمبادئ الحرة وهي الدول الغربية: إنجلترا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية التي وقفت إلى جانب إنجلترا في مشكلة المستعمرات الإسبانية في أمريكا، فعطلت مطامع وأغراض الدول الأوتوقراطية الرجعية صاحبة مبدأ التدخل في شئون الدول الداخلية.

الفصل الرابع
الموقف الدولي والمسألة الشرقية

- الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين.
- المسألة الشرقية (١٨٧٦-١٨٧٨) وسياسة الاستصلاح والتعويض.

الفصل الرابع

الموقف الدولي والمسألة الشرقية

(١) الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين:

كان عام ١٨٧٠ سنة مهمة في تاريخ العالم وفي توجيه سياسة الدول الكبرى وجهة جديدة. لقد انهارت فرنسا كأولى دول القارة من الناحية الحربية، وحلت محلها الدولة الألمانية الجديدة التي قامت بصفة خاصة على يد بسمارك وعلى تفوق الجيش الألماني وعلى زعامة بروسيا. ونتيجة لذلك أخذت الدول الأوروبية المختلفة تعمل على التقرب من هذه الدولة الجديدة المتفوقة.

أصبحت الدولة الألمانية الجديدة بمواردها الاقتصادية الغنية وبحماستها الوطنية أقوى دولة في أوروبا من الناحية الحربية، ولكن بسمارك كان يعلم بأن فرنسا كدولة قوية لم تنته بعد، فلازالت لها حيويتها الكبيرة ونشاطها وأملها في المستقبل خاصة وأن الدول الأوروبية لم تكن لترض مطلقًا القضاء عليها تمامًا، وكان بسمارك يعلم، كذلك أن ألمانيا مهما بلغت قوتها الحربية ومواردها الاقتصادية ، فهي ما برحت دولة حديثة التكوين ، لم تصبح جزءًا من النظام الدولي الأوروبي إلا في عام ١٨٧٠. وهكذا أيقن بسمارك أن الألمان بانتصارهم الحاسم على الفرنسيين قد أثاروا بقية الدول الأوروبية الكبرى وأحقادها.

لقد أفاقت إنجلترا من حيادها الطويل وهي سياسة العزلة التي اتبعها جلادستون Gladstone لتجد أن قوة حليفتها القديمة فرنسا قد تحطمت،

وأن دولة أعظم نشاطًا وهي ألمانيا قد سيطرت على وسط أوروبا إلى حد كبير. ولذلك بدأت إنجلترا تخشى هذه الدولة الجديدة. وأخذت تفكر في مصير أسواقها الأوروبية إذا تمكنت تلك القوة الناهضة من السيطرة على وسط أوروبا اقتصاديًا كما سيطرت عليه إلى حد ما سياسيًا. ولذلك سيتغير موقف إنجلترا عندما تولى ديزريلي Bengamin Disraeli زعيم المحافظين الوزارة في عام ١٨٧٤. وكان ديزريلي يتوثب إلى اتباع سياسة خارجية نشيطة تخرج إنجلترا من عزلتها وتعود بها إلى مركزها الممتاز في أوروبا والعالم. ولذا سيكون بسمارك حريصًا على استرضاء إنجلترا في عهدها الجديد لكي توافق على النظام الجديد الذي أوجده.

أما إمبراطورية النمسا والمجر فكانت تحسب حسابًا حقيقيًا للدولة الألمانية الجديدة التي تجاورها من الشمال. فكان يوجد في النمسا عدد كبير من الجيش الألماني يقطن في أوستريا Austria ويتطلع الجزء الأكبر منه للانضمام إلى ألمانيا، وبذلك تحقق الوحدة الألمانية الحقيقية. وبجانب هذا الفريق، وجد فريق آخر كان متشبعًا بحب آل الهابسبرج، وله مصالح إقطاعية ومعنوية تربطه بذلك البيت العتيق، ثم إن انفصال الجزء الألماني من جسم إمبراطورية النمسا والمجر كان معناه زوال إمبراطورية الهابسبرج لأنها تعتمد في ثروتها ونفوذها على الجزء الألماني الصرف من أراضيها، وهو الجزء الصناعي، ولم ينس هذا الفريق بسهولة الهزيمة المرة التي تلقتها النمسا على يد ألمانيا في سادوفا، ولذلك عمل جاهدًا على إيجاد تحالف بين النمسا وأعداء ألمانيا مثل فرنسا وعلى فصم العلاقة القوية بين روسيا وألمانيا، غير أنه وجد فريق آخر وهو الفريق المجري الذي كان يتزعمه الكونت أندراشي

وزير خارجية النمسا، كان هذا الفريق يريد Count Gyula Andrassy السيطرة على الفريق الألماني السابق، ووسيلته الوحيدة في تحقيق ذلك هو توثيق الصلة بينه وبين ألمانيا حتى لا يتفوق فيها العنصر الصقلبي. وعلى العموم كان موقف النمسا يتسم بالتردد والحذر والخوف غير أن بسمارك كان يفهم الموقف في النمسا جيدًا، فأخذ يعمل على استرضائها «فهي الحليف الذي يعده للمستقبل».

أما روسيا فكانت تربطها صداقة قديمة مع بروسيا منذ حرب القرم، كما كانت هناك علاقات شخصية وعائلية بين الأسرتين الحاكمتين: أسرتي رومانوف وهوهنزلرن، وبسبب هذه الصلة المتينة، وقفت روسيا موقف الحياد والعطف على الهوهنزلون في حربهم مع النمسا ومع فرنسا. وإذا كانت روسيا قد اتخذ هذا الموقف انتقامًا لنفسها من النمسا وفرنسا، فإنها كانت تشعر بأنها أدت خدمة جليلة لبسمارك ولذلك فهي تنتظر المكافأة من ألمانيا، ولكن بسمارك كان يعرف تمامًا بأن روسيا تعمل لمصلحتها قبل كل شيء غير أن روسيا أفاقت بعد عام ١٨٧٠ لتجد على حدودها الغربية أقوى دولة حربية في أوروبا، وأدركت أنه ربما كان من مصلحتها ألا تترك فرنسا تنهار أمام ألمانيا بهذا الشكل. ولذلك وقفت روسيا موقف الحاسد المترقب لأية فرصة تمكنها من الحد من قوة ألمانيا. وكان بسمارك يفهم موقف روسيا تمامًا، ورأى من الحكمة استصلاحها وضمها إلى جانبه والإبقاء على صداقتها بقدر المستطاع.

حاول بسمارك، إذن ، عزل فرنسا وإبعادها عن أصدقائها وهما الروسيا والنمسا ولذلك أسرع بالتفاهم معهما. ففي عام ١٨٧٢ دعا

بسمارك كل من إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا إلى برلين حيث اجتمعا بالإمبراطور الألماني وليم الأول واتفق الأباطرة الثلاثة شفويًا على المحافظة على الوضع الراهن في أوروبا، ومقاومة الحركات الثورية التي تهدد أنظمة الحكم القائم في هذه الدول. وازدادت العلاقات بين الأباطرة الثلاثة توثقًا عندما زار بسمارك روسيا في العام التالي بصحبة الإمبراطور الألماني. وأمكن التوصل إلى عقد اتفاقية عسكرية سرية بين ألمانيا وروسيا، وعدت ألمانيا بموجبها إرسال ٢٠٠,٠٠٠ جندي إلى روسيا فيما إذا اعتدت على الأخيرة دولة أوروبية، على أن تقدم روسيا نفس المساعدة إلى ألمانيا إذا وقع عليها اعتداء. وفي يونيو من نفس العام زار القيصر الروسي فينا حيث وقع الجانبان الروسي والنمسوي اتفاقية تقضي بإجراء مشاورات في كل مسألة تتعارض فيها مصالح الدولتين، وكذلك وعد كل منهما الآخر بالتفاهم حول توحيد الخطط في حالة اعتداء عسكري عليهما دون ما حاجة إلى اتفاق عسكري جديد. وبعد انضمام الإمبراطور الألماني إلى هذا الاتفاق تكون تحالف (أو عصبة) القياصرة الثلاثة Dreikaiserbund في عام ١٨٧٣.

وعلى أية حال فلقد اقتنع بسمارك أن الوسيلة المتناسبة لإقناع الدول الأوروبية الكبرى بالاعتراف بمركز ألمانيا الجديد في أوروبا هو استصلاح تلك الدول. كان بسمارك محتاجًا إلى السلام لكي يتفرغ لمعالجة المشكلات الداخلية الخطيرة التي واجهته، ولتدعيم الوحدة التي تمت في ميدان الحرب. ولكن فرنسا كانت تقف وراء الحدود متعطشة للانتقام إذا سنحت لها الفرصة المناسبة، فلقد تخلصت سريعًا من نتائج أخطاء الماضي ودفعت الغرامة الحربية بسرعة أثارت إعجاب العالم بقدر ما أزعجت بسمارك ،

ووجد بسمارك في سقوط تيير ذلك الجمهوري المحافظ وفي اعتلاء مكماهون الكاثوليكي الملكي ورجل الحرب مدعاة لإثارة مخاوفه لأنه كان يعرف جيدًا أن فرنسا في ظل حكم الأحزاب اليمينية ستكون أكثر تفاهمًا مع روسيا ومع البابوية. وهذا ما سعى بسمارك إلى تجنبه لعزل فرنسا عن القوى الأوروبية المناهضة له ولسياسته، كذلك كان بسمارك متضجرًا من رغبة فرنسا في الثأر ومن «حركة الانتقام» التي كانت ترمي إلى الانتقام من ألمانيا واسترداد الألزاس واللورين ولهذه الأسباب اضطر بسمارك دائمًا إلى اتباع سياسة تهديد فرنسا وتحذيرها وإنذارها حتى لا تفكر في إثارة حرب جديدة ربما أدت على تدخل الدول الأوروبية والإطاحة بما لألمانيا من مركز متفوق. وبلغت الأزمة بين فرنسا وألمانيا حدًا هددت بالحرب بين الدولتين في عام ١٨٧٥، وعندئذ اضطر ديكاز Decazes وزير خارجية فرنسا إلى الاستنجاد بإنجلترا وروسيا موضحًا لهما أن فرنسا لا تريد الحرب وأن ألمانيا تعد حربًا تقضي فيها على فرنسا تمامًا، وكانت كل من الدولتين تؤيدان فرنسا، فالإبقاء عليها كقوة دولية ضروري لحفظ التوازن الأوروبي. وتدخلت الدولتان بسرعة لمنع تدهور الموقف، وأرسل كل من قيصر روسيا وملكة إنجلترا خطابًا للإمبراطور الألماني يدعوانه فيهما إلى ضرورة الحفاظ على السلام.

وكان لهذا التدخل أثره على سياسة بسمارك إزاء فرنسا فلقد غير بسمارك سياسة التهديد والوعيد التي اتبعها مع فرنسا، لأنها لم تعد في عزلة سياسية كما كان يعتقد ، بل إن دولتين من دول أوروبا الكبرى تعطفان عليها ولا تسمحان بإبعادها أو القضاء عليها. وتأكد لبسمارك الآن أهمية

استصلاح إنجلترا وروسيا ورأى ضرورة استخدامهما حتى تتمكن ألمانيا من المحافظة على تفوقها في أوروبا. ووجد بسمارك في ممتلكات الدولة العثمانية ما يحقق تنفيذ سياسة التعويض Compensation، وألمانيا ليست كالروسيا أو النمسا لها أطماع فى الدولة العثمانية تحاول الوصول إليها بمختلف السبل، فهي عازفة عزوفًا تامًا عنها، كما أنها لا تساوى عند بسمارك دم جندي بروسي. غير أنها في نظره تمثل الوليمة التي ستدعى إليها الدول الكبرى لإشباع رغباتهم ونزواتهم، وهو لذلك رغب بأن توجه هاتان الدولتان جهودهما نحو تقسيم البلقان لينشغلا بعض الشيء عن مناصبة ألمانيا العداء أو العمل على الاتفاق مع فرنسا.

وعلى هذا الأساس قامت النظرية الألمانية أو سياسة «التعويض» على الأسس التالية:

(١) تستطيع حكومة القيصر الروسي الإشراف على شرقي البلقان.

(٢) تستطيع إمبراطورية النمسا والمجر الإشراف على غربي البلقان في المناطق الغربية من حدودها الدلماشية والكرواتية.

(٣) تستطيع إنجلترا إرضاء مطامعها والمحافظة على التوازن الدولي في شرقي البحر المتوسط بالسيطرة على مصر. وكان بسمارك يعلم تمامًا مدى اهتمام إنجلترا بمصر وعمومًا بعد تطور سياستها الهندية وإشراف الحكومة البريطانية نفسها على الهند منذ عام ١٨٥٨ بعد أن كانت شركة الهند الشرقية هي المشرفة عليها. وقد تزايد اهتمام إنجلترا بمصر منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التي ستصبح في نظرها الشريان الحيوي لإمبراطوريتها.

(٤) تستطيع فرنسا إذا أحسنت سلوكها نحو ألمانيا وتناست مسألة استرجاع الإلزاس واللورين أن تستعيض عن الولايتين المفقودتين بأخذ سوريا أو تونس.

وهكذا عمل بسمارك على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية لإرضاء الدول الكبرى ولحفظ السلام في أوروبا، وبالتالي المحافظة على الوضع الدولي المتفوق لألمانيا في أوروبا. وهكذا رأى بسمارك ضرورة استخدام سياسة استصلاح الدول الكبرى، وهي السياسة التي سيقوم عليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ والسياسة التي ستطبق خلاله وفي السنوات التي تليه، وفي الواقع كانت الظروف مواتية لبسمارك بسبب قيام الثورة في البلقان على الحكم العثماني وظهور المسألة الشرقية من جديد، وعودة فكرة الإبقاء أو عدم الإبقاء على ممتلكات الدولة العثمانية.

(٢) المسألة الشرقية(١٨٧٦-١٨٧٨) وسياسة الاستصلاح والتعويض:

ثارت المسألة الشرقية في عام ١٨٧٥ وبدأت الاضطرابات في البلقان بثورة البوسنة والهرسك ضد الحكم العثماني. وكانت روسيا تؤيد تلك الثورة، ولكن ألمانيا كانت تفضل سياسة التعاون مع غيرها من الدول لحل هذا النزاع سلميًا، لأن قيام حرب تشترك فيها الدول الأوروبية قد يجر ألمانيا إلى الاشتراك فيها. ولهذا أيدت ألمانيا فكرة روسيا في أن تتدخل دول اتحاد القياصرة الثلاثة (ألمانيا والنمسا وروسيا) لدى الدولة العثمانية للضغط عليها لإتباع سياسة تهدف إلى القضاء على أسباب الثورة. ولكن هذا الموقف لم يرض إنجلترا وفرنسا لأنه يحول بينهما وبين الإسهام في حل المسألة الشرقية

التي كانت تعتبر من أهم المشكلات الأوروبية في ذلك الوقت. كما أنه يمنح روسيا حرية العمل على تحقيق أطماعها في ممتلكات الدولة العثمانية وهو ما يتعارض مع سياسة كل من الدولتين. واضطر الباب العالي أمام تدخل الدول إلى إصدار فرمان في ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٥ يتضمن بعض الإصلاحات لتحسين أحوال سكان هاتين الولايتين.

ولكن الثورة لم تنقطع بصدور هذا الفرمان. فاستمرت الثورة في البوسنة والهرسك واستعد الجبل الأسود والصرب لمساعدتهما. ولهذا احتج بسمارك وجورتاشكوف Gartchakoff وزير خارجية روسيا. والكونت أندراشي وزير خارجية النمسا في برلين في مايو عام ١٨٧٦ دون اشتراك إنجلترا، وتقدموا إلى الحكومة العثمانية بمقترحات من وحي روسيا تضمنتها ما أطلق عليه اسم مذكرة برلين Berlin Memorandum بعد موافقة الحكومتين الإيطالية والفرنسية عليها. وقد طلبت هذه المذكرة من الحكومة العثمانية إيقاف العمليات العسكرية لمدة شهرين، والدخول مباشرة في مفاوضات مع رؤساء الثوار في البوسنة والهرسك بخصوص المطالب التي تقدموا بها. ولكن الحكومة العثمانية رفضت المذكرة وشجعها على ذلك عدم اشتراك إنجلترا في توقيعها. هذا بالإضافة إلى ما تضمنته من مساس لحقوق الشرعية للدولة العثمانية.

وازدادت الحالة سوءًا في البلقان بقيام الثورة في بلغاريا، إذ قام أهل البلاد بتدبير مذبحة للموظفين المحليين من العثمانيين. ورأى العثمانيون في تلك الثورة أصابع الروس واضحة تنذر بتقويض الحكم العثماني في أوروبا. وتلا قيام الثورة في بلغاريا إعلان الصرب والجبل الأسود الحرب على الدولة

العثمانية. وبإعلان الحرب تمت الحلقة الأولى من المخطط الروسي، الذي كانت روسيا تعمل جاهدة على تحقيقه، وذلك بأن تتاح لها فرصة التدخل للقضاء على الدولة العثمانية. ولكي لا تعرقل النمسا تنفيذ هذا المخطط، عقدت معها في ٨ يوليو عام ١٨٧٦ اتفاقية رشستادت Reichstadt وفيها اتفق الطرفان على مبدأ عدم التدخل، فإذا انتصر العثمانيون على الصرب وجب التدخل لمنع العثمانيين من الانتقام وحرمانهم ثمرة النصر. وإذا انتصرت الصرب تتدخل الدولتان فتأخذ الروسيا بسارابيا من رومانيا وتحتل النمسا البوسنة والهرسك، وفي حالة انهيار الدولة العثمانية تصبح الاستانة مدينة حرة. وعلى أساس هذه التسوية أمنت الروسيا جانب النمسا وأمنت النمسا جانب الروسيا.

وعندما فشلت الصرب في الحرب فشلاً ذريعًا، اضطرت روسيا للتدخل الفعلي مناصرة لفكرة الجامعة الصقلبية واضطرت روسيا للتدخل عندما أصبحت بلغراد نفسها عاصمة الصرب في خطر. ولذا أسرعت روسيا باقتراح هدنة وعقد مؤتمر من الدول ولكن العثمانيين المنتصرين رفضوا الهدنة قبل أن تقدم الصرب شروط صلح يرضونها. وكانت روسيا ترغب في مدة هدنة طويلة حتى تستطيع الصرب لم شعث قواها، بينما كانت الدول الأخرى ترغب في هدنة قصيرة، واختلفت الآراء بين الدول. ووجد المستشار الألماني بسمارك في هذا الموقف فرصة في التدخل لتنفيذ سياسته التي طالما أعلنها من قبل وهي عدم حل المسألة الشرقية بشكل جزئي وإنما تطرح المسألة برمتها على بساط البحث. وحرص بسمارك على توجيه نظر إنجلترا إلى استغلال فرصة هياج المسألة الشرقية لأخذ مصر، وقال بأنه إذا

استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة إنجلترا الخارجية فإنه يقترح أن «تنتهج بريطانيا السنن التي تنتهجها روسيا، فإذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضايق، البوسفور والدردنيل، والإشراف على الآستانة، فعلى الحكومة الإنجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس». وكان هذا الحل خيرًا في نظره من معارضة إنجلترا لروسيا في البلقان وقيام حرب بينهما قد تتحول إلى حرب أوروبية ربما تعصف بما لألمانيا من مركز متفوق، ولقد قال بسمارك في هذا الصدد : «إنه من الخير لإنجلترا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلاً من أن تعلن الحرب على روسيا، وبذلك وحده تتوثق عرى السلم في أوروبا».

ولكن حكومة المحافظين في إنجلترا لم تقبل هذا الاقتراح بسهولة، فرئيسها دزريلي رغم أنه هو الذي اشترى أسهم الخديو إسماعيل في قناة السويس عام ١٨٧٥، ورغم تعلقه الكبير بالشرق ، ورغم أنه زار مصر فبهره جمالها وأبهتها وسحرته حضارتها القديمة وفخامة آثارها وبهاء نيلها وكثرة خيراتها إلا أنه لم ير في ذلك الوقت أن احتلال إنجلترا لمصر وسيلة مفيدة لدرء الخطر الروسي عن الشرق الأدنى. فقال إذا أخذ الروس الآستانة فإنه يمكنهم في أي وقت الوصول إلى سورية ووادي النيل. ويبدو من هذا أن إنجلترا في عام ١٨٧٧ كانت تخشى عواقب إتباع سياسة بسمارك. وفي الواقع كانت سياسة إنجلترا قبل السبعينيات من القرن التاسع عشر هي سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وعلى تماسك ممتلكاتها، وهي السياسة التي وضع أسسها اللورد بامستون وزير خارجية

إنجلترا خلال النصف الأول من هذا القرن، ولكن حملات جلادستون التي قامت في إنجلترا بعد حركة القمع التي قام بها العثمانيون في بلغاريا كانت من أهم العوامل التي أطاحت بسياسة إنجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية. تزعم جلادستون زعيم المعارضة من الأحرار الحركة التي ترمي إلى التخلص من هذه السياسة القديمة، وكتب عدة مقالات أهمها The Bulgarian Horrors التي وصف فيها الأتراك بأبشع ما توصف به أمة من الأمم، واتهمم بأنهم أعداء الإنسانية.

كان لهذا الموقف أثر كبير على الرأي العام الإنجليزي فلم يعد هناك من نصير قوي للدولة العثمانية خصوصًا بعد أن أعلنت الحكومة العثمانية عجزها عن دفع فوائد الديون التي اقترضتها من إنجلترا، فازداد السخط في الدوائر العالمية عليها، وشعرت حكومة المحافظين في إنجلترا بأنه لم يعد في استطاعتها الدفاع عن سياسة إنجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية، ولكن موقف إنجلترا نحو روسيا وأطماعها لم يتغير، فلا زالت حريصة على وقف التوسع الروسي نحو البحر المتوسط، وعندما يتولى اللورد سولزبري Salisbury منصب وزير الخارجية في أوائل صيف عام ١٨٧٨ ستتخذ إنجلترا موقفًا حاسمًا إزاء كل من روسيا والدولة العثمانية، فكان سولزبري يمقت الدولة العثمانية مقتًا شديدًا، ويعتقد أن الأتراك لا يصلحون للبقاء كدولة حديثة فأفكارهم في نظره غير معقولة ، وحكومتهم فوضى. لقد أدرك سولزبري أن وجود الدولة العثمانية الضعيفة من شأنه أن يعرض مصالح بريطانيا الإمبراطورية للخطر، ولذلك قرر استبعاد الدولة العثمانية من شرق أوروبا وتقسيم ممتلكاتها وهكذا وضع سولزبري «حدًا نهائيًا للسياسة الإنجليزية التقليدية نحو الدولة العثمانية من الناحيتين العملية والنظرية.

وبـدأت تظهـر أطماع إنجلترا في ضـم جزء من ممتلكات الدولة العثمانية مـثل مصـر أوكريت أو قبرص. وفي حقيقة الأمر كانت نفس إنجلترا تهفو إلى احـتلال مصـر، وطالما شـجعها بسمارك على ذلك منذ عام ١٨٧٥ ولكنها خشـيت الإقدام على هذه الخطوة حتى لا تسيء إلى علاقاتها مع فرنسا. ولذا اتجـه نظر إنجلترا إلى جزيرتي كريت وقبرص، ولكن سولزبري ورجال الحرب فضـلوا احـتلال قـبرص لما لها من موقع ممتاز في البحر المتوسط، فهي «مفتاح غـربي آسـيا» وجـبل طارق جديد ومما رجح قبرص على غيرها إشرافها على السـواحل المصـرية الشـمالية، وقـربها من ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية حيـث تتركـز أطمـاع روسـيا وبدأت المفاوضات السرية بين الدولة العثمانية وإنجلـترا، واخـتارت إنجلـترا توقيتًا مناسبًا للدخول في تلك المفاوضات ، وهو الوقـت الـذي اسـتعرت فـيه الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، واندحرت قـوات الأخـيرة أمـام ضـربات روسيا، وأمام التهديد الإنجليزي بالقضاء على الإمـبراطورية العثمانـية اضـطر السـلطان إلى توقـيع اتفاقـية ٢٦ مـايو عـام ١٨٧٨ ، الـتي قبلـت الدولة العثمانية بمقتضاها احتلال الإنجليز لجزيرة قبرص مقـابل حماية إنجلترا للدولة وعلى هذا النحو نفذت إنجلترا من الناحية العملية فكـرتها لـنظرية تقسـيم ممتلكات الدولة العثمانية، ومغادرة السياسة التقليدية نهائيًا.

أمـا عن الموقف في البلقان، فقد كانت روسيا تستعد للحرب، ودخلت في مفاوضـات مع النـمسا انتهت في ١٥ يناير بتوقيع اتفاقية بودابست السرية Budapest Convention وتـنص على وقوف النمسـا على الحياد في حالة قـيام حرب بين الدولة العثمانية وروسيا بشرط أن توافق روسيا على احتلال

النمسا للبوسنة والهرسك في معاهد الصلح. وفي ٢٤ أبريل عام ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وأقدمت على الحرب لاعتقادها أن إنجلترا لن تستطيع التدخل هذه المرة لتأييد الدولة العثمانية ، فالرأي العام الإنجليزي كان قد انصرف كلية عن السياسة التقليدية، وكانت خطة روسيا منذ دخولها الحرب الإسراع بعبور الدانوب ومهاجمة القوات العثمانية ثم اختراق جبال البلقان ومهاجمة القسطنطينية نفسها، وبذا تضع حدًا لمسألة الدولة العثمانية، كما تضع الدول أمام الأمر الواقع. ودعا انتصار الروس إلى التفكير في شروط الصلح التي تفرض على الدولة العثمانية، ولكن عندما بدا الخطر واضحًا على الآستانة والمضايق، أرسلت إنجلترا ببعض قطع من أسطولها إلى البحر المتوسط للوقوف على مقربة من الدردنيل وأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين روسيا وإنجلترا وتدخلت ألمانيا للتوفيق بين الدولتين.

وفي تلك الأثناء فرضت روسيا في ٣ مارس عام ١٨٧٨ معاهد سان استفانو على الدولة العثمانية، ونصت تلك المعاهدة على اعتراف الدولة العثمانية بحرية الملاحة في المضايق، وتعهدها بإغلاق البحر الأسود في وجه الدول المعادية لروسيا في وقت الحرب، كذلك نصت على استقلال رومانيا بصفة نهائية عن الدولة العثمانية مع منحها جزءًا من دلتا نهر الدانوب، أما بلغاريا فتضم إليها إقليم دبروجه وبذلك تتسع رقعتها وتصبح ولاية كبيرة تتمتع بالاستقلال الذاتي مع الاعتراف بالسيادة الاسمية للباب العالي. وإلى أن تصبح تلك الولاية قادرة على حماية نفسها تقوم القوات الروسية باحتلالها، كذلك تلحق أجزاء من الهرسك بالجبل الأسود. أما بخصوص روسيا فتضم إليها إقليم بسارابيا وأردهان وقارص وباطوم وجزء من أرمينية.

هـذا بالإضـافة إلى غـرامة حربـية فرضـتها على الدولة العثمانية قدرها ٢٣٥ مليون جنيه.

هاجمـت إنجلـترا والنمسـا تلـك المعـاهدة لأنهـا منحـت روسيا امتيازات واسـعة في الـبلقان، إلى جانـب سيطرتها عـلى المضـايق والملاحـة في الـبحر الأسود، فـرأت إنجلـترا أن روسـيا حصلت بمقتضى تلك المعاهدة على مركز متفوق في شـرقي الـبحر المتوسط يهدد مصالح إنجلترا وسلامة مواصلاتها إلى الهـند وجـنوب شـرقي آسـيا، أما النمسا فلم تحصل على نصيب من الغنيمة، وكانـت تطمـع في زيـادة نفوذهـا في غربي البلقان، وهنا اتجهت الأنظار إلى ألمانيا وانتقال مركز الثقل السياسي إلى برلين وتدخل بسمارك لإنقاذ السلام الأوروبي فتوسـط بـين النمسـا وروسيا ووافقت الأخيرة على الاعتراف بحق النمسا في البوسـنة والهرسـك. وبذلـك تحقـق النمسـا السيطرة عـلى غربي الـبلقان مقـابل سـيطرة الروس على شرقيه ، وتعادل بالتالي نفوذ الدولتين في الـبلقان، أمـا في إنجلـترا، فقـد جـرت مفاوضـات بـين سـولزبري وشوفالوف Suvalov السفير الروسي في لندن وأوضحت إنجلترا أنها تعارض معاهدة سان استفانو للأسباب التالية:

(أ) أن المعـاهدة أوجدت دولة بحرية جديدة هي بلغاريا مما أخلَّ بالتوازن بين دويلات البلقان.

(ب) أنها وضعت الباب العالي تحت رحمة روسيا.

ولم تمـانع روسـيا في تعديـل بـنود معـاهدة سـان اسـتفانو بما يتمشى مع مقترحـات إنجلـترا، ولكـن إنجلـترا كانت وقد وقعت فى تلك الأثناء المعاهدة الدفاعـية مـع الدولـة العثمانـية الـتي احتلت بمقتضاها قبرص. ولما كانت هذه

المعاهدة سرية، فلم تعلم بها روسيا والدول الأوروبية الأخرى، وبذلك ضمنت إنجلترا سلامة ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية وسلامة مصالحها الإمبراطورية.

واتفقت الدول الأوروبية على ضرورة إعادة النظر في معاهدة سان استفانو في مؤتمر دولي عقد في برلين ، وكان انعقاد المؤتمر في برلين برئاسة بسمارك اعترافًا من الدول الأوروبية بتفوق النفوذ الألماني. وفي الواقع لم يكن اجتماع الدول الأوروبية الكبرى لإِعادة النظر في معاهدة سان استفانو بقدر ما كان للموافقة على الاتفاقات التي تمت بين روسيا والنمسا من ناحية وبين روسيا وإنجلترا من ناحيَة أخرى. واجتمع المؤتمر في ١٣ يوليو عام ١٨٧٨ ، وثارت مناقشات عنيفة خلال الجلسات رغم أن كثيرًا من المسائل قد سويت قبل عقد المؤتمر، ولاسيما ما يتعلق ببلغاريا وباطوم، وعلى أية حال توصل المندوبون إلى الاتفاق فيما بينهم على بنود المعاهدة التي تكونت من أربع وستين مادة، ونصت معاهدة برلين على ما يلي:

(١) تصبح بلغاريا ولاية لها استقلال داخلي، وتدفع الجزية وتدين بالولاء للسلطان العثماني وتكون لها حكومة مسيحية وقوة بوليس قومية.

(٢) فصل ولاية الروملي الشرقية من بلغاريا الكبرى ووضعها تحت الحكم العثماني المباشر. وبذلك تكون بلغاريا قد تقلصت.

(٣) توقع البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمسوي على أن تظل الإدارة العثمانية في صنجق نوفي بازار.

(٤) يعترف الباب العالي والدول باستقلال الجبل الأسود.

(٥) اعتراف الدول باستقلال الصرب، (بهذا وضع الأساس الذي ستقوم عليه دولة يوغسلافيا الحديثة).

(٦) اعتراف الدول باستقلال رومانيا التي حصلت على إقليم دبروجة ولكن فقدت بسارابيا التي حصلت عليها روسيا.

(٧) تنازل الباب العالي لروسيا في آسيا عن أراضي أردهان وقارص وباطوم.

(٨) أعلن الباب العالي رغبته في منح حرية الاعتقاد الديني، ولا يجب أن يقف الاعتقاد الديني عقبة في سبيل الحقوق السياسية والدينية وتعترف بحق القناصل في حماية رعاياهم.

وهكذا حاولت معاهدة برلين (١٨٧٨) التوفيق بين مصالح الدول الكبرى في البلقان ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض التي وضعها بسمارك بين روسيا وإنجلترا والنمسا والمجر، فقوى النفوذ الروسي في شرقي البلقان ونمى النفوذ النمسوى في غربه، ورضيت إنجلترا حين وضع حد لأطماع روسيا في الإشراف على القسطنطينية والمضايق. وذلك في تقسيم بلغاريا إلى قسمين أحدهما مستقل والآخر تحت حكم الدولة العثمانية. وبذلك قضت على أهداف روسيا في إنشاء الدولة البلغارية الكبرى التي تتمتع بتأييدها ولكن مع ذلك لم تستطع إنجلترا القضاء كلية على أطماع روسيا فلقد أتاح لها الاستيلاء على القوقاز وأردهان وباطون فرصة طيبة للتوسع في آسيا من ناحية، وفي متاخمة حدود الدولة العثمانية واقترابها من آسيا الصغرى والعراق من ناحية أخرى. ولكن مما خفف على إنجلترا استيلاؤها على جزيرة قبرص لإيجاد نوع من توازن القوى في شرقي

البحر المتوسط. أما ألمانيا فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى دولة منزهة عن الأطماع، كل همها هو استصلاح دول أوروبا وتحقيق السلام المنشود. ولكن خلال السنوات التي ستعقب مؤتمر برلين سيظهر التقارب الواضح بين ألمانيا والدولة العثمانية، إذ سيعتبر العثمانيون أن ألمانيا رغم قسوتها كانت أكرم من غيرها من الدول فلم تقتطع شيئًا من نفسها في المؤتمر.

وترتب على معاهدة برلين بعض النتائج الهامة نذكر منها ما يلي:

(١) وضعت المعاهدة حدًا لأطماع روسيا في تقدمها نحو الغرب ووجهتها بطريق غير مباشر إلى التوسع في آسيا حيث بدأت تصطدم بقوى آسيوية وأوروبية مثل اليابان وإنجلترا وفرنسا.

(٢) كان استيلاء إنجلترا على قبرص مقدمة منطقية لاحتلال مصر في الوقت المناسب فجزيرة قبرص تواجه السواحل المصرية الشمالية، وتمثل نقطة وثوب ومراقبة في مواجهتها، وتمنح إنجلترا موقعًا استراتيجيًا هامًا تستطيع منه الهيمنة على مصر، ومنع أية دولة أوروبية من الاقتراب منها.

(٣) تزايد اهتمام العثمانيين وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني بفكرة الجامعة الإسلامية وبالتقارب من ألمانيا لتستطيع الوقوف أمام مطامع الفرنسيين في تونس ومطامع الفرنسيين والإنجليز في مصر. فاستقدمت الحكومة العثمانية بعثة حربية ألمانية لتنظيم الجيش العثماني، وزاد النفوذ الألماني في ممتلكات الدولة العثمانية إلى حد أخذت تستغله المطامع الاستعمارية الألمانية الناشئة، فحاولت ألمانيا وخاصة بعد سقوط بسمارك أن تعمل على تفوق نفوذها في آسيا الصغرى والجزيرة العربية

فوضعت مشروع سكة حديد بغداد لتربط بين برلين واستانبول وبغداد لتقاوم نفوذ إنجلترا التجاري في الشرق الأوسط. وأعلنت المانيا صداقتها للعثمانيين وتفوق نفوذها في البلاط العثماني ، الأمر الذي دعا إلى إثارة مخاوف إنجلترا من الناحية السياسية والتجارية بما سيكون له أثر كبير في التقارب الإنجليزي الروسي وتقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ شمالية لروسيا وجنوبيه لإنجلترا، ودعا تفوق الألمان في استانبول إنجلترا إلى أن تفكر جديًا في القضاء النهائي على الدولة العثمانية بتأييد الفريق الأكبر من سكان الدولة العثمانية وهم الصرب، إذا وقفوا إلى جانب إنجلترا.

(٤) كان من أثر المعاهدة أيضًا توجيه النشاط الاستعماري نحو القارتين الآسيوية والأفريقية، وسينظم مؤتمر برلين الذي سيعقد في عام ١٨٨٤ هذا النشاط في المجال الأفريقي ، ووضع مبادئ عامة للاستعمار، ونظم المؤتمر التسابق على مناطق النفوذ طبقًا لقاعدة التراضي والتبادل. ووجهت فرنسا حملاتها إلى شواطئ أفريقيا الغربية من ناحية وإلي حوض النيجر من ناحية أخرى، واشتولت على ما عرف فيما بعد باسم غانا الفرنسية وعلى ساحل العاج وداهومي. كذلك اتسع نفوذها في منطقة النيجر الأعلى حتى بلغت بحيرة تشاد وأنشأت ما عرف باسم السودان الفرنسي. وهكذا انقسمت مناطق النفوذ الأوروبي في أفريقيا الغربية إلى: المنطقة الفرنسية، وقد ارتبطت بشمال أفريقيا بعد الاستيلاء على الصحراء ، وتشمل أفريقيا الغربية الفرنسية والكونغو الفرنسي وملحقاته وعرفت باسم أفريقيا الفرنسية الاستوائية. ومنطقة

النفوذ الإنجليزي وهي أوسع مدى وأعظم ثروة من المنطقة الفرنسية، وتشمل جامبيا وسيراليون وساحل الذهب ونيجيريا، ولا يحدها من الداخل سوى منطقة النفوذ الفرنسي. والكونغو البلجيكية وكانت من نصيب بلجيكا، وكانت أرضها تفيض بالأخشاب الثمينة والمطاط والجلود والأورانيوم. وكان يتلو هذه المناطق في الأهمية والثروة منطقة النفوذ الألماني في توجو والكاميرون، إلا أن هزيمة المانيا في الحرب العالمية الأولى اضطرتها إلى التنازل بمقتضى معاهدة فرساي عن كل حقوقها وامتيازاتها فيما وراء البحار، وتطبيقًا لنظام الانتداب الذي وضع عقب الحرب، ندبَت فرنسا وإنجلترا لإدارة توجو والكاميرون، ولم يقتصر النفوذ الأوروبي على أفريقيا الغربية بل امتد كذلك إلى أفريقيا الجنوبية وإلى شرقى أفريقيا.

(٥) اتخذت فرنسا من استيلاء إنجلترا على قبرص موضوعًا للمساومة، واعتبرت هذا العمل من قبل إنجلترا إخلالاً بالتوازن الدولي في شرقي البحر المتوسط ، ولم تهدأ ثائرة فرنسا إلا بعد أن أكدت لها إنجلترا بأنها لن تغير شيئًا في الموقف السياسي في منطقة الشرق الأدنى إلا بموافقتها، كما أبدت إنجلترا موافقتها على مطامع فرنسا في تونس وتطلعاتها إلى المساواة في النفوذ مع إنجلترا في مصر.

الفصل الخامس

التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان

- التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا.
- التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا.
- اتحاد القياصرة الثلاثة.
- التحالف الثلاثي.
- تجديد التحالف الثلاثي.

معاهدة الضمان الألماني – الروسي.

الفصل الخامس

التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان

(١٨٧٩-١٨٩٠)

لم يؤد مؤتمر برلين (١٨٧٨) إلى إقرار الحالة في أوروبا، كما لم تعمل معاهدة برلين على حل الخلافات بين الدول الأوروبية الكبرى حلاً حاسمًا. ولقد خرجت روسيا من برلين غاضبة. حقيقة أنها اقتطعت من الدولة العثمانية بعض أجزائها الآسيوية، وفرضت عليها غرامة كبيرة، وأحلت نفوذها في بلغاريا، إلا أنها ستعمل هي والدَولة العثمانية على عرقلة تنفيذ معاهدة برلين ، ولقد شعر بذلَك ساسة أوروبا منذ اللحظة الأولى وخصوصًا في مسألة بلغاريا. كما أن روسيا كانت حانقة على ألمانيا لأنها لم تؤيد روسيا التأييد الكافي الذي انتظرته منها عرفانًا بالجميل لروسيا علاوة على ذلك، فلم تكن العلاقات الروسية - النمسوية جيدة إذ سيطر الشك المتبادل على العلاقات بين الدولتين كما أن أطماعهما في البلقان كانت متنافسة ومتضاربة. وكانت النمسا تشكو دائمًا من دعاية روسيا الصقلبية وأدركت أن تقدم روسيا في البلقان من الأمور الخطيرة على حياة الدولة النمسوية، وأنه يجب عليها مقاومتها. وهكذا لم يكد مؤتمر برلين ينتهي حتى بدأت تظهر الصعوبات في تنفيذ قراراته. ولكن رغم ذلك ساد السلام في أوروبا فترة طويلة بفعل سياسة بسمارك القائمة على المحافظة على السلام وتفوق ألمانيا في أوروبا.

التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا (١٨٧٩):

ساء الروسيا قبل مؤتمر برلين وأثناءه أن التأييد الألماني لم يكن قويًا في جانبها ، بل أحست بأن بسمارك كان يعمل على الانتقاص من مركزها واستصلاح إنجلترا على حسابها ومما أثار روسيا كذلك موقف بسمارك إزاء النمسا، إذ كانت تعمل على عرقلة نشاط الجامعة الصقلبية في البلقان، ومساندة المعارضة ضد الروس في رومانيا. و كان بسمارك يعضد النمسا في هذه السياسة حتى يضمن انشغالها نهائيًا عن مسائل ألمانيا، ولكي يجعل مسألة التحالف بين النمسا وروسيا أمرًا مستحيلاً. ففي عام ١٨٧٩ وافق بسمارك على احتلال النمسا لصنجق نوفي بازار، ولم تستطع روسيا إخفاء غضبها لذلك فقامت بمناورات حربية في بولونيا على حدود ألمانيا وعبر القيصر الروسي في خطاب إلى القيصر الألماني في أغسطس عام ١٨٧٩ عن ضيقه من موقف ألمانيا في البلقان، وحذر القيصر الألماني من العواقب الوخيمة التي سوف تترتب على سياسة بسمارك.

أما بسمارك فلم يفكر قط في قطع علاقاته مع روسيا، وكان يعمل دائمًا على المحافظة على العلاقات السلمية بين ألمانيا وروسيا، ولكن موقف روسيا أثار مخاوفه، ورأى نتيجة لذلك ضرورة توطيد علاقته مع النمسا حتى لا يهدد مركز ألمانيا في أوروبا واستعاد بسمارك من جديد عناصر مجرية لها نفوذ كبير في فيينا، فالكونت أندراشي وزير خارجية النمسا كان قليل الثقة باتحاد القياصرة الثلاثة وأراد عقد تحالف ثنائي بين ألمانيا والنَمسا ضد روسيا. ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن روسيا قد فاتحت هي الأخرى فرنسا وإيطاليا بخصوص عقد اتفاق فيما بينهما. الأمر الذي حدا ببسمارك إلى

الإسراع في عقد التحالف الثنائي مع النمسا. ولقد اتخذ بسمارك من موقف روسيا ذريعة لكي يثبت للقيصر الألماني سوء نيات روسيا نحو ألمانيا. ولم تكن موافقة القيصر الألماني سهلة ، فلقد كان حريصًا على صداقة زميله الروسي.

ولكن بسمارك بدأ حملته المدروسة لإظهار الخطر الروسي في ربيع عام ١٨٧٩ وكانت أول إشارة إلى ذلك عندما نشر في ٤ فبراير اتفاقًا مع النمسا والمجر تعفي ألمانيا بمقتضاه من إجراء استفتاء في شمال شلزفيج، وكان هذا تحديًا للقيصر الروسي الذي طالب مرارًا بوجوب إجراء الاستفتاء واستطاع بسمارك في ١٧ أكتوبر عام ١٨٧٩ توقيع معاهدة التحالف بين النمسا والمجر وألمانيا، وكانت هذه المعاهدة هي أول خيط في شبكة التحالفات التي قدر لها أن تغطى أوروبا كلها، وكانت المعاهدة عبارة عن حلف دفاعي بسيط ضد هجوم روسي ونصت على ما يلي:

أولاً: أن تبادر كل من الدولتين المتعاقدتين (النمسا وألمانيا) إلى مساعدة الثانية بكامل قواتها إذا ما هاجمتها روسيا.

ثانيًا: وفي حالة مهاجمة فرنسا وإيطاليا لإحدى الحليفتين فإن الحليفة الثانية تلتزم جانب الحياد الودي. فإذا أيدت روسيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الحليفة الثانية المتعاقد إلى مساعدة حليفتها بكامل قوتها.

وتعني هذه المعاهدة الدفاعية السرية أنه إذا هاجمت روسيا النمسا فإن ألمانيا تساعد الأخيرة ، وإذا هاجمت فرنسا ألمانيا فتقف النمسا على الحياد الودي، أما إذا ساعدت روسيا فرنسا فإن النمسا تساعد ألمانيا. وكانت مدة المعاهدة خمس سنوات، وجددت في عام ١٨٨٣ و ١٩٠٢ واستمرت حتى عام ١٩١٨ عندما هزمت الدولتان في الحرب العالمية الأولى ، ولقد عملت

تلك المعاهدة على تقوية السلم في أوروبا لسنوات كثيرة، كما أنها على وجه اليقين أيضًا أدخلت ألمانيا وأوروبا كلها في الحرب العالمية الأولى.

اتحاد القياصرة الثلاثة: Draikiaserbund (١٨٨١):

ولكن روسيا وجدت في التحالف الألماني - النمساوي خطرًا جديدًا موجهًا إليها، وأخذت الصحف الروسية تندد بالسياسة الألمانية، ومما ساعد روسيا على تفادي موقف العداء العلني من ألمانيا العلاقة بين قيصري روسيا وألمانيا وأخبر القيصر الألماني صديقه قيصر روسيا بأن هذه المعاهدة ليستْ إلا أداة دفاعية لضمان السلام في أوروبا، ورأى القيصر أن من الخير قبول هذا التفسير بسبب المشكلات التي تعرض لها عرشه، ولم يفكر في يوم من الأيام قطع علاقاته مع ألمانيا، لأنها دولة ملكية تعمل على صيانة حقوق الملوك. ومن ناحية أخرى لم يكن بسمارك قد تخلى عن روسيا نهائيًا. بل كان يود تجديد عرى الصداقة معها على أن لا يضر ذلك حليفته النمسا، وكان يعمل دائمًا على إعادة تدعيم اتحاد القياصرة الثلاثة.

وفي ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩ وقبيل التوقيع على التحالف الألماني - النمساوي عين سابوروف Saburov سفيرًا لروسيا في برلين، وكان سابوروف يحتقر الميل إلى السلاف ويناصر السياسة الدفاعية القائمة على التحالف مع ألمانيا وكتب إلى القيصر الروسي يقول: «إن بروسيا الحميمة تضعنا في الموقف الممتاز لتكون القوة الوحيدة في أوروبا التي لا تخشى هجومًا والتي يمكنها تقليل ميزانيتها دون ما مخاطرة كما فعل سيدنا أوغسطين بعد حرب القرم». وفي يناير ١٨٨٠ عرض سابوروف رسميًا على بسمارك إحياء اتحاد القياصرة الثلاثة، ولما كان بسمارك يخشى انتقام فرنسا رحَّب بتلك

المبادرة ، وبعد مفاوضات طويلة بين الجانبين استطاع بسمارك أن يقنع النمسا بالاشتراك في تحالف الأباطرة الثلاثة الذي وقع في ١٨ يونيو عام ١٨٨١.

وقد نصَّ هذا التحالف على الشروط التالية:

أولاً: في حالة اشتباك أحد الأطراف المتعاقدة السامية في حرب مع دولة عظمى رابعة يلتزم الطرفان المتعاقدان الآخران الحياد الودي. (ومعنى هذا أنه إذا دخلت ألمانيا في حرب مع فرنسا فإن النمسا وروسيا تبقيان على الحياد. وكذلك إذا دخلت النمسا في حرب مع إيطاليا أو روسيا مع إنجلترا فإن كَل من ألمانيا وروسيا، أو ألمانيا والنمسا تبقيان على الحياد).

ثانيًا: تحترم الدول المتعاقدة الثلاث حقوق النمسا في مقاطعتي البوسنة والهرسك كما نصت عليها معاهدة برلين (١٨٧٨).

ثالثًا: تسلم الدول الثلاث بمبدأ إغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل) ويجب على الدولة العثمانية ألا تشذ عن هذه القاعدة لمصلحة دولة ما وعلى الدول الثلاث أن تخبر الدولة العثمانية بأنها (أي الدولة العثمانية) في حالة حرب مع الدولة التي تمسها المخالفة فيما إذا أرادت الدولة العثمانية أن تسمح لدولة ما أن تستخدم المضايق في حالة الحرب ضد دولة أخرى عضوة في المحالفة (أي أن المضايق يجب أن تغلق في وجه كل الدول وإذا أرادت الدولة العثمانية فتح المضايق لإنجلترا ضد روسيا فإن كل من ألمانيا والنمسا بالإضافة إلى روسيا تكون في حالة حرب ضد الدولة العثمانية).

وهكذا نجح بسمارك في التوفيق بين مصالح روسيا والنمسا وقسم البلقان إلى منطقتي نفوذ: منطقة روسية في الشمال ، ومنطقة نمسوية في الجنوب ولم تتشابه كثيرًا العصبة الجديدة بعصبة عام ١٨٧٣، وكان ذلك آخر مظهر للمقاومة من جانب العناصر المحافظة في أوروبا، وأن اتحاد القياصرة الثلاثة نصرًا للروس وربما لبسمارك أيضًا، فقد تحررت ألمانيا من اضطرارها للخيار بين الروسيا والنمسا والمجر في البلقان. وحصلت روسيا على الأمن في البحر الأسود في مقابل وعد باتباع السلوك السلمي الذي دفعها إليه ضعفها الداخلي لتحافظ عليه على أية حال. ولقد أدى اتحاد القياصرة الثلاثة ، الذي كان حلفًا للصداقة مع روسيا بطريقة غير مباشرة إلى التحالف الثلاثي الذي كان تحالفًا ضدها بكل وضوح.

التحالف الثلاثي Triple Alliance (١٨٨٢):

رمى بسمارك شباكه لاقتناص حليف آخر، وتمكن بدهائه المنقطع النظير من أن يجمع شمل النمسا وإيطاليا في صعيد واحد ، رغم ما كان بينهما من تضارب كبير في المصالح الحيوية، وعلى العموم كانت الرابطة بين إيطاليا وأوروبا الوسطى أقدم الروابط في التاريخ الأوروبي. وكانت إيطاليا القومية أساسًا لانتصار ألمانيا القومية. وكان التحالف الإيطالي حاسمًا في حرب عام ١٨٦٦ ، ولولا إيطاليا لاتحدت فرنسا والنمسا والمجر ضد بسمارك عام ١٨٧٠. ولكن في مؤتمر برلين تجاهلت الدول الأوروبية مطالب إيطاليا وعوملت على نفس مستوى اليونان والدولة العثمانية، وحصلت النمسا والمجر على البوسنة والهرسك ، وإنجلترا حصلت على قبرص، وشجعوا فرنسا على أخذ تونس، وعاد مندوبو إيطاليا بمفردهم من

المؤتمر وأياديهم نظيفة.ودعا ذلك الموقف إلى اتجاه نشاط إيطاليا إلى الشاطئ الأفريقي المواجه لها، ونازعت إيطاليا كل خطوة أو مشروع فرنسي في تلك المناطق منازعة عنيفة. وكانت فرنسا على يقين بأن إيطاليا تسعى إلى أن يكون لها مركز مساو لمركز فرنسا في تونس، واحتدم النزاع بين الدولتين، وادعت إيطاليا أن وجود فرنسا في تونس فيه تهديد خطير لإيطاليا ومستقبلها. ولكن فرنسا عزمت على ألا تتواجد دولة أوروبية بجوار الجزائر، ورأى الفرنسيون في النهاية سرعة التدخل الحربي في تونس، وكان من أكبر العاملين على تنفيذ ذلك سان فالير سفير فرنسا في برلين ، الذي بذل جهده لإقناع الحكومة الفرنسية بالتدخل قبل أن تقفز دولة أخرى فتحل محل الفرنسيين في هذه البلاد. فاحتلت قوة فرنسية البلاد، وفي ١٢ مايو عام ١٨٨١ وقع الباي معاهدة باردو وقبل الحماية الفرنسية.

صارت إيطاليا لا حول لها ولا قوة، ونظرت إلى احتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها، ووجدت إيطاليا أن كلاً من إنجلترا وفرنسا لا يأبه كثيرًا للمصالح الإيطالية، كما وجدت الملكية الإيطالية إزاء الفوضويين والاشتراكيين والجمهوريين الإيطاليين أن الملجأ الحقيقي هو ملكيات أوروبا الوسطى.

ورأت إيطاليا ضرورة التضامن مع ألمانيا، لاسيما عندما أخذ بسمارك يستصلح البابوية، فخشيت الحكومة الإيطالية أن يقوم حلف بين ألمانيا والبابوية على حساب الوحدة الإيطالية الحديثة. ولما قررت الانضمام إلى ألمانيا ذكرها بسمارك أن الطريق إلى برلين لابد أن يمر بفيينا وعلى إيطاليا أن تحسن علاقاتها مع النمسا. وفي أكتوبر عام ١٨٨١ قام همبرت ملك إيطاليا

بزيارة فيينا، وكان طريقًا طويلاً منذ أيام كافور العظيمة. وعرض الإيطاليون على النمسا والمجر أمنًا متبادلاً، وأوضحوا أن فرنسا تهددهم، ولكن الهدف الحقيقي من الضمان هو داخليًا لكي يصونوا الملكية من تغيير مفاجئ يقوم به الجمهوريون أو من تدخل الدول الأجنبية لإعادة سلطة البابا الزمنية. ولكن هذه الزيارة لم تؤد إلى النتيجة المرجوة.

وفي فبراير عام ١٨٨٢ أحيا بسمارك المفاوضات مرة أخرى. والسبب في ذلك أن جمبتا Gembetta الوطني الراديكالي الكبير قد أصبح رئيسًا للوزراء في فرنسا للمرة الأخيرة (نوفمبر عام ١٨٨١)، وود في نهاية الأمر أن يتحالف مع الروسيا وإنجلترا، كما ود أكثر أن يتصالح مع إيطاليا، وانتوى أن تنهى هذه الأمور ثقل وزن ألمانيا وتجعل تسوية مسألة الإلزاس واللورين بالمفاوضات أمرًا ميسورًا. ولم ينزعج بسمارك من هذه البادرة، فقد تمنى شخصيًا بطريقة غامضة أن يتصالح مع فرنسا. بيد أن وصول جمبتا كان له تأثيرًا ملحوظًا على سياسة روسيا التي سعت في هذا الوقت إلى التحالف مع فرنسا. حقيقة أن جمبتا قد سقط ولم يتحقق أمل الروسيا في تنفيذ تلك السياسة، ولكن موقف روسيا هذا هز إيمان بسمارك في سياسة المحافظين الروس. وفي ٢٨ فبراير حث بسمارك النمسا على إحياء المفاوضات مع إيطاليا، وأسفرت المفاوضات الثنائية بين النمسا وإيطاليا عن محالفة ثلاثية اشتركت فيها ألمانيا ووقعت في ٢٠ مايو عام ١٨٨٢.

وقد نصت معاهدة التحالف الثلاثي على المواد التالية:

المادة الأولى: تعد الأطراف المتعاقدة السامية بعضها البعض بالسلم والصداقة وبعدم الدخول فى أي تحالف أو التزام موجه ضد أي من هذه

الدول. وتتعهد الدول المتحالفة بتبادل الآراء حول المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة والتي تبرز، كما تتعهد أيضًا بتأييد بعضها البعض في نطاق مصالحهم الخاصة.

المادة الثانية: في حالة تعرض إيطاليا للهجوم لأي سبب كان من جانب فرنسا دون أن تثير (إيطاليا) أي استفزاز، فإن الطرفين الأخيرين المتعاقدين سيضطران إلى تقديم العون والمساعدة بكل قواها للطرف الذي يهاجم. وينطبق هذا الالتزام نفسه على إيطاليا في حالة هجوم من جانب فرنسا ضد ألمانيا دون أن تثير أي استفزاز مباشر.

المادة الثالثة: إذا ما حدث وهوجم طرف أو طرفان من الأطراف السامية المتعاقدة دون ما استفزاز مباشر من جانبها وإذا ما وجدت نفسها وقد انخرطت في حرب مع دولة أو أكثر من الدول العظمى لم توقع على المعاهدة الحالية فإن هناك ما يبرر قيام كل الأطراف المتعاقدة السامية بالحرب في وقت واحد.

المادة الرابعة: إذا ما هددت دولة عظمى غير موقعة على المعاهدة الحالية سلامة الدول السامية المتعاقدة، وإذا ما وجدت الدول المهددة بنفسها على هذا النحو مدفوعة إلى شن الحرب ضد تلك الدولة فإن الطرفين الأخريين يلتزمان بالحياد المشوب بالعطف بجانب حليفتهما وتحتفظ كل منهما بحقها في الاشتراك في الحرب إذا ما رأت أنها من المناسب جعلها قضية عامة مع حليفتهما.

المادة الخامسة: إذا ما برز أي تهديد لسلم أحد الأطراف المتعاقدة في الأحوال المنصوص عليها في المواد السالفة الذكر، فإن الأطراف المتعاقدة

السامية تجتمع مع بعضها البعض في الوقت المناسب حول موضوع الإجراءات العسكرية المطلوبة لأجل تعاونهما النهائي. وتتعهد أنه من الآن فصاعدًا وفي كافة الأحوال وفي حالة اشتراكهما في الحرب معًا بأنها لن تعقد هدنة أو صلحًا أو معاهدة إلا بالاتفاق المتبادل.

وكانت مدة المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وكانت معاهدة دفاعية بحتة غايتها المحافظة على السلم في أوروبا. وفي الظاهر ربط هذا التحالف وسط أوروبا معًا وأحيا الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أوسع نطاق يتمشى مع السياسة الخارجية. أما من الناحية العملية، فقد أيد التحالف فقط الملكية الإيطالية وضمن حياد إيطاليا في حالة نشوب حرب نمسوية مجرية ضد الروسيا. وقد وعدت ألمانيا بالدفع عن إيطاليا ضد فرنسا، ولما كانت المساعدة الإيطالية لا قيمة لها ، فلم تحصل ألمانيا إذا على المقابل وفي الواقع كان بسمارك يعلم أن الفرنسيين لا ينوون الهجوم على إيطاليا ولهذا السبب فلم يعتبر أن الالتزام يشكل عبئًا، كما علم بذلك الإيطاليون أيضًا. وكانت حاجتهم الحقيقية هي الاعتراف بهم كدولة عظمى لا حمايتهم من فرنسا، ولقد أعطاهم التحالف الثلاثي هذا الأمر.

وعلى أية حال تقوت المحالفات التي قام بها بسمارك باتفاقيتين أخريين قامت بهما النمسا مع الصرب ورومانيا ففي عام ١٨٨١ وقعت النمسا معاهدة مع الصرب، وعدت بموجبها الصرب بمساعدة العائلة المالكة هناك وأن تستخدم نفوذها بين الدول الأخرى لتأييد مصالح الصرب. ومن ناحية أخرى وعدت الصرب النمسا بعدم عقد معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون تفاهم سابق مع النمسا. وفي عام ١٨٨٣ عقدت النمسا معاهدة مع

رومانيا التي أجبرت على التنازل عن جزء من بسارابيا إلى الروسيا في معاهدة برلين. وتعهدت النمسا بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة رومانيا إذا هوجمت من قبل دولة ثالثة دون استفزاز من جانبها. كما يجب على رومانيا التفاهم مع النمسا إذا هوجمت الأخيرة في جزء من أراضيها المتاخمة لرومانيا. وقد انضمت المانيا إلى هذا التحالف. أما إيطاليا فقد انضمت إليه عام ١٨٨٨ . وجددت المعاهدة إلى عام ١٩١٣ وهكذا أصبحت النمسا في مركز قوى في البلقان.

تحديد التحالف الثلاثي (١٨٨٧):

بعد مؤتمر برلين لم تستقر الأحوال في البلقان، وكانت الروسيا غير راضية عن تقسيم بلغاريا، ولكنها حاولت على الرغم من ذلك الاستفادة من شروط معاهدة برلين التي تقضي باحتلال الروس لبلغاريا أشهرًا معدودات. واختار القيصر بموافقة الدول أخذ أقربائه وهو إسكندر أمير باتنبرج الألماني للعرش البلغاري.

ورغم إخلاء الروس لبلغاريا إلا أنهم ظلوا يحتلون معظم الوظائف المهمة مؤملين أن يظلوا أصحاب النفوذ الأعلى فيها. وفي بلغاريا الجنوبية (الروملي الشرقية) التي تركت تحت إشراف الباب العالي، عمل المندوب الروسي الذي كان يحكمها على إثارة الشعور ضد الباب العالي، وعلى إيجاد نظم مماثلة لنظم بلغاريا الشمالية لتوحيد بلغاريا ولكن البلغاريين كانوا يعملون على الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وروسيا. وحقد البلغاريون على الروس لاحتلالهم المناصب المهمة في الدولة. وفي ذلك الوقت أعلن بسمارك أنه ليس لألمانيا مصالح في بلغاريا وأن مصلحتها في

إقامة علاقات السلام مع روسيا، وكان يرى ألا تقحم النمسا نفسها في مسائل بلغاريا، وأن تترك الروسيا تفعل ما تشاء في بلغاريا وكان دائمًا قلقًا لاضطراب العلاقات الروسية النمسوية، لأن النمسا ربما كانت تطمع في أن يحل نفوذها محل الروس في بلغاريا.

أما الروسيا فكانت ترى أنه إذا انضمت البلغاريتان فينبغي أن يكون ذلك عن طريق الروسيا لا عن طريق باتنبرج. وفي عام ١٨٨٥ قامت الثورة في بلغاريا الجنوبية (الروملي الشرقية) وطرد الحاكم العثماني. واضطر باتنبرج إلى قبول التاج بعد تردد. وغضبت روسيا وطلبت من الدولة العثمانية عقد مؤتمر دولي في الآستانة للنظر في هذه المسألة، ولكن الصرب استعدت لاحتلال مقدونيا وإعادة التوازن في البلقان، وطلبت من النمسا تأييدها، وإزاء تردد النمسا، أعلنت الصرب الحرب على بلغاريا وبعد هزيمة الصرب أرسلت النمسا إلى بلغاريا تطلب وقف الحرب وإلا فإنها ستساعد الصرب. وفعلاً عقدت الهدنة بين الطرفين في ديسمبر عام ١٨٨٥. أما بالنسبة لبلغاريا فقد اتفق أمير باتنبرج مع العثمانيين على ضم الروملي على أن تعين الدولة «الأمير البلغاري حاكمًا عامًا على الروملي الشرقية» وتم تحقيق ذلك في ٨ فبراير عام ١٨٨٦ لمدة خمس سنوات، ولكن روسيا عملت على طرد أمير باتنبرج من العرش البلغاري، وأجبروه على التنازل عنه، وفرض القيصر على بلغاريا أميرًا يوافق عليه هو. واختار البلغاريون أميرًا دانماركيًا فرفض القيصر، وتقرر عقد مجلس وطني في بلغاريا لتقرير من يحكم البلاد، غير أن روسيا أعلنت عدم استطاعتها الاعتراف بهذه الخطة ولا بقرارات المجلس. وعندما انتخب المجلس أميرًا دانماركيًا قطعت الروسيا علاقاتها السياسية ببلغاريا.

وأعلنت النمسا في ذلك الوقت أنها لا تسمح بتغيير الوضع الراهن في البلقان مما أدى إلى تكدير العلاقات الروسية - النمسوية بدرجة أعلن معها السفير الروسي في برلين «بأنه من الضروري لنا أن نعمل على اختفاء النمسا من خريطة أوروبا». وأصبح موقف بسمارك حرجًا للغاية، إذ قال الروس أنه لولا تأييد ألمانيا لما استطاعت النمسا أن تتحدث بهذه اللغة. وكان بسمارك حريصًا على عدم اصطدام المصالح النمسوية - الروسية في البلقان، وعلى المحافظة على اتحاد الأباطرة الثلاثة، وفي نفس الوقت أعلن أنه سيقف بجانب النمسا إذا تهدد مركزها كقوة عالمية . لكنه من ناحية أخرى قال بأنه لا يعارض أي خطوة تخطوها الروسيا في بلغاريا ما عدا الاحتلال، وأنه لا يعارض في أن تشرف الروسيا على المضايق. ومما دفع بسمارك إلى اتباع هذه السياسة هو علاقاته السيئة مع فرنسا في عام ١٨٨٦، ففرنسا كانت مستعدة للحرب إذًا ما قامت بين ألمانيا والروسيا فلقد قوي مركز الملكيين في البرلمان الفرنسي وعين بولنجر وزيرًا للحربية ، وأعلنت فرنسا أن سياستها ستتركز في أوروبا.

وفي الواقع كانت الأوضاع في فرنسا مثيرة للقلق، فلقد شعرت فرنسا بعزلتها السياسية منذ معاهدة فرانكفورت ونتيجة لمسألتي تونس ومصر، وبعد توقيع التحالف الثلاثي، فبالنسبة لمصر أعلنت إنجلترا أنها لن تبقى فيها بعد استقرار النظام في البلاد، ولكن مرت سنوات ولم تنفذ إنجلترا وعدها، ورفضت مناقشة فرنسا في موضوع الجلاء. كما أن العلاقات الفرنسية - الإيطالية لم تكن أسعد حالاً بسبب احتلال فرنسا لتونس. وعمل ساسة فرنسا حينئذ على إيجاد وفاق فرنسي - روسي. ومنذ أن تولى بولنجر

منصب وزير الحربية، أصبح رمز المطالبة بالثأر والانتقام ومحرر الإلزاس واللورين ، ومصدر فزع لألمانيا وأمل لفرنسا. ولم يشعر بسمارك بالارتياح إزاء موقف فرنسا وخصوصًا وأن بولنجر اهتم بالجيش وإصلاحه ، ولقد خشي بسمارك أن تغتر فرنسا فتعلن الحرب. وازداد الموقف خطورة بعد التطورات السابقة التي حدثت في بلغاريا ، واستياء الروس من سياسة النمسا واعتقادهم بأن ألمانيا تعضدها، وهنا أصبح تحالف فرنسا مع روسيا أمرًا محتمل الوقوع في عام ١٨٨٦.

وعلى إثر ذلك تقدم بسمارك بلائحة إلى الرايخ الألماني في ٢٥ نوفمبر عام ١٨٨٦ يذكر فيها نية الحكومة في تقوية الجيش وتسليحه، وخاصة لأن اتحاد القياصرة الثلاثة أصابه الفتور، وأن روسيا تعطف على فرنسا التي ظهر فيها الجنرال بولنجر بطل الانتقام الفرنسي من ألمانيا. وبدأ بسمارك يهتم بتجديد التحالف الثلاثي الذي كانت مدته على وشك الانتهاء، وذلك لبناء سد منيع في وجه التقارب الروسي - الفرنسي . وكانت النتيجة المباشرة هي تجديد المحالفة التي كانت ستنتهي في مايو عام ١٨٨٧ . بين إيطاليا والنمسا ولكن إيطاليا لم ترغب في تجديد المحالفة الأولى بحذافيرها، وإنما رغبت في إدخال بعض التعديلات في قسم من مواد المحالفة. ولما كان الموقف الدولي حرجًا ، اضطر بسمارك إلى قبول التعديلات التي اشتملت على تجديد المحالفة القديمة كما هي، عقد معاهدة جديدة بين ألمانيا وإيطاليا وعقد معاهدة جديدة بين النمسا وإيطاليا ووقعت المعاهدات في برلين في ٢٢ فبراير عام ١٨٨٧.

وقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة الألمانية الإيطالية على أنه «إذا

حدث أن أرادت فرنسا بسط سيطرتها أو فرض حمايتها على الأراضي في شمال أفريقيا كطرابلس أو تونس أو مراكش فإن للحكومة الإيطالية الحق كي تحافظ على وضعها في البحر المتوسط، أن تقوم بحركات في شمال أفريقيا، أو أن تتخذ إجراءات عسكرية في الأراضي الفرنسية في أوروبا. إن الحالة الحربية التي تنشأ من جراء ذلك بين فرنسا وإيطاليا تلزم الدولتين الحليفتين (ألمانيا وإيطاليا) التشاور فيما بينهما بطلب من إيطاليا لأجل اتخاذ المقاييس العسكرية كما لو كانت الدولتان في تفاهم سابق بينهما.

وجاء في المادة الرابعة من نفس المعاهدة أنه «إذا دارت الدائرة على فرنسا من جراء الحرب التي تقوم بها ألمانيا وإيطاليا بصورة مشتركة ضدها، وأرادت إيطاليا الضمان الإقليمي من فرنسا لأجل المحافظة على حدود المملكة ولأجل حماية أقاليمها البحرية، وللمحافظة على سلامة البلاد واستقرارها والسلام الأوروبي فيجب على ألمانيا أن لا تقدم عوائق بشأن هذه المطالب، وإذا اقتضت الحاجة أن تقدم ألمانيا التسهيلات اللازمة لأجل الحصول على هذه المطالب من فرنسا».

أما المادة الأولى من المعاهدة الإيطالية - النمساوية فقد نصت على ربط الدولتين بالمحافظة على الوضع الراهن في الشرق وأضافت: «إذا كانت المحافظة على الوضع الراهن صعبة في البلقان أو في بحر إيجة أو في سواحل الدولة العثمانية وجزر الإدرياتيك، وإذا أرادت دولة ثالثة، أو أن النمسا أو إيطاليا وجدت أنها مضطرة إلى تعديل هذا الوضع باحتلال مؤقت أو دائم يجب أن يكون هذا الاحتلال نتيجة لاتفاق سابق بين الدولتين على أساس التعويض المتبادل. لكل فائدة تجنيها هاتان الدولتان. سواء أكانت الفائدة

إقليمية أو غيرها... وأن ترضى كل منهما الأخرى من ناحية المصالح والمطالب التي تدعيها كل منهما».

ولقد رفعت هذه المعاهدة من قيمة إيطاليا ومن مركزها في البحر المتوسط وفي البلقان. وعلى العموم، أصبح لهذا التحالف صبغة هجومية واعترف بحق إيطاليا في تأسيس إمبراطورية استعمارية. كما اعترف بحقها في نيس وكورسيكا وتونس كضمانات في حالة حرب ناجحة مع فرنسا، كذلك اعترف بحق إيطاليا في تعويض أرضي في حالة قيام حرب ألمانية فرنسية. ولقد وافق بسمارك على إعطاء كل تلك الامتيازات لإيطاليا لأنه كما قال: «إذا أرادت دولة التخلص من شرط معاهدة لن تجد صعوبة كبيرة في تفسيره التفسير الملائم». ومما تجدر ملاحظته أن المادتين الأخيرتين في المعاهدة غامضتان.

معاهدة الضمان الألماني – الروسي(١٨٨٧)

Reinsurance Treaty

في اليوم الذي تم فيه تجديد التحالف الثلاثي كتبت صحيفة نورد Nord الروسية تقول أن روسيا سترقب الأحداث على الراين باهتمام وأن مصلحتها تحتم عليها ألا تقف موقف الحياد كما حدث في عام ١٨٧٠ عند وقوع الحرب الفرنسية البروسية، وأن روسيا لن تسمح بأن تصبح فرنسا دولة ضعيفة. وقد ساعد تسرب الأخبار عن تجديد التحالف الثلاثي على التقارب بين روسيا وفرنسا. وفي تلك الأثناء أيضًا وقع حادث تافه على الحدود الفرنسية الألمانية مما دفع ببولنجر إلى حشد قواته على الحدود والتهديد بالحرب. ولكن الوزارة الفرنسية سقطت، وسر بسمارك لخروج

بولنجر. وبدأ يعمل على استصلاح روسيا وتوجيه اهتمامها إلى الشرق وإلى المناطق التي تحتاج فيها إلى تأييد ألمانيا.

وفي ذلك الوقت تغيرت وجهة نظر السياسة الروسية تجاه ألمانيا، وأرسل القيصر الروسي شوفالوف إلى برلين بعد أن عرضت فكرة عقد اتفاق روسي - ألماني على سفير ألمانيا في بطرسبرج ووجدت ترحيبًا منه. واشتملت التعليمات التي أصدرها القيصر إلى شوفالوف على الموضوعات التالية:

(أ) ضمان السلام اللازم لنمو قوى روسيا الحَربية والبحرية ولحماية روسيا من المحالفات الأوروبية.

(ب) العمل على إبقاء الوضع الراهن في البلقان والاعتراف بتفوق النفوذ الروسي في بلغاريا.

(ج) إغلاق المضايق.

وروسيا كانت ترغب في تحقيق ذلك عن طريق التأييد الألماني.

وقد اعترضت فكرة التحالف الروسي - الألماني عدة صعوبات فبسمارك لم يكن على استعداد لإخراج النمسا من التحالف وعلى الرغم من ذلك بدأت المفاوضات في ١١ مايو عام ١٨٨٧ وانتهت في ١٨ من نفس الشهر، واتفقت الدولتان (ألمانيا وروسيا) على توقيع معاهدة سرية بينهما سميت بمعاهدة الضمان الروسي - الألماني . وقد نصت المادة الأولى على أنه : «إذا هوجمت إحدى الدولتان المتعاقدتان من قبل دولة ثالثة تلتزم الدولة الأخرى المتعاقدة جانب الحياد الودي. إن هذا النص غير نافذ المفعول

في حالـة هجـوم إحـدى الدولـتين المتعاقدتين على النمسا أو فرنسا». ونصت المواد الأخرى على ما يلي:

(أ) اعـتراف ألمانيا بـالحقوق التاريخية لروسـيا في الـبلقان. وبحق الروس في تفوق نفوذهم في بلغاريا.

(ب) تتعهد الدولتان بالعمل على المحافظة على الوضع الراهن في البلقان.

(ج) تـتعهد الدولـتان بفـرض رغبـتهما عـلى الدولة العثمانية بضرورة إغلاق المضايق فى وجه أعدائهما.

وهكـذا ضـمنت ألمانيا حياد روسيا في حالة اعتداء فرنسا عليها كما أن روسـيا ضـمنت حـياد ألمانيا إذا ما هاجمتها النمسا. ولم يكن بسمارك مضطرًا لمسـاعدة النمسـا في حالـة اعتدائها على روسيا. كما أنه لم يكن ينوي الهجوم عـلى فرنسـا لأن ألمانيا لا تـنوي الحـرب مـع فرنسـا. ولقد اعترف بسمارك بمصـالح روسـيا في الـبلقان، وأيـد روسـيا في الإجـراءات الـتي تـتخذها بشأن المضايق (البوسفور والدردنيل) وذلك بوقوف ألمانيا على الحياد وتأييد روسيا دبلوماسيًا، ولكـن بسـمارك كـان يعـلم أن بـنود معـاهدة الـتحالف الـثلاثي بخصـوص البحر المتوسط والبلقان كانت قوية إلى درجة تمنع روسيا من تحقيق مـا تـريده بشـأن المضـايق حتى إذا وقفـت ألمانيا عـلى الحياد. وكانت مدة المعـاهدة ثـلاث سـنوات وقـد وقعـت هـذه المعـاهدة في عـام ١٨٩٦ واتهـم بسـمارك بأنه خان النمسا في هذه المعاهدة، ولكن الأمر غير ذلك فلقد أعلن بسـمارك بأنـه غـير مـيال لتأييـد سياسة النمسا البلقانية أو الدخول في حرب مـن أجـلها. ولقـد كانـت هـذه المعـاهدة وفقًا لرغبـته في تقسـيم الـبلقان إلى مـنطقتي نفـوذ شـرقي في بلغاريـا والآسـتانة والمضايق لروسيا وغربية للنمسـا.

وبتوقيع معاهدة الضمان أتم بسمارك سياسة التحالفات، وبذلك ضمن سلامة ألمانيا نظريًا على الأقل. وعمل بسمارك على عدم مصارعة السياسة الروسية في بلغاريا، وأيد اتحاد دول البحر المتوسط ليضع حدًا لمطامع الروسيا، ولكي يمنع تحالفها (أي الروسيا) مع فرنسا.

الفصل السادس

التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك

١٨٩٠-١٩١٤

- التحالف الثنائي بين فرنسا وروسيا.
- التحالف الإنجليزي الياباني..
- الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا.
- الاتفاق الإنجليزي الروسي.

الفصل السادس
التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك
(١٨٩٠-١٩١٤)

في عام ١٨٨٨ توفى الإمبراطور الألماني وليم الأول وخلفه حفيده وليم الثاني على العرش، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف بين الإمبراطور وبسمارك. وكان وليم الثاني رجلاً ذكيًا ونشيطًا، وعلى الرغم من إعجابه ببسمارك إلا أنه لم يرغب أن يقف مكتوف الأيدي بينما يحكم بسمارك حكمًا مطلقًا، وكان بسمارك قد بلغ من الشيخوخة وأصبح متمسكًا بآرائه الأمر الذي أدى إلى الصدام بين الطرفين. وانتهز أعداء بسمارك الفرصة لتوسيع الخلاف بينهما، فعندما حل موعد انتهاء معاهدة الضمان الألماني - الروسي في عام ١٨٩٠ والتي كان بسمارك قد وعد القيصر الروسي بتجديدها، رفض وليم الثاني ذلك واقتنع بآراء خصومه بأن مواد معاهدة الضمان تخالف مواد المعاهدة الثنائية بين النمسا وألمانيا في عام ١٨٧٩. وحينئذ استقال بسمارك، ولم تجدد ألمانيا المعاهدة على الرغم من رغبة روسيا في ذلك، ولذلك اضطرت روسيا إلى البحث عن حليفة أخرى، وارتمت في أحضان فرنسا.

وترجع أهمية عام ١٨٩٠ في التاريخ الأوروبي إلى أنها سنة فاصلة في الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤. فلقد تخلى بسمارك في تلك السنة، كما رأينا، عن إدارة أمور السياسة الأوروبية ولقد أعلن سولزبري أن سقوط بسمارك «مصيبة هائلة» . وكانت برلين مركز السياسة الدولية الأوربية. وفي الواقع كان بسمارك دعامة السلام الأوروبي، ولكن سقوطه كان يعني

تغيير السياسة الخارجية الألمانية، فرفضت ألمانيا تجديد معاهدة الضمان مع روسيا، بينما كانت سياسة بسمارك ببناء التحالف الثلاثي وتجديده وحفظ العلاقات الودية مع روسيا، والعمل على كسب صداقة إنجلترا، وإبقاء فرنسا في عزلة سياسية حتى لا تفكر جديًا في حرب مع ألمانيا.

التحالف الثنائي بين فرنسا وروسيا (١٨٩١-١٨٩٤):

كان عدم تحديد معاهدة الضمان ورفض ألمانيا إعطاء روسيا وعدًا مكتوبًا ببقاء ألمانيا على سياستها القديمة إزاء روسيا، أعطى الدولة الأخيرة حرية في العمل، فلقد شعرت روسيا بعزلتها، وعرفت أن ألمانيا تريد أن تستبدل بالتحالف الروسي التحالف الإنجليزي، فأخذت روسيا تبحث عن حلفاءها ولذلك تعاونت مع فرنسا في المسألة المصرية، وتأكدت روسيا نهائيًا من موقف ألمانيا التي حاولت تقوية التحالف الثلاثي وتأييد النمسا، بل واطلعت النمسا على معاهدة الضمان التي عقدها بسمارك معها، وأيدت نهائيًا وجهة النظر النمسوية في البلقان.

ومن ناحية أخرى أخذت فرنسا بعد سقوط بسمارك تلعب دورًا إيجابيًا في السياسة الأوروبية فحاولت إبعاد إيطاليا من التحالف الثلاثي ومن تحالف البحر المتوسط، وتدخلت في أمور الفاتيكان وضد مصالح إيطاليا الاستعمارية. وتعاونت فرنسا مع الروسيا في خلق المشكلات لإنجلترا في مصر، كما احتجتا على المعاهدة الإنجليزية الألمانية التي أعطت الإنجليز الحق في فرض الحماية على زنزبار. وشعرت إنجلترا بالقلق إزاء موقف الروسيا وفرنسا من السياسة الإنجليزية في مصر، ولذلك عمل سولزبري على توثيق علاقاته مع النمسا وإيطاليا وفي نفس الوقت دارت محادثات بينه

مارشال Marshall وزير خارجية ألمانيا أظهرت اتفاق آراء الدولتين. وكان لذلك وقع سيئ في كل من فرنسا والروسيا، لاسيما بعد أن أعلنت الحكومة الإنجليزية في البرلمان عن وجود اتفاق بينها وبين إيطاليا منذ عام ١٨٨٧.

وكان الرد الطبيعي على ذلك هو التقارب بين فرنسا وروسيا ، وأظهرت فرنسا أنها لا تستطيع إقراض الروسيا إلا إذا عملت الأخيرة على زيادة التقارب منها. وكانت الروسيا في أشد الحاجة إلى مساعدة فرنسا المالية لتنظيم ماليتها ولاستكمال بناء خطوطها الحديدية. وكان الرأي العام الروسي والصحافة الروسية مؤيدة للتحالف، وهكذا بدأت المفاوضات بين الدولتين وانتهت بعقد التحالفَ بينهما عام ١٨٩١.

وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

(١) تتعهد الدولتان المتعاقدتان التفاوض في كل مسألة من شأنها تهديد السلام العام.

(٢) إذا حدث تهديد السلم فعلاً، وخاصة في حالة تهديد أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الأعداء، فإنهما يتفقان على الخطط التي تتطلبها أهدافهما.

وهكذا اتفقت الدولتان على أن تساعد كل منهما الأخرى حربيًا إذا اعتدت دولة من دول التحالف الثلاثي على إحداهما، وأن يتناقش أركان حرب الدولتين في وقت السلم، وألا تعقد فرنسا أي معاهدة منفردة مع دول التحالف الثلاثي، وأن تكون المعاهدة سرية، غير أن هذا التحالف كان غامضًا وكان الوضع الدولي قلقًا خلال عام ١٨٩٣. فطلب الفرنسيون

إكمال الحلف بميثاق عسكري، وقد تم ذلك في عام ١٨٩٤، وبموجبه تعهدت روسيا بمساعدة فرنسا بمليون ونصف جندي إذا ما هاجمتها ألمانيا، كما وعدت فرنسا روسيا بنفس العدد إذا ما هاجمتها النمسا تساعدها ألمانيا. وبذلك تكون ما يسمى بالتحالف الثنائي. ووطدت دعائم الحلف زيارة القيصر نقولا الثاني لفرنسا عام ١٨٩٤ حيث استقبل بحفاوة بالغة، ورد مسيو فور رئيس الجمهورية الفرنسية له الزيارة في العام التالي.

(٣) ظلت إنجلترا منعزلة عن التحالفات الأوروبية، وقد شعرت بمنافسة ألمانيا لها لاسيما في مجال الاستعمار. ولذلك بدأت تتفاوض مع روسيا وألمانيا لإقامة تقارب معها.

ومن العوامل التي شجعت على التقارب الإنجليزي الألماني مضايقات فرنسا المتتالية للاحتلال الإنجليزي لمصر، مما جعل إنجلترا في حاجة إلى تأييد قناصل دول التحالف الثلاثي لمشروعاتها في توطيد الاحتلال واستمرارها. ولما شعرت إنجلترا بخطورة عزلتها، فاتح جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات، السفير الألماني في لندن في عام ١٨٩٨ في موضوع إقامة تحالف إنجليزي- ألماني. ولكن بيلوڤ Bulov مستشار ألمانيا لم يكن متحمسًا لذلك التحالف خوفًا من أن تستخدمه إنجلترا لأغراضها الخاصة دفاعًا عن مصالحها. وفي عام ١٨٩٩ زار القيصر الألماني إنجلترا وفاوض تشمبرلين بيلوف في الموضوع. غير أن قيام حرب البوير[1](١٨٩٩- ١٩٠٩)

التحالف الإنجليزي الياباني (١٩٠٢):

تم التوازن بين دول الوفاق الثنائي (فرنسا وروسيا) والتحالف الثلاثي

(المانيا والنمسا وإيطاليا) بعد عام ١٨٩١ واستمر هذا التوازن حتى عام ١٩٠٤، إذ انصرفت الدول الأوروبية الكبرى إلى التوسع الاستعماري خارج القارة الأوروبية وقد سبقت إنجلترا غيرها في هذا المضمار، واتسعت سياسة الانعزال عن الشؤون الأوروبية. وقد تميزت الفترة الواقعة فيما بين عامي ١٨٩٤ و ١٩٠٤ بثلاثة اتجاهات هامة:

(١) تخلي روسيا عن الشؤون الأوروبية واتجاهها إلى الشرق الأقصى بهدف التوسع وبسط النفوذ. ولم تهتم بالشئون الأوروبية مرة أخرى إلا بعد هزيمتها أمام اليابان عام ١٩٠٥.

(٢) اتسع المجال أمام ألمانيا للتحكم في الشؤون الأوروبية والدولية واستغلت في معظم الأحيان التنافس الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا وروسيا للحصول على الأراضي، وانتهزت الفرص لمنافسة إنجلترا بشتى الطرق أو الاشتراك في التنافس الاستعماري والاستيلاء على بعض الممتلكات الأفريقية.

وعطف ألمانيا على بوير زاد من حدة الخلاف بين إنجلترا وألمانيا. وعندما زار القيصر إنجلترا للمرة الثانية في عام ١٩٠١ استؤنفت المفاوضات، وكانت ألمانيا راغبة في الحلف ، ولكنها أرادت ضم إنجلترا إلى التحالف الثلاثي. ولم توافق إنجلترا لأن ذلك قد يخرجها إلى الحرب ضد روسيا بسبب اختلاف المصالح بين روسيا والنمسا، وانتهت المفاوضات بالفشل وبدأت إنجلترا تبحث عن حليف ضد الدول الاستعمارية التي كانت تنافسها في الأسواق ألمانيا وفرنسا وروسيا، وكانت أولى هذه الدول هي اليابان.

وشعرت إنجلترا بأهمية هذا الحليف بسبب الدور الذي لعبته روسيا بعد الحرب الصينية - اليابانية عام ١٨٩٥ . فقد نصت معاهدة شيمونسكي التي وقعت بين اليابان والصين عام ١٨٩٥ على تنازل الصين لليابان عن كوريا وفورموزا وشبه جزيرة لياوتنج بما فيها ميناء بورت آرثر. وقد أغضب روسيا والمانيا وفرنسا استيلاء اليابان على هذا الميناء ، وأرسلت مذكرة شديدة اللهجة تطلب فيها من اليابان ردها ، واضطرت اليابان إلى الموافقة على مذكرة الدول وسحبت قواتها من شبه جزيرة لياوتنج وهي ناقمة لاسيما من روسيا خصمها المباشر التي احتلت ميناء بورت آرثر. وكان استيلاء روسيا على هذا الميناء من وجهة النظر الإنجليزية - تغييرًا لتوازن القوى ويهدد الإمبراطورية البريطانية ، ولما كان الخطر الأكبر الذي يهدد إنجلترا يكمن في النشاط الروسي في الشرق الأقصى، اتجه الإنجليز إلى التفاهم مع اليابان على مواجهة هذا الخطر الروسي المشترك، وكانت اليابان في حاجة إلى كسب إنجلترا بالذات حتى تعد نفسها لضرب روسيا وهي مطمئنة إلى أن أكبر دولة بحرية أوروبية لا تعرقل مشروعاتها العسكرية وإلى أن أية دولة أخرى لن تدخل الحرب إلى جانب روسيا. ولذلك لم تكن المفاوضات بين الطرفين معقدة، وتوصلا إلى ما عرف بالوفاق الودي الذي وقع في ٢٠ يناير عام ١٩٠٢، ويعتبر هذا الوفاق النهاية الفعلية لعزلة إنجلترا.

وقد نص هذا الاتفاق على:

(١) اعتراف إنجلترا بمصالح اليابان في كوريا.

(٢) اعتراف اليابان بمصالح إنجلترا في الهند.

(٣) اتفقت الدولتان على أنه إذا حدثت حرب بين إحداهما ودولة ثالثة فإن الأخرى تلزم جانب الحياد ، أما إذا دخلت، الحرب ضدها دولة رابعة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تبادر إلى مساعدة حليفتها.

ومعنى هذا التحالف أنه إذا وقعت الحرب بين اليابان وروسيا فإن إنجلترا تلزم جانب الحياد، أما إذا دخلت فرنسا إلى جانب حليفتها الروسيا ضد اليابان ، فإن إنجلترا تساعد اليابان. وإذا نشبت حرب بين إنجلترا وروسيا فإن اليابان تساعد إنجلترا. وعلى هذا الأساس سحبت إنجلترا أسطولها في الشرق الأقصى إلى بحر الشمال للدفاع عن سواحلها، والواقع أن الحالة الأولى هي التي حدثت عندما اندلعت الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤- ١٩٠٥) حيث انحصرت الحرب بين اليابان وروسيا ولزمت إنجلترا وفرنسا جانب الحياد ولم تتسع الحرب. وكانت مدة هذا التحالف خمس سنوات، وفي الحرب الروسية - اليابانية استولت اليابان على بورت آرثر وفي معاهدة بورتسموت التي أعقبت الحرب (١٦٠٦) حصلت اليابان على تفوق كبير في الشرق الأقصى، واعترفت روسيا بتفوق المصالح الاقتصادية والعسكرية اليابانية في كل من كوريا ومنشوريا، كما وافقت على نقل حقوق روسيا في شبه جزيرة لياوتنج وبورت آرثر إلى اليابان.

الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا (١٩٠٤):

رأت إنجلترا جليًا خطر سياسة العزلة على مركزها، وأثار النمو السريع للأسطول الألماني قلقها ومخاوفها، فإن ألمانيا لم تكتف بمزاحمتها في الأسواق الأجنبية، وفي تملك المستعمرات في مختلف أرجاء العالم بل صرح الإمبراطور وليم الثاني عام ١٨٩٧ بأن مستقبل بلاده مرهون بسيطرتها على أمواج

البحار، وأظهر تصميمه القاطع على خلق أسطول عظيم لألمانيا يعزز مكانتها الأولى بين الدول العظمى، وعاونه في تحقيق مشروعه وزير بحريته الشهير الأميرال تربتز Tripitz الذي قال عنه المؤرخ لانجر Langer : «ربما كان أكفأ شخص ظهر في أية دولة من دول العصر الحديث». وقام تربتز بوضع مشروع هدفه احترام مركز ألمانيا التجاري والاقتصادي، كما عمل على استكمال أسلحة الحرب البحرية وخاصة الطوربيد وأجاز الرايخشتاغ في عام ١٨٩٧ قانونًا بتعزيز الأسطول الألماني وزيادة وحداته وبحارته زيادة كبيرة.

ولقد أعلن بيلوف أن ألمانيا لا تفكر في الاعتداء على إنجلترا، ولكن تأكيدات ألمانيا لم تساعد على محو مخاوف إنجلترا ، وذلك للاهتمام الكبير الذي أظهره الإمبراطور بالمسائل البحرية، ولأن تربتز اهتم بألا يكون لألمانيا بحرية دفاعية فحسب بل هجومية أيضًا. وبدأت إنجلترا تزيد من اهتمامها بالمسائل البحرية وذلك بإنشاء قاعدة بحرية كبيرة وبناء أربع سفن حربية كل عام، والاهتمام بتركيز الأسطور في المياه الإنجليزية، وهكذا زاد القلق في كل من الدولتين بسبب المشروعات البحرية التي تضعها الدولة الأخرى ، وحاولت إنجلترا تهدئة خواطر ألمانيا بأن أعلنت بأنها ستخفف قليلاً الاهتمام بإنشاء سفن حربية، وكانت تنتظر أن تقوم الحكومة الألمانية بخطوة مساندة ، ولكن ألمانيا لم تفعل.

وهكذا قربت العداوة المشتركة لألمانيا بين إنجلترا وفرنسا، فألمانيا أصبحت الدولة الصناعية الفتية التي تنافس إنجلترا في الاستعمار وهي عدوة فرنسا منذ عام ١٨٧٠ . وأرادت كل من الدولتين (إنجلترا وفرنسا) تصفية مصالحها الاستعمارية لمواجهة العدو المشترك. ووجد الساسة البريطانيون في

مليكهم إدوارد السابع وسيلة صالحة للتقرب إلى فرنسا، فقد كان هذا العاهل يكن حبًا شديدًا لتلك البلاد التي قضى في ربوعها زمنًا من أمتع أيام شبابه، وبادله الفرنسيون هذا الحب فاغتنم فرصة زيارته لوحدات الأسطول الإنجليزي في مياه البحر المتوسط، وقام في أثناء عودته بزيارة رسمية لباريس عام ١٩٠٢ واستقبله الفرنسيون بأعظم مظاهر الترحيب، ورد رئيس الجمهورية الفرنسية له الزيارة بلندن في العام نفسه، واستغل ساسة الدولتين هذا التقارب بين شعبيهما للسعي إلى تسوية العلاقات التي تحول دون حسن تفاهمها.

وفي ٨ أبريل عام ١٩٠٤ تمكنت الدولتان من عقد الاتفاق الودي Entente Cordiale وتضمن هذا الاتفاق مواد علنية وأخرى سرية، ونص على ما يلي:

(١) تسوية المشكلات المتعلقة بمصائد الأسماك في نيوفوندلاند بين إنجلترا وفرنسا وتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية الإنجليزية في أفريقيا.

(٢) تسوية بعض المشكلات في سيام ومدغشقر وأفريقيا الغربية.

(٣) اعتراف إنجلترا بمصالح فرنسا في مراكش واعتراف فرنسا بمصالح إنجلترا في مصر.

وأعلنت إنجلترا بمقتضى الاتفاق أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي، وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا في مصر، ولن تطلب تحديد أمد الاحتلال الإنجليزي. وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال الإنجليزي أقدامه في مصر من الناحية الفعلية، ولم يعد هناك ما يحول دون

فرض السيادة البريطانية العاملة على البلاد سوى الخيط الشرعي الرفيع الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية. ولكن لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضمونًا من الناحيتين الفعلية والشرعية، وأنهت هذه التسوية عوامل التنافس بين إنجلترا وفرنسا، ولكنها تختلف عن معاهدات التحالف التي سبقتها من حيث إنها لم تثر إلى التعاون في حالة الحرب، وإنما هي اتفاقية لتسوية المشكلات المعلقة ، ولذلك سميت بـ «الاتفاق» ولم تسمى بالتحالف».

الاتفاق الإنجليزي – الروسي (١٩٠٧):

شعرت روسيا بعد هزيمتها أمام اليابان في عام ١٩٠٥ أنها بحاجة إلى أصدقاء بدلاً من إثارة العداوات، وأدركت روسيا أيضًا أن الدول التي حالت دون توحدها هي إنجلترا والنمسا والمجر وألمانيا، وأصبح مجال التوسع الروسي بعد عام ١٩٠٥ منحصرًا في الدولة العثمانية (في اتجاه الأناضول والعراق أو في اتجاه البلقان) وفي إيران. وكانت روسيا تدرك تمامًا أن إنجلترا تعارض فكرة توسعها على حساب الدولة العثمانية خوفًا من سيطرتها على المضايق (البوسفور والدردنيل)، كما وقفت النمسا والمجر أمام أي توسع روسي في البلقان، وبدأ التنافس يتصاعد بينهما هناك منذ عام ١٩٠٣، وهكذا لم يبق أمام روسيا سوى إيران لكي تعمل فيها وتثبت للعالم أن روسيا لا تزال دولة كبرى، ولكن منذ قرن تقريبًا وروسيا تواجه مقاومة إنجليزية علنية وسرية لمشروعاتها التوسعية في إيران. ولذلك رأت أن الوسيلة الوحيدة لفتح الطريق أمام مشروعاتها هو التوصل إلى تفاهم مع دول الحلف الثلاثي أو إنجلترا. ولما كان أي تفاهم مع ألمانيا يهدد التحالف الروسي -

الفرنسي ، أصبح التفاهم مع إنجلترا أكثر واقعية.

وبعد نكبة روسيا في عام ١٩٠٥ أخذت إنجلترا تقلل من تعنتها ضدها. وفي الواقع لعبت فرنسا دورًا مهمًا في فتح الطريق أمام التقارب الإنجليزي - الروسي لقد كادت الحرب الروسية - اليابانية أن تجر كل من إنجلترا وفرنسا إلى حرب لا مصلحة لهما فيها، فكانت فرنسا حليفة لروسيا منذ عام ١٨٩٤، وإنجلترا حليفة للياباني منذ عام ١٩٠٢، ولدفع خطر حرب كهذه حرصت فرنسا على إتمام سلسلة المحالفات بعقد اتفاقية إنجليزية - روسية. وبعد هزيمة روسيا في عام ١٩٠٥ كان من السهل التقرب منها لعقد اتفاقية مع إنَجلترا، وفعلاً وقعت الاتفاقية في ٣٠ أغسطس عام ١٩٠٧ وقد نصت بالإضافة إلى التحالف على تسوية المشكلات الاستعمارية خارج القارة الأوروبية ولكن بشكل أوسع من تلك التي عقدت بين فرنسا وإنجلترا، كما قسمت إيران إلى منطقتي نفوذ روسية في الشمال، وإنجليزية في الجنوب. وبقي قسم مستقل في الوسط، واعترفت روسيا بمصالح إنجلترا في الخليج العربي وفي التبت ووعدت إنجلترا بعد عقد الاتفاقية بتسهيل السبل لفتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية. كما أصبحت أفغانستان تحت حماية إنجلترا. ومع أن هذه الاتفاقية قد ضمنت مصالح إنجلترا أكثر مما ضمنت مصالح روسيا، فإن الأخيرة علقت عليها الآمال لبلوغ مآربها في البلقان والدولة العثمانية في المستقبل. وقد تم في الموقف نفسه عقد اتفاقية بين روسيا واليابان اعترفت فيها كل من الدولتين بمصالح الأخرى في الصين ومنشوريا. وكذلك عقدت فرنسا واليابان اتفاقية تعترف فيها بأن الصين وحدة لا تتجزأ وبإقرار سياسة الباب المفتوح. وأذاعت كل من إنجلترا

وإسبانيا وفرنسا وروسيا معًا تصريحات بالمحافظة على الوضع الراهن في البحر المتوسط، ولهذا تحت سلسلة متواصلة من المحالفات والاتفاقيات السياسية التي ألغت جبهة خطيرة ضد دول التحالف الثلاثي.

وهكذا أحكم الوفاق الثلاثي Triple Entente بين فرنسا وإنجلترا وروسيا الطوق حول ألمانيا، وقد زادت الأزمات الدولية التي حدثت بعد عقد هذا الوفاق من توثيق عراه. وأهم هذه الأزمات ضم البوسنة والهرسك (في يوغسلافيا الحالية) إلى النمسا وحادثة أغادير. والحروب البلقانية (١٩١٢-١٩١٣). وقد أدت هذه الأزمات إلى مفاوضات بين أركان حرب إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٦ وإلى الاتفاق بنيهما في عام ١٩١٢ على أن تسحب إنجلترا أسطولها من البحر المتوسط. وبذلك يكون قد تم التعاون البحري بأن تحافظ إنجلترا على سواحل فرنسا بحرًا إذا هوجمت من الشمال، وأن يكون الأسطول الفرنسي مقابل الأسطول النمسوي في البحر المتوسط. وقد حاولت ألمانيا في عام ١٩١٢ الاتفاق مع إنجلترا بخصوص القوة البحرية للدولتين، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة. وهكذا انقسمت أوروبا إلى معسكرين كبيرين قبل عام ١٩١٤. فبينما كان الهدف الأساسي من التحالفات تجنب الحروب والمحافظة على السلام أصبحت باعثة على التصادم والتنازع وأنذرت بوقوع الحرب.

الحواشي

(١) قامت هذه الحرب بسبب الخلاف القديم بين الإنجليز والهولنديين (البوير) في جنوب أفريقيا. وكان الهولنديون قد استعمروا رأس الرجاء الصالح، واستولت إنجلترا على هذا الميناء أثناء الحروب النابليونية، ولم يستطع المستعمرون الهولنديون البقاء تحت الحكم الإنجليزي، فهاجرت الغالبية العظمى منهم شمالاً وكونت جمهوريتين هما: الترنسفال والأورنج، وعندما اكتشف فيهما الذهب والألماس توافد عليها عدد كبير من الإنجليز للبحث عن الثروة ونجحوا في وضع الجمهوريتين تحت الحماية البريطانية. ولكن نشأ خلاف بين البوير وحكومة الرأس وبالتالى الحكومة الإنجليزية حول معاملة المهاجرين البريطانيين في الترنسفال وخاصة فيما يتعلق بما يدفعونه من الضرائب. وتطور الخلاف إلى نزاع عنيف بين الفريقين، وعقد كروجر زعيم الترنسفال حلفًا مع جمهورية الأورنج الحرة وأعلن تخليه عن السيادة البريطانية، وكان هذا الإعلان بمثابة إعلان الحرب بين البوير والإنجليز عام ١٨٩٩.

الفصل السابع
أوروبا والحرب العظمى

- أسباب الحرب العالمية الأولى.
- مراحل الحرب.

الفصل السابع

أوروبا والحرب العظمى

كان هدف بسمارك الدائم بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧٠ هو إبقاء فرنسا معزولة في أوروبا والحيلولة دون فرض أي حصار دبلوماسي على ألمانيا. وكانت النتيجة في الواقع، كما أوضحنا في الفصل الثالث، وهى خلق نظامين متنافسين من المحالفات وإقامة توازن هش للقوى أعان على حماية السلام في أوروبا جيلاً من الزمن. وطالما كان وجود تكتل ما دافعًا من تلقاء نفسه إلى التعجيل بإقامة تكتل منافس له، بحيث يظل توازن القوى مصونًا في النهاية، كان كلا الطرفين يخشى نقض السلام، ولكن ترادف حالات التوتر والتنافس المتصلة من هذا النوع أنتج في حد ذاته تسابقًا في التسلح وأشاع خوفًا متسع النطاق بحيث جر جميع الدول في النهاية إلى حرب عظمى. وبدلاً من أن يهدد الشركاء الأقل اهتمامًا والأكثر اتزانًا حلفاءهم ، أصبح الخوف شائعًا في أوروبا بحيث كان الشركاء الأشد انفصالاً والأكثر ميلاً للحرب هم الذين سيطروا على توجيه خطوات حلفائهم، ولم يكن مستطاعًا إنهاء أي خلاف أو حصره في موقعه، لأن كل طرف فيه جر إلى جانبه الآخرين جميعًا. وهذا هو السبب في أن مصير الأرشيدوق النمسوي بيد فتى صربي متحمس في مدينة سراييفو البلقانية الصغيرة أهاج روسيا وفرنسا إلى حرب مع النمسا والمجر وألمانيا، وفي أن غزو ألمانيا لبلجيكا جر بريطانيا والممتلكات البريطانية إلى حلبة النزاع العامة. وقد لخص سبندر J. A. Spender في كتابه Fifty Years of Europe الموقف الأوروبي فقال:

«كانــت المرحلة التي بلغتها أوروبا هي شــبه الدولــية التي قسمت الأمم إلى كتلتين، لكنها لم تنشئ بينهما معبرًا. وكان عسيرًا أن تقوم ظروف سلم أو حرب أسوأ من هذه كان الــتوازن بينهما واعيًا لدرجة أن نفثة ريح قد تــودي به. كما حتَّم تكافؤ قواهما الضخمة أن يكون النضال بينهما طويلاً مريرًا. فكان نجاح توازن القوى لعنة في حد ذاته».

كانـت الحرب العالمية الأولى في نواحي كثيرة، جديدة تمامًا على التاريخ البشري. حقيقة أن الحروب السابقة، حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، استمرت زمنًا أطول وعمت نفس الكثرة من الشعوب. ولكن هذه كانت أول حرب للجماهير التي ازداد عددها تكاثرًا منذ عام ١٨١٥، وكانت أول صراع قام بين دول القرن التاسع عشر القومية الرفيعة التنظيم، القديرة على التصرف في طاقات كل مواطنيها أو رعاياها وعلى تعبئة القدرة الإنتاجية لصناعاتها الثقيلة وعلى الإفادة من كل ما لديها من علوم فنية حديثة في إيجاد طرق للتدمير مستحدثة. كانت أيضًا أول حرب واسعة النطاق بدرجة تكفي لقلقلة اقتصاد العالم الذي اشتد تداخله في خلال القرن السابق، وكان من المحتمل منذ البداية أن تبين مثل هذه الحرب أنها لن تكون أكثر تدميرًا للحياة البشرية وللثروة المادية فحسب، بل إن عواقبها ستكون كذلك أبعد مرمى تقديرًا وضبطًا، وهي الحرب الكبرى في التاريخ التي وجد فيها مثل هذا الفارق الكبير بين نتائجها وعواقبها من جهة، وبين صريح نوايا

وأغراض من بدأوا باتصالها. وضروري لهذا السبب أن نخصص المسائل التي كانت صراحة موضوع النزاع عندما بدأت الحرب وبين المشكلات التي أصبحت موضوع النزاع فيها قبل أن تنتهي، وبين النتائج الأخرى التي نعرف الآن أنها انبثقت منها وتميزت بدرجة متكافئة عن كلا النوعين السابقين.

(١) أسباب الحرب العالمية الأولى:

إذا ألقينا نظرة سريعة على مصالح الدول الأوروبية الكبرى، يمكننا تفهم طبيعة الخلاف الذي وجد في مطلع القرن العشرين. وكان الخلاف ينحصر في المسائل التالية:

(أ) التنافس النمسوي - الروسي في البلقان.

(ب) التنافس البحري بين إنجلترا وألمانيا. كما أن التنافس التجاري أثار حفيظة إنجلترا وأفسد العلاقات بين الدولتين.

(ج) التنافس الفرنسي - الألماني في مراكش منذ عام ١٩٠٤، وقد ساعد على استمراره هذه الفترة الطويلة مسألة الإلزاس واللورين.

ومن ذلك يتضح أن الأسباب التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى إنما ترجع في الواقع إلى الفترة الممتدة من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩١٣، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة.

الأسباب غير المباشرة للحرب:

نشبت فيما بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٣ عدة أزمات خطيرة أدت إلى التهديد بالحرب، ويمكن أن تجعل هذه الأزمات على النحو التالي:

أولاً: المشكلة المراكشية (١٩٠٤-١٩٠٥):

أثار الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ حق ألمانيا[1] وسعت إلى إظهاره بمظهر العقم في مجال السياسة الدولية. فأشارت الحكومة الألمانية على الإمبراطور وليم الثاني، وكان يقوم بنزهة بحرية في البحر المتوسط عام ١٩٠٥، أن يزور مدينة طنجة، واستجاب الإمبراطور لطلب حكومته وانتهز فرصة زيارته فألقى خطابًا سياسيًا كان له دوي عظيم في دوائر أوروبا السياسية. فقد أعلن فيه أن سلطان مراكش عاهل مستقل ذو سيادة، وأعرب عن أمنيته بأن تظل مراكش مفتوحة في وجه تجارة جميع الدول على قدم المساواة، وصرح بأنه عزم على حماية المصالح الألمانية الكبرى بكل ما ملكت بلاده من قوة.

وطالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر من الدول التي يهمها الأمر لبحث هذه المسألة، وأيدتها النمسا في مطلبها، وأذعنت الحكومة الفرنسية، وعقد المؤتمر في الجزيرة Algeciras وهي بلدة إسبانية صغيرة على مقربة من جبل طارق في عام ١٩٠٦، وقرر المؤتمر ضمان استقلال بلاد المغرب والمحافظة على سياسة الباب المفتوح بالنسبة لتجارتها، ولكن أخضع رجال الشرطة في بلاد المغرب لإشراف فرنسا. وقد أيدت بريطانيا وروسيا الحكومة الفرنسية تأييدًا قويًا خلال المفاوضات، مما أفضى إلى أحكام أواصر الاتفاق وتوثيق الصداقة بينهما. ورخصت الحكومتان البريطانية والفرنسية لرياستي أركان جيشيهما بالاتصال إحداهما بالأخرى لرسم الخطط الحربية، على اعتبار أن قيام حرب بين فرنسا وألمانيا أمر محتمل الحدوث. ونتيجة

لتلك الأزمة أيضًا انضمت روسيا إلى الوفاق الثنائي في عام ١٩٠٧، وكونت الدول الثلاث (إنجلترا وفرنسا وروسيا) الوفاق الثلاثي.

ثانيًا: أزمة ضم البوسنة (١٩٠٨-١٩٠٩):

ضمت النمسا إلى إمبراطوريتها نهائيًا ولايتي البوسنة والهرسك، وهما الولايتان الصقلبيتان اللتان وكل إليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ أمر إدارتهما. وكانتا ذات أهمية خاصة للنمسا، فقد كانتا حلقة اتصال بين ممتلكاتها في دالماشيا وموانيها على البحر الإدرياتي. وشرعت مسرعة في طبعهما بالطابع الجرماني وعملت على قمع الميول التي قد يبديها أهليهما للانضمام إلى أقربائهم الصربيين. ولم يكن هذا الضم ضربة موجهة ضد الدولة العثمانية بقدرها اعتبر ضربة قاسية لمملكة الصرب الفتية في حركتها القومية، وضربة غادرة لروسيا إذا حصلت النمسا على هدفها بينما أصبح على روسيا المطالبة بتنفيذ فكرة التفويض ولجأت روسيا إلى فرنسا وبريطانيا، ولكن فرنسا رفضت أن تقف إلى جانب روسيا لأنها (أي روسيا) كانت تدبر مع النمسا من وراء ظهرها أمورًا كان يجب أن يؤخذ رأيها فيها. أما بريطانيا فقد تمسكت بموقفها التقليدي وهو استمرار إغلاق المضائق في وجه السفن الروسية الحربية. ورغم ذلك أثبت الإجراء الذي اتخذته النمسا أن دول التحالف الثلاثي هي القوة الحقيقية المهددة لروسيا، الأمر الذي زاد من ارتباط روسيا بحليفتها فرنسا.

ثالثًا: أزمة أغادير (١٩١١):

حاولت ألمانيا فصم عرى التطويق التي أحكمتها دول الوفاق الثلاثي

فاتهمت ألمانيا الحكومة الفرنسية بأنها تسعي إلى إعلان الحماية على بلاد المغرب، وأرسلت في يوليو عام ١٩١١ طرادًا إلى أغادير وهي قرية صغيرة على ساحل بلاد المغرب على المحيط الأطلسي، وذلك بحجة حماية مصالح الرعايا الألمان. ووقفت إنجلترا من وراء فرنسا تؤيدها ووافقت فرنسا على عقد مؤتمر دولي في أغادير. واتفقت الدولتان (فرنسا وألمانيا) في ١١ أكتوبر على حماية فرنسية على مراكش وتعويض ألمانيا في الكونغو الفرنسي. وفي ٤ نوفمبر وقعت المعاهدة، وكانت في صالح فرنسا إلى حد كبير، إذ حصلت على كل ما تريد في مراكش ولكن هذه المعاهدة لم تلق قبولاً حسنًا في برلين، فقد استقال وزير المستعمرات الألماني احتجاجًا إزاء سخط الرأي العام على الحكومة لجبنها، وعلى إنجلترا لمساندتها لفرنسا. ورأى أن أساس الأزمة اتفاق إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ دون اشتراك ألمانيا. وهكذا أدت تلك الأزمة إلى نتيجة هامة، وهي أن بريطانيا تحدث في علاقاتها مع فرنسا مجال الوفاق إلى مجال التحالف دون النص على ذلك في معاهدة أو اتفاقية.

رابعًا: الحروب البلقانية (١٩١٢-١٩١٣):

في عام ١٩١٢ أعلن حلف بلقاني مكون من اليونان والصرب وبلغاريا والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية. فقد تمكن فينيزيلوس داهية اليونان الأكبر من تكوين هذا الحلف ، وساعده في ذلك روح القومية المتطرف الذي ساد شعوبه. كما شجعت الحكومة الإنجليزية سرًا على تأليفه، كي تعمل على إذلال الدولة العثمانية التي كان ساستها قد ارتموا في أحضان ألمانيا. وقد تمكنت الجيوش البلقانية المتحالفة من هزيمة الدولة العثمانية واستطاعت العصبة البلقانية في حملة لم تدم أكثر من ستة أسابيع انتزاع جميع

أراضـي الدولـة العثمانـية في أوروبـا، مـا عـدا رقعـة صغيرة من الأرض تضـم استانبول وأدرنـة. وفي ٣٠ مـايو عـام ١٩١٣ أكره ممثلو الباب العالي على أن يوقعـوا معـاهدة لـندن، وبمقتضـاها لم يبق للدولـة العثمانـية مـن أملاكهـا الأوروبية سوى عاصمتها استانبول وشبه جزيرة غاليبولي.

ولكـن سـرعان مـا دب الخلاف بين الحلفاء لتقسيم أسلاب الحرب فأعلنـت بلغاريـا الحرب في ٢٠ يونـيو عـام ١٩١٣ عـلى اليونان والصرب لامـتلاك مقدونيا، وانتهزت الدول العثمانيةِ ورومانيا الفرصة فأعلنت الحرب عـلى بلغاريـا الـتي هزمـت واضطرت إلى طلب الصلح. واجتمع ممثلو الدول المتحاربة في بوخارسـت عـام ١٩١٣، حيـث وقعـوا عـلى معـاهدة قضـت باسـتحواذ الـيونان عـلى جـزء مـن مقدونيا وميناء سالونيكا وجزيرة كريت، واتفـق عـلى جعـل ألبانـيا دولة مستقلة واستولت رومانيا على إقليم دوبرجة الجـنوبي، واستردت الدولة العثمانية أدرنة، وتضاعفت رقعة كل من الصرب والجبل الأسود. أما بلغاريا فقد خرجت من الحرب صفر اليدين.

وقـد أدت الحـروب البلقانـية إلى نـتائج مهـدت لقـيام الحـرب العالمـية الأولى. فـبلغاريا خرجـت مـن الحـرب مهيضـة الجـناح ولم تسـرع روسـيا إلى إنقاذهـا، في حـين أن النمسـا هـي الـتي وقفـت إلى جانـبها، ولذلـك توتـرت العلاقـات الروسـية- الـبلغارية، كمـا أن الـتقارب العثماني- الألماني قد تزايد بعـد الحـرب، فطلبـت الدولـة العثمانـية قائدًا ألمانيًا لقيادة الجيش العثماني مما أثـار مخـاوف روسـيا مـن أن تـتحكم ألمانيا بالـتدريج في المضايق، ومن ناحية أخـرى أدت هـزيمة الدولـة العثمانـية وهـياج الشـعور القومـي في البلقان إلى تشـتيت قـوات النمسا والمجر التي رأت الاحتفاظ بقوات كبيرة ترقب الموقف

في البلقان مما حال دون أن تلقى بجيوشها ضد روسيا في حالة وقوع حرب معها. وقد حدث هذا في نفس الوقت الذي زاد فيه التقارب بين دول الوفاق الثلاثي.

خامسًا: سباق التسلح:

أدت أزمة أغادير والحروب البلقانية إلى توتر في العلاقات بين الدول مما أدى إلى التسابق على التسلح. وظهر ذلك واضحًا في القانون العسكري الألماني الصادر في عام ١٩١٣، وفي القانون الفرنسي في نفس الوقت أيضًا: وقد شملت مشاريع التسليح، خصوصًا في بريطانيا وألمانيا، السلاحين البري والبحري، وفيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٩ قامت بريطانيا بمحاولات لإقناع ألمانيا بتحديد قوتها البحرية حتى لا تضطر إلى مجاراتها، مما يستلزم زيادة النفقات ، ووقوع عبء ذلك على دافعي الضرائب من الإنجليز. ولما فشلت بريطانيا في إقناع ألمانيا، قررت زيادة قوتها البحرية ولكنها قامت بمحاولة أخرى في عام ١٩١٣ فأرسلت هالدن Haldane وزير الحربية إلى برلين، ووافقت ألمانيا على الإبطاء في مشروعاتها الحربية بشرطين، الأول: أن تقف بريطانيا موقف الحياد في حالة حدوث حرب بين ألمانيا ودولة أخرى، والثاني أن تعد بريطانيا بعدم مهاجمة ألمانيا، وقبلت بريطانيا الشرط الثاني ورفضت الالتزام بالشرط الأول لما فيه من تشجيع لألمانيا على العدوان، ولذلك فشلت المفاوضات.

وفي يوليو عام ١٩١٢ أصدرت ألمانيا القانون العسكري الألماني الذي زاد من قواتها وقت السلم من ٦٢٣,٠٠٠ إلى ٨٨٠,٠٠٠ جندي. وفي ٧ أغسطس قابلت فرنسا هذا القانون بالمثل فمدت الخدمة العسكرية من سنتين

إلى ثلاث سنوات، وبذلك توفر لها عدد كبير من الجنود تحت السلاح. ولم يحدث شيء مماثل في كل من النمسا وروسيا وإيطاليا وحتى بريطانيا (لم تشأ بريطانيا قبول الخدمة العسكرية الإلزامية). وعلى العموم أدى السباق على التسلح إلى حدوث توتر في العلاقات الدولية فهيأ الأذهان لتقبل فكرة الحرب، وأدى ذلك بالتالى إلى محاولة كل حكومة أن تستكمل استعداداتها الحربية قبل غيرها، وأن تستفيد من هذا السبق في العدوان على عدوتها قبل أن تتم تسليحها. وأيدت التطورات إلى حد كبير صحة النظرية القائلة بأن التسابق على التسليح يؤدي إلى الحرب.

سادسًا: التنافس على المصالح الاقتصادية:

يعتبر التنافس الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى من أهم أسباب قيام الحرب. يفسر لنا هذا الكثير من الأزمات الدولية السابقة، فيوضح لنا هولشتين Holstein مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الألمانية أسباب تدخل ألمانيا في أزمة مراكش عام ١٩٠٤ فيقول: «يجب على ألمانيا أن تتدخل في القضية المراكشية لأسباب اقتصادية وللدفاع عن جاهها ونفوذها. ويجب ألا تترك قضية كبرى تسوى خارجًا عنها مهما كانت، وفي أي جزء من العالم» وبهذه النظرة وافقت ألمانيا في عام ١٩٠٩ أن تتفق مع فرنسا بشأن مراكش على ان تقتسم معها الأرباح الاقتصادية. ومن المؤكد أيضًا أن التنافس التجاري بين ألمانيا وبريطانيا، وقلق بريطانيا من نمو التجارة الخارجية الألمانية في كثير من أسواق العالم (في بلجيكا وهولندا وأمريكا اللاتينية والدولة العثمانية) قد أدى إلى زيادة التنافس البحري بين الدولتين، ويقال بأن السبب الذي دفع ألمانيا إلى مغامرتها في عام ١٩١٤ أزمة اقتصادية

كانت تجتازها بالإضافة إلى حاجتها في استغلال مشروع أفريقيا الوسطى كسوق جديدة لمنتجاتها، وكذلك تحقيق مشروع الاتحاد الجمركي الذي يضم دول وسط أوروبا Mittel Europa وجزء من البلقان.

سابعًا: نمو الروح القومية:

أدى نمو الروح القومية بلا شك إلى دفع الدول إلى آتون الحرب. فظهور ألمانيا كدولة قومية موحدة في عام ١٨٧٠ كان له أثر في محاولة ألمانيا تحقيق أمانيها بقوة السلاح لفرض وجودها كدولة قوية يجب أن يكون لها مستعمرات أسوة بالدول الأوروبية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال. كما أن اشتداد الحركة القونية الصربية بعد الحروب البلقانية سواء داخل الصرب أو بين الأقلية الصربية الكبيرة تحت حكم إمبراطورية النمسا والمجر، كان من أهم العوامل التي أدت في النهاية إلى وقوع الحرب العالمية الأولى.

الأسباب المباشرة:

تتمثل الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى في التطورات التالية. ففي ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ قام طالب من أبناء البوسنة يدعى جفريلو برنسيب Gavrilo Princip بإطلاق الرصاص على الأرشيدوق فرديناند ، وارث عرش الإمبراطورية النمسوية وزوجته في سراييفو عاصمة النمسا ، بينما كان ولي العهد يقوم بزيارة رسمية فأرداه وزوجته قتيلين. وعرف من التحقيق أن الطالب ينتمي إلى جمعية «اليد السوداء» الصربية التي ارتكبت من قبل عدة اغتيالات سياسية، واتهمت

النمسا حكومة الصرب بأن هذه الجمعية تلقى تشجيعًا من جانب بعض كبار موظفيها، وأن تلك الحكومة متواطئة مع بعض الجمعيات السرية بها المقيم بعمليات إرهابية بغية القضاء على النفوذ النمسوي في ولايتي البوسنة والهرسك، وأن الجريمة لم تكن لترتكب إلا بإغماض كبار حفظة الأمن الصرب أعينهم، إن لم يكن بتواطئهم الخفي مع مدبريها.

وكتب الإمبراطور النمسوي خطابًا إلى إمبراطور ألمانيا أوضح له فيه خطر الجامعة الصقلبية وخطر حركات الروس في البلقان. وقد أوضح إمبراطور ألمانيا لسفير النمسا في برلين أن النمسا يمكنها الاعتماد على تأيد ألمانيا، وأنه إذا قامت حرب بين النمسا والروسيا فإنها (أي ألمانيا) ستقف بجانب حليفتها. وسلمت النمسا حكومة الصرب إنذارًا طالبتها فيه بحل الجمعيات الصربية التي تنشر الدعاية ضد النمسا والبحث عن المشتركين في جريمة الاغتيال والقبض عليهم. وردت الصرب بأنها مستعدة للموافقة على إجابة بعض هذه المطالب، غير أنها رفضت رفضًا قاطعًا المطالب النمسوية التي تمس مظاهر استقلالها وفي ٢٣ يوليو أرسلت النمسا إنذارًا نهائيًا إلى حكومة الصرب تطالب منها الموافقة على جميع المطالب خلال ثمان وأربعين ساعة، ومن أهم هذه المطالب أن تتعهد الصرب بالتحقيق تحقيقًا نزيهًا عاجلاً في الجريمة، وأن تنزل بمقترفيها والمتواطئين عليها عقابًا رادعًا. وأن تعمل على كبح الدعاية العنيفة القائمة ضد النمسا في الصحف ودور العلم، وحل الجمعيات السرية، وطرد الموظفين الصربيين الذين يناصرون تلك الدعاية، وطلبت النمسا أن يسمح لموظفيها بمساعدة الحكومة الصربية في القضاء

على هذه الحركات المعادية لها ولبعض القضاة النمسويين أن يجلسوا مع القضاه الصربيين خلال محكمات المتواطئين والشركاء في الجريمة.

قبلت حكومة الصرب الإنذار باستثناء مطالب اشتراك النمسويين في الإجراءات القضائية بحجة أنه يمس مظهرًا هامًا من مظاهر استقلال الصرب. وردت النمسا في ٢٥ يوليو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الصرب، وبعد ثلاثة أيام أعلنت الحرب على الصرب وكان هذا في نظر الحرب عملية سحق لها، وتطلعت بسرعة إلى منفذ لها، وكانت روسيا مستعدة للقيام بهذا الدور لأنها كانت لا تقبل بأي حال من الأحوال بحق الحرب على يد النمسا لما سيترتب عن ذلك من تسلط نمسوي على البلقان، وأعلنت روسيا تحريك جيوشها وحاولت بريطانيا أن تنصح روسيا بالاعتدال، ولكن الاعتدال لم يكن من سياسة روسيا في ذلك الوقت. واضطرت ألمانيا إلى إرسال إنذار حربي إلى روسيا، لاسيما أن حركة تحريك الجنود كانت ضد النمسا وألمانيا. ولم تحاول فرنسا الضغط على روسيا وكانت ترى أنه إذا أعلنت بريطانيا أنها ستقف بجانب فرنسا لن تكون هناك حرب ومن ناحية أخرى، أرسلت بريطانيا تطلب من ألمانيا وفرنسا ضمانًا باحترام حياد بلجيكا، فأعطت فرنسا ذلك الضمان ورفضت ألمانيا، ولما طلبت ألمانيا من بريطانيا إعطاء شروطها للحياد رفعت بريطانيا.

وهكذا اتسع الخلاف وأصبح أوروبيًا. فلم ترد روسيا على إنذار ألمانيا، وأوضحت فرنسا لألمانيا موقفها وهو أنها ستعمَل بما تمليه عليها مصالحها، وحركت جيوشها عندما هاجمت القوات الروسية الحدود الألمانية في أول أغسطس. وفي ٢ أغسطس أعلنت بريطانيا أنها ستؤيد فرنسا بحريًا

إذا حاول الأسطول الألماني دخول القنال الإنجليزي ومهاجمة فرنسا أو الاعتداء على سفنها. وفي ٣ أغسطس أوضح إدوارد جراي Gray وزير خارجية بريطانيا سياسة بلاده بقوله:

«لعدة سنوات كانت تربطنا بفرنسا أواصر الصداقة، ولكن إذا أردنا أن نعرف مدى ما يترتب على هذه الصداقة من التزامات، فلينظر كل منا في قرارة نفسه، ومشاعرهِ ليتوصل بنفسه إلى مدى هذه الالتزامات، أن الأسطول الفرنسي موجود الآن بالبحر المتوسط، والسواحل الشمالية والغربية لفرنسا بدون حماية على الإطلاق بسبب شعور الثقة والصداقة بين الدولتين، وأن شعوري الخاص أنه إذا اشتبك أسطول أجنبي مع فرنسا في حرب لم تسع إليها، ودخل هذا الأسطول القنال الإنجليزي وضرب السواحل الفرنسية غير المحمية فإننا لن نقف مكتوفي اليدين، لقد كان من حق فرنسا أن تعرف بشكل فوري ما إذا كان بإمكانها أن تعتمد على مساعدة بريطانيا لها في حالة ما إذا تعرضت للهجوم سواحلها غير المحمية في الشمال والغرب. ونتيجة لذلك فقد أعطيت وعداً للسفير الفرنسي ولم يكن هذا إعلان للحرب».

وعن حياد بلجيكا قال الوزير البريطاني:

«لقد وصلتنا أخبار إنذار ألماني، إذا كان هذا حقيقيًا، وإذا كانت قد قبلت، فإن استقلالها يكون قد انتهى بصرف النظر عما تمنحه لها ألمانيا في مقابل ذلك فإذا هزمت فرنسا، وإذا وقعت بلجيكا تحت نفس السيطرة، ثم بعد ذلك هولندا وبعدها الدانمرك، فلنا أن نتصور مقدار الخطر الذي تتعرض له المصالح الإنجليزية. فإذا تنصلنا من التزاماتنا التي يفرضها الشرف والمصلحة في أزمة كهذه فيما يخص المعاهدة البلجيكية، فإني أشك في قيمة أية قوة مادية وقد تكون لدينا في النهاية إذا ما قورنت بما نكون قد فقدناه من احترام، رغم أن الأسطول على استعداد الآن وأن الجيش في سبيل استكمال استعداداته فإننا لم نعد حتى الآن بإرسال حملة خارج البلاد، ولكن إذا اضطررنا أن نتخذ موقفًا محددًا في هذه القضايا، فاعتقادي هو أن البلاد حين تدرك أنه الخطر الذي تتعرض له، فإننا سنحمل، لا على مساندة مجلس العموم فحسب، ولكن سيدعمنا في موقفنا كذلك تصميم الأمة بأكملها وشجاعتها واحتمالها».

وفي نفس اليوم (٣ أغسطس) أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا لأنها ردت عليها ردًا لم تطمئن إلى جانبه وقالت بأنها ستعمل بما تمليه عليها مصالحها. وفي اليوم التالي زحفت ألمانيا على بلجيكا واحتلت دوقية لكسمبرج المحايدة، وفي نفس اليوم أرسلت الحكومة الألمانية إنذارًا نهائيًا إلى بلجيكا أمهلتها فيه اثنتى عشرة ساعة وطلبت منها السماح للجيوش الألمانية بعبور أراضيها في طريقها إلى فرنسا. فرفضت الحكومة البلجيكية هذا المطلب، واستصرخ مليكها جورج الخامس البريطاني فطلبت الحكومة البريطانية مشددة من ألمانيا احترام حياد بلجيكا بمقتضى معاهدة لندن عام ١٨٢٩ التي وقعت عليها بروسيا نفسها، والتي ضمنت فيها حياد تلك المملكة الصغيرة. ولكن القوات الألمانية شرعت تشق طريقها في أراضي بلجيكا على إثر انتهاء موعد الإنذار النهائي. فأعلنت الحكومة البريطانية في ٤ أغسطس الحرب على ألمانيا. أما إيطاليا في عام ١٩١٤ فكانت مقيدة باتفاقات مع دول الاتفاق الودي، ولو أن علاقاتها مع ألمانيا كانت جيدة إلا أن مطامعها في الترنتينو وجزءًا من ساحل دالماشيا لا يمكن تحقيقها إلا على حساب النمسا. ثم إن إيطاليا لن تستطيع أن تساعد المطامع النمسوية في البلقان. ولذلك رفضت في عام ١٩١٤ دخول الحرب في جانب حليفتيها، غير أنها ما لبثت أن أعلنت عليهما الحرب في مايو عام ١٩١٥ بمقتضى معاهدة سرية أبرمت بلندن في ٢٨ أبريل ١٩١٥ وتعهدت فيها بريطانيا وفرنسا بإعطائها عند انتهاء الحرب نهاية مظفرة، تريستا والترنتينو وجزءًا من ساحل دالماشيا، علاوة على قسم مناسب من المستعمرات الألمانية.

وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا (أول

أغسطس ١٩١٤) عقدت الحكومة العثمانية معاهدة سرية مع ألمانيا تعهدت فيها بمساعدتها ضد روسيا وتظاهرت الدولة العثمانية بالحيدة فترة من الزمن. ولكن عندما بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها فضرب في ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٤ الموانئ الروسية على البحر الأسود، فردت روسيا على هذا الاعتداء بإعلان الحرب عليها. وفي ٥ نوفمبر أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الدولة العثمانية، وقطعت علاقاتها بها. وفي ٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وقطعت بذلك أي ارتباط بينها وبين الدولة العثمانية.

وبذلك غدا القتال عالميًا في فترة لم تزد على ثلاثة أشهر من ٢٨ يوليو إلى أكتوبر. وشمل خمسًا من قارات العالم الست. ووقفت الإمبراطوريات الألمانية والنمسوية والعثمانية في جانب، وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان وبلجيكا والصرب. والجبل الأسود في الجانب الآخر. ودامت الحرب اثنين وخمسين شهرًا طويلة إذا قورنت بالغارات البسماركية الخاطفة لكنها قصيرة إذا قورنت بغيرها من الحروب الأوروبية العامة، ولم يكن الجديد فيها هو طول المدة بل الشدّة العنيفة المركزة: أي السرعة التي أثبتت بها الدول الصناعية الكبرى قدرتها على تحريك جيوش ومؤن ونقلها مئات الأميال، وقذف كل دولة الأخرى بها في انتحار مرير. كما اضطرت كل حكومة إلى أن تعتصر جهد قومها بشدة ثم تزيد اعتصاره طلبًا للمزيد، لا من القوات المسلحة فحسب، بل من الجبهة المدنية وفي الإنتاج الصناعي كذلك. لم تطبق بريطانيا نظام التجنيد الإجباري حتى عام ١٩١٦، ولم تفرض فرنسا حتى عام ١٩١٧ ضريبة الدخل لتمويل الحرب، لكن كلتيهما

اضطرت في النهاية إلى الالتجاء إلى هذه الإجراءات الضرورية للحرب الشاملة.

وهكذا كان دخول كل من الدول المتحاربة إلى حرب مقررًا باعتبارات الأمن والقوة القومية، وكان للمشكلات والمنازعات صلة كبيرة بتبادل المخاوف وفقدان الثقة في قارة أوروبا. فحينما دخلت إمبراطورية النمسا والمجر في حرب مع الصرب في عام ١٩١٤، وحينما انحازت الروسيا إلى جانب الصرب، بلغت المسألة الشرقية للقرن التاسع عشر ذروتها. ولم يكن بوسع إمبراطورية النمسا والمجر الوراثية والعديدة القوميات أن تتسامح في نمو دولة الصرب دون المجازفةَ بزيادة تفككها هي إلى أقسامها القومية. ولم يكن بوسع إمبراطورية روسيا القيصرية الوراثية أن تتسامح في التوسع النمسوي في البلقان دون أن تضيع دعوتها لشعوب شرق أوروبا الصقلبية وحين تعبأت ألمانيا بجانب النمسا والمجر، وفرنسا بجانب روسيا والصرب فلأنه لم يكن بوسع أيهما أن تضيع عند حسابها لمقتضيات سلامتها وأمنها معونة حليفتها لها ضد الأخرى. وحين أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا، كان السبب هو أن ألمانيا قد انتهكت تعهدًا مشتركًا باحترام الحياد البلجيكي من جهة ولأن الاتفاقات البحرية المعقودة مع فرنسا والخوف من القوة البحرية الألمانية أوجبا على بريطانيا أن تقف فرنسا في حد هذا الهجوم، ولما أعلنت اليابان فيما بعد الحرب على ألمانيا كانت تقصد الاستيلاء على ما للأخيرة من امتيازات فى الصين ومن جزر فى المحيط الهادى. ولما انضمت الدولة العثمانية وبلغاريا إلى ألمانيا بعد تمهل قليل كان ذلك لأن إحداهما كانت خصمًا لروسيا والأخرى كانت تكن بعض الشكاوى ضد الصرب.

ولما انضمت إيطاليا فى عام ١٩١٥ إلى بريطانيا وفرنسا والروسيا، كان ذلك لأنها كانت قد نالت بموجب معاهدة لندن السرية المعقودة فى ذلك العام وعدًا بمغانم إقليمية على حساب الدولة العثمانية والنمسا، كما منِّيت بمغانم استعمارية.

(٢) مراحل الحرب:

كانت خطة الألمان ترمى إلى انقضاض جحافلهم على فرنسا، فتحطم جيوشها فى الغرب فى مدى أسبوعين أو ثلاثة، ثم ينقضون على روسيا بُعد ذلك فى الشرق. وتنفيذًا لهذه الخطة جرد الألمان أكثر قواتهم على فرنسا، فاخترق أحد جيوشهم بلجيكا وسار آخر إلى لكسمبرج، وهاجم جيش ثالث فرنسا من متز إلى نانسى. وفى ٢٠ أغسطس احتل الألمان بروكسل وسقط فى أيديهم حصنا لييج ونامور المنيعان، وشق الجيش الألمانى الزاحف على فرنسا طريقه دون أن يستطيع الفرنسيون والبريطانيون وقفه، حتى صار فى أول سبتمبر على بعد أربعين كيلو مترًا من باريس، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى الانتقال إلى بوردو، واستعدت العاصمة الفرنسية لحصار مرير، ولكن الجيش الفرنسي بقيادة المارشال جوفر أحرز نصرًا فاصلاً على الألمان فى معركة المارون التاريخية (٦-٩ سبتمبر) فاضطر الجيش الألمانى إلى التقهقر سريعًا إلى نهر الإين L'Aisne وبذلك طاش أمل قواده فى إحراز انتصارات فى حرب خاطفة. وما لبث القتال أن تحول إلى حرب خنادق، تحصن فى داخلها المقاتلون من كلا الفريقين، وامتدت المتاريس والخنادق من بحر الشمال إلى سويسرا جنوبًا، وحصنت بالأسلاك الشائكة.

وفى بداية الحرب قامت روسيا بهجوم كبير على ولاية بروسيا الشرقية الألمانية وتقدم جيشها الكبير سريعًا، غير أن القائد الألمانى الكبير هزمهم هزيمة فادحة عند تاننبرج فى ٢٧ أغسطس، وتمكن من القضاء على الجيش الروسى وقائده سامسونوف فى معركة تشبه موقعة سيدان، ولذلك أطلق عليها اسم سيدان الروسية. وبذلك لم يكن للروس خطر كبير على ألمانيا بعد ذلك، ولو أن الروس تمكنوا بعد ذلك من غزو بعض أجزاء بروسيا الشرقية. ومن ناحية أخرى، كانت مقاومة النمسا ضعيفة، وتمكن الروس من غزو غاليسيا، وهددوا سيليزيا. كما انهزمت النمسا أمام الصرب التي طردت جنودها من بلجراد، وقامت الصرب بغزو البوسنة.

وكان لانضمام اليابان إلى فرنسا وإنجلترا وروسيا أن قامت الحرب ضد ألمانيا فى الشرق الأقصى، ففي ١٥ أغسطس وجهت اليابان إنذارًا إلى ألمانيا تطالبها بتسليم كياوشاو. كما أمدت روسيا بالذخائر والمؤن وحمت سفن الحلفاء في الشرق الأقصى. ومن ناحية أخرى، سرت روسيا بدخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا حتى تتمكن من تنفيذ مطامعها، كما أعلنت إنجلترا أن استانبول والمضايق ستكون من نصيب روسيا. وبدأت روسيا تتصل بحلفائها بخصوص تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. وعلى العموم وازن انضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا انضمام إيطاليا إلى الحلفاء بعد ذلك بستة أشهر، ولكن إيطاليا لم تسهم بشيء يذكر في حملة الدردنيل أو في القتال في البلقان، ولقد زاد من حرج الموقف العسكري العام لدول الوفاق، وخاصة روسيا فشل الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل في سبتمبر عام ١٩١٥، واضطرت الحملة الإنجليزية إلى الانسحاب وضاع أمل روسيا في فتح الطريق

لتوصيل المواد العسكرية اللازمة لها. وفي ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٧ أنزلت حملة نمسوية- ألمانية هزيمة قاسية بالجيش الإيطالي في موقعة كابوريتو Caporetto.

وعلى أية حال انتهت الحرب في عام ١٩١٥ في صالح الدول الوسطى، فلم ينجح الحلفاء في الحرب وانهزمت الروسيا في الشرق ولم تفلح إيطاليا في هجماتها ودخلت بلغاريا الحرب في صالح الدول الوسطى، وسقطت الصرب وفشلت حملة الدردنيل. ولكن في عام ١٩١٦، بدأت كفة الحلفاء ترجح، فقد انكسرت حدة الهجوم الألماني نتيجة موقعتين فاصلتين في تاريخ الحرب العالمية الأولى، ففي معركة فردان Verdun استطاع الفرنسيون بعد تضحيات جسيمة أن يوقفوا الزحف الألماني وأن يستعيدوا الأراضي التي فقدوها في الهجوم الألماني الأول، وبذلك استطاع الفرنسيون أن يوقفوا الغزو الألماني لأول مرة منذ بداية الحرب. وخسر الجيش الفرنسي في هذه المعركة نحو نصف مليون مقاتل، وبلغت خسائر الألمان نحو ستمائة ألف رجل.

وقبل أن تنتهى معركة فردان، رد الفرنسيون والبريطانيون في أول يوليو على هجوم الألمان بخوض غمار معركة السوم الكبرى La Somme. ولقد بلغ من شدة التناحر أن فقد البريطانيون في اليوم الأول من هذا الهجوم نحو ستين ألفًا بين قتيل وجريح. وظل هذا الصراع الهائل محتدمًا إلى نوفمبر. وظهر في ١٥ سبتمبر خلال هذه الموقعة سلاح حربي اخترعه البريطانيون: هو سلاح الدبابات الذي أدى استخدامه بالتدريج إلى إنهاء حرب الخنادق في الميدان الغربي. ولم يتقهقر الألمان سوى أميال قلائل. وبينما كانت معركتا

فـردان والسـوم دائرتين، انقض جيش روسي بقيادة الجنرال بروسيلوف على قـوات النمسـا والمجـر، واستحوذ عـلى رقعة كـبيرة من الأرض على حدود المجـر. وشـجع هـذا الانتصار الباهر رومانيا على الانضمام إلى جانب الحلفاء فأعلنـت الحـرب في ٢٧ أغسـطس عـام ١٩١٦ عـلى النمسا والمجر، فردت ألمانـيا في الـيوم التالي بإعلان الحرب عليها. وكان انضمام رومانيا إلى جانب الحلفاء قد أتاح للألمان فرصة الهجوم عليها واكتساح أراضيها، إذ استطاعت القـوات الألمانـية تحـت قـيادة المارشـالين فلِكـنهاين وماكـنزن مـن اكتسـاح الأراضـي الرومانـية والاسـتيلاء عـلى العاصمة بوخارست في ٦ ديسـمبر عام ١٩١٦، وبذلـك استطاع الألمانَ أن يستولوا على دولة غنية بثروتها الطبيعية ولاسيما البترول عصب الحرب.

وممـا ضـاعف مـن متاعـب الألمان الحصار البحري الشديد الذي فرضه الإنجلـيز عـلى الألمـان ممـا أدى إلى قلـة المـواد الغذائـية لدى الشعب الألماني، ونظـرًا لـتفوق بريطانـيا الـبحري تمكنـت مـن القـيام بعمليات بحرية في البحر المتوسـط دون أن تخشـى شـيئًا مـن قـوة ألمانـيا الـبحرية، فتمكنـت من إنزال قواتهـا مـن الدردنيل، وكذلك في سالونيك، كما أنها قطعت كل صلة تربط ألمانيا بمستعمراتها، بحيـث أصـبحت تلـك المسـتعمرات مهددة بالسقوط في أيـدي الحلفـاء دون أن تسـتطيع ألمانيا أن تفعل شيئًا من أجل إنقاذها. كما أن قـوة الـبحرية الإنجلـيزية قـد قللـت إلى حـد كبير خطر الحصار الألماني الذي فـرض عـلى الجزر البريطانية عن طريق الغواصات التي قامت بحرب لا هوادة فيها في إغراق السفن المتجهة إلى بريطانيا مهما كانت جنسيتها. ورغم تفوق بريطانـيا الـبحري إلا أن الأسـطول الإنجليزي قد أصيب بخسائر كبيرة نتيجة

لحرب الألغام والغواصات والطوربيدات. وفي ٢١ مايو عام ١٩١٦ دارت معركة جوتلند Jutland بين الأسطولين البريطاني والألماني ولكن بريطانيا لم تحرز نصرًا حاسمًا على العدو.

وبعد مرور حوالي عامين على اندلاع الحرب، لم يحقق الجانبان المتحاربان نصرًا حاسمًا يرجح كفة أحدهما على الآخر، ويرجع ذلك في الواقع إلى عدة عوامل هي:

أولاً: ظهر خلاف بين رغبات الشعوب ومشيئة الحكومات، فبينما أرادت الشعوب الوصول بالحرب إلى نهايتها عن طريق حل وسط يرضاه الطرفان بسبب الخسائر الكبيرة التي نزلت بتلك الشعوب، لم توافق الحكومات على هذا الحل وفضلت الاستمرار في الحرب حتى نهايتها الفاصلة. ولقد تكبدت الشعوب في عام ١٩١٦ بالذات تضحيات جسيمة في كلا المعسكرين المتحاربين، هذا بالإضافة إلى تدهور الأحوال الاقتصادية بسبب موجة الغلاء وقلة الأجور ففي فرنسا ثار الرأي العام ضد وزارة بريان Briand لأنها لم تتخذ خطوة إيجابية لإنهاء الحرب. وفي نفس الوقت سقطت حكومة أسكويث Asquith في إنجلترا وحلت محلها وزارة لويد جورج. بل إن مستشار ألمانيا واجه صعوبات داخلية كثيرة، وقامت أيضًا صعوبات في النمسا ضد الحكومة وخصوصًا من القوميات غير الألمانية الخاضعة لحكمها، وقتل رئيس الوزارة في ٢١ أكتوبر عام ١٩١٦.

ثانيًا: نمت الحركة الاشتراكية الدولية في أوروبا في ذلك الوقت في مختلف الدول الأوروبية. والتقت آراء الاشتراكيين الحياديين في سويسرا بزعامة جريم Grimm وحاولوا منذ عام ١٩١٤ إحياء مذهب «الدولية»

من جديد مع الاشتراكيين الإيطاليين والروس البلاشفة تحت زعامة لينين، الذي كان لاجئًا في سويسرا. ونتيجة لذلك عقد أول مؤتمر اشتراكي دولي في سبتمبر عام ١٩١٥ في زيمرفالد Zimmerwald بالقرب من «برن»، وضم أعضاء من جميع الدول المحايدة والاشتراكية في الحرب على السواء. وقد ناشد المؤتمر في قراراته الشعوب الكادحة في أوروبا بأن يطلبوا من حكوماتهم إبرام الصلح. وفي العام التالي تجدد هذا اللقاء في كنتهال Kienthal وكان هذا النداء الذي تجدد مرة أخرى يعبر عن رأي كثير من الشعوب في إنهاء الحرب وإقرار السلام.

وعلى الرغم من كل الصعوبات، حاولت الحكومات أن تدفع بالحرب حتى النصر، ففي ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٦ وجه الرئيس ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الدول المتحاربة طلب فيها أن يوضحوا وجهات نظرهم في شروط الصلح ولكن دول الوفاق أظهرت إصرارها على الاستمرار على الحرب وصرحت بأن غايتها من الحرب هي تحرير الإلزاس واللورين وتحرير الإيطاليين والسلافيين والرومانيين والتشيكوسلوفاكيين الخاضعين للنفوذ الأجنبي. بل إن هذه الدول قد ارتبطت فيما بينها باتفاقات سرية توضح أهدافها من الحرب. ففي مارس عام ١٩١٥ عقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا اتفاقًا سريًا يمنح الروسيا الآستانة ومضيقي البوسفور والدردنيل بعد الانتصار في الحرب، وكذلك عقد اتفاق سري آخر في مارس عام ١٩١٦ بين نفس الدول المذكورة، وهي اتفاقية «سايكس - بيكو» لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها. وفي فبراير عام ١٩١٧، عقد اتفاق سري ثالث بين فرنسا وروسيا تعد فيه

الأخيرة بمساعدة الأولى في استرجاع الإلزاس واللورين والاستيلاء على أراضي السار. ومن ناحية أخرى لم تكن ألمانيا أقل رغبة في كسب الحرب من دول الوفاق، ففي يناير عام ١٩١٧ أوضحت في ردها على المذكرة الأمريكية قبولها استقلال بلجيكا بشروط خاصة وضمانات معينة تتلخص في تجريد بلجيكا من قواتها الحربية، ومنح ألمانيا حق الإشراف على الخطوط الحديدية البلجيكية وتسليم حصون ليبيج ونامور لاحتلالها بقوات ألمانية. وأشار الرد كذلك إلى رغبة ألمانيا في توسيع رقعة أراضيها من جهة الشرق. وهكذا كانت الأطراف المتحاربة مصممة على المضي في الحرب حتى النصر.

ولكن عام ١٩١٧ يعتبر أهم أعوام الحرب، بسبب حدثين هامين وقعا فيه وغيّرا التوازن في القوى العالمية المتصارعة وهما: دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في ٢ أبريل عام ١٩١٧ ، وقيام الثورة الروسية.

أما بالنسبة للتطور الأول، وهو تدخل الولايات المتحدة في الحرب، فلقد ظلت الولايات المتحدة تعتنق مبدأ الحياد المشوب بالعطف على قضية الحلفاء، ونصح الرئيس ولسن شعبه باتباع سياسة الحياد بكل دقة وقال: «يجب ألا نتحيز لأحد من الفريقين تفكيرًا وعملاً». ولكن ولسن أعلن الحرب على ألمانيا في رسالته المشهورة بتاريخ ٣ أبريل عام ١٩١٧ ، وأعلن أن غرض الولايات المتحدة من الحرب جعل العالم مكانًا آمنًا للديمقراطية بالقضاء على الرق الحربي الألماني، وإنشاء نظام لإقرار السلام في العالم. ولذلك لم تطلق الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وروسيا اسم الحلفاء وإنما كانت تذكر اسم «الأصدقاء» أو «الشركاء» للدلالة عليهم. وعلى العموم أعطى دخول الولايات المتحدة الحرب قوة لها ، فهي لم تتورط في

الاتفاقات السرية التي عقدت بين الحلفاء من قبل، كما أنها لم تشأ أن تكون طرفًا فيها ، وقد منحها ذلك حرية العمل غير المقيد، فمن حقها أن تخرج من الحرب في أي وقت تشاء بعد أن تطمئن إلى القضاء على الروح العسكرية الألمانية.

وقد يبدو من الغريب أن تقدم الولايات المتحدة على هذه الخطوة خصوصًا أن مبدأ منرو قد رسم لها سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بالمشكلات الأوروبية - فقد نص على ابتعاد الولايات المتحدة عن المنازعات الأوروبية وعن شؤون أوروبا، فسياسة الحياد هي خير وسيلة لضمان سلامة الولايات المتحدة. ولكن ما هي الدوافع التي دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار الدخول في الحرب؟ يمكننا أن نلخص هذه الدوافع في النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: أثار إطلاق حرب الغواصات الألمانية غضب الولايات المتحدة. فتكرر اعتداء الغواصات الألمانية على سفنها التجارية عبر البحار، ورغم الإنذارات المتتالية من جانب الولايات المتحدة، لم تهتم ألمانيا بتلك الإنذارات لأنها كانت تؤمن بأن كسب الحرب يتطلب فرض حصار بحري على الجزر البريطانية لإماتتها جوعًا. وفي عام ١٩١٥ نسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات الإنجليزية لوزيتانيا Lusitania وكانت تقل ١١٠ راكبًا أمريكيًا واحتجت الولايات المتحدة. إلا أن ألمانيا استمرت في سياستها. وقد استاء الرأي العام الأمريكي من حرب الغواصات ومهاجمة السفن التجارية، وقامت الولايات المتحدة بتسليح بواخرها التجارية لمقاومة حرب الغواصات الألمانية، وكان ذلك بطبيعة الحال مقدمة منطقية لدخول الولايات المتحدة

الحرب بسبب الخسائر المادية التي لحقت بها والشلل الذي أصاب تجارتها عبر المحيط.

ثانيًا: أما الدافع الثاني فهو «قضية برقية زيمرمان» ويتلخص هذا الحادث في أن زيمرمان Zimmer Mann مساعد وزير الخارجية الألمانية، أرسل إلى ممثل ألمانيا في المكسيك برقية يقترح فيها على الحكومة المكسيكية الدخول في حلف مع ألمانيا في حالة دخول الأخيرة الحرب ضد الولايات المتحدة في مقابل استرجاع المكسيك للأراضي التي استولت عليها الولايات المتحدة في عام ١٨٤٨، وهي كاليفورنيا ونيومكسيكو. وقد تمكنت مخابرات بريطانيا الاستيلاء على تلك البرقية، وأن تعرف مضمونها وتبلغها إلى الولايات المتحدة التي بدورها أعلنت على الرأي العام الأمريكي الذي أثاره هذا العمل أيما إثارة.

ثالثًا: أقرضت المصارف الأمريكية بريطانيا وفرنسا قروضًا كبيرة لتمويل عملياتها الحربية، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانب هاتين الدولتين ضمانًا لأموالها وحفاظًا على مصالحها.

لقد أفاد دخول الولايات المتحدة الحرب قضية الحلفاء. إذ ساعد في ترجيح كفة الحلفاء على كفة دول وسط أوروبا ومن الناحية العسكرية انقلب ميزان القوى إلى صالح الحلفاء وظهرت نتائج ذلك في ربيع عام ١٩١٨، لأن الولايات المتحدة ألقت في أوروبا بمئات الآلاف من الجنود المزودين بأحدث الأسلحة، كما أن دخول الولايات المتحدة الحرب أحكم الحصار حول ألمانيا، وأنقذ بريطانيا من التسليم بعد أن خسرت عددًا كبيرًا من سفنها وأصبحت عاجزة عن نقل المواد الضرورية اللازمة للحرب.

وعلاوة على ذلك شجع دخول الولايات المتحدة الحرب اشتراك بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو وأورجواي وجمهوريات أمريكا الوسطى في الحرب بجانب الحلفاء. ومن ناحية أخرى استطاعت بريطانيا وفرنسا الحصول على ما تحتاجه من أموال مباشرة من الحكومة الأمريكية بعد أن كانت كل منهما تلجأ إلى المصارف الأمريكية.

أما التطور الثاني وهو قيام الثورة الروسية في مارس عام ١٩١٧ ، فإن الأحوال السائدة في روسيا القيصرية كانت تنذر بالخطر منذ الهزيمة التي تلقتها روسيا على يد اليابان في عام ١٩٠٥. فقد قامت في تلك السنة ثورة تهدف إلى القضاء على الحكم القيصري الفاسد. ولم تكن الحكومة الروسية على وفاق مع الدوما (البرلمان الروسي) منذ إنشائه في عام ١٩٠٦ واستمرت الأزمات بين الحكومة والدوما منذ عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٤ . وفي الوقت الذي وقع فيه وزير الداخلية الروسي قرار إعلان التعبئة العامة في يوليو عام ١٩١٤ قال: «إن الشعب الروسي أنضج للقيام بالثورة أكثر من قيامه بالحرب ضد ألمانيا ولكن لا مفر من القضاء». ولقد تحقق هذا التنبؤ، وفيما يلي أسباب ذلك:

أولاً: سوء الإدارة وانتشار الرشوة وإسناد الوظائف إلى أشخاص ليسوا فوق مستوى الشبهات، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على إدارة الجيش، وعلى تموين المدن الكبرى نظرًا لسوء إجراءات النقل.

ثانيًا: ضعف القيصر نيقولا الثاني وبعده عن الحياة العامة في بلاده ، لم يشعر بما يدور في نفوس الشعب من الثورة على الأوضاع الفاسدة في البلاد، وعلى رأسها القيصر وأفراد حاشيته، وخصوصًا راسبوتين الذي كان يتستر

خلف مسوح رجال الكنيسة لتنفيذ أغراضه الشريرة. واستطاع راسبوتين عن طريق صلته بالإمبراطورة التي كان له عليها تأثير لا يقاوم من التدخل في كل شؤون الدولة صغيرها وكبيرها حتى المسائل العسكرية. وقد أدت هذه الفضائح إلى احتقار الشعب للقيصر وإلى تطلعه للإطاحة بأسرة رومانوف.

ثالثًا: ظهرت قوة المعارضة في روسيا داخل الدوما وخارجه، ففي داخله تكونت كتلة تقدمية طالبت بتشكيل وزارة يرضى عنها الدوما، وتحكم وفق مصالح الشعب. أما في خارج الدوما فقد تمثلت المعارضة في ثلاث كتل اشتراكية هي: الاشتراكية الثورية والمانشفيك[٢] والبولشفيك[٣]. وكان أكثرها تطرفًا كتلة البولشفيك بزعامة لينين، وكانت تؤمن بالقوة كوسيلة للوصول إلى الحكم. وتلتها كتلة المانشفيك وهي ماركسية أيضًا، شأنها في ذلك شأن الكتلة البلشفية، ولكنها أقل منها تطرفًا. أما الكتلة الثالثة وهي «الاشتراكية الثورية» فكانت أكثر الكتل الثلاث اعتدالاً.

وقامت الثورة في ٨ مارس عام ١٩١٨ بمظاهرة قام بها العمال في مدينة بتروجراد لعدم توفر المواد التموينية، وتكونت منظمة تضم العمال والجنود أطلق عليها اسم «سوفيت بتروجراد» وأسفرت الأحداث عن قيام حكومة مؤقتة من الأحرار البورجوازيين والاشتراكيين في ١٤ مارس ١٩١٧ ورفض الجيش تنفيذ أوامر القيصر بإخماد الثورة، ولذلك آثر التنازل عن العرش في ١٥ مارس عام ١٩١٥ لأخيه الدوق ميخائيل الذي لم يلبث أن تنازل بدوره عن العرش بعد ذلك بيومين بعد أن أدرك أن بقاء الأسرة الحاكمة الروسية أمرًا مستحيلاً. فتولت الحكومة المؤقتة كل الصلاحيات في

البلاد برئاسة كيرنسكي حتى يتم تشكيل «الجمعية التأسيسية» التي ستقوم بوضع نظام الحكم الجديد.

أرادت الحكومة المؤقتة برئاسة كيرنسكي الاستمرار في الحرب ولكن الانقلاب الذي قاده لينين زعم البلشفيك، في ٦ نوفمبر عام ١٩١٧ وضع الحكم في يد هؤلاء وتشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين، وتولى تروتسكي منصب وزير الخارجية، وجوزيف ستالين شؤون القوميات. ولقد أثر هذا الانقلاب البلشفي على روسيا تأثيرًا خطيرًا داخليًا وخارجيًا. ففي الداخل استطاع هذا الانقلاب أن يغير نظام المجتمع الرّوسي تغييرًا جذريًا، وأن يقيم الدولة الاشتراكية عن طريق تأميم كل الأراضي الزراعية، وحق العمال في الإشراف على مصانعهم ثم تأميمها بعد ذلك. وأقام لينين اشتراكية روسيا على أساس توطيد ديكتاتورية الطبقة الكادحة فحل الجمعية التأسيسية في يناير عام ١٩١٨، ودعم دستور يوليو من نفس العام سلطة الطبقة الكادحة عندما حدد مؤتمر السوفييت من له حق الانتخاب من المواطنين بالذين يشتغلون بأنفسهم،وبذلك حرمت الطبقة البورجوازية من هذا الحق. وفي الخارج أعلن لينين عزمه على عقد صلح مباشر مع ألمانيا، وأبلغ هذا القرار إلى حلفاء روسيا، وفي ٣ مارس عام ١٩١٨ وقع مع ألمانيا معاهدة برست ليتوفسك Brest Litovsk وقد نصت على ما يلي:

(١) تنازل البلاشفة عن دويلات البلطيق (استونيا وليفونيا وكورلند ولتوانيا) وفنلندا وبولندا، على أن تعطى شعوبها حق اختيار الحكومات التي تروق لها.

(٢) تنازلت روسيا للدولة العثمانية عن باطوم وقارص وأردهان.

(٣) الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهدتها مع ألمانيا.

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن خسرت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأراضي التي تسيطر عليها.

وكان لتوقيع هذه المعاهدة أثر سيء على الحلفاء، ففي الوقت الذي لاحت فيه بوادر النصر بدخول الولايات المتحدة الحرب بجانبهم، أعاد خروج الروسيا من صفوفهم التوازن الذي اختل لغير صالح ألمانيا. فقد خفف خروج روسيا من الحرب عبئًا ثقيلاً عن كاهل ألمانيا، مما يتيح لها فرصة توجيه ضرباتها القوية إلى الميدان الأوروبي الغربي، وأخذت ألمانيا تعد العدة للقضاء على أعدائها قبل وصول القوات الأمريكية. وإذا كانت ألمانيا مصممة على النصر بأي ثمن مهما كانت التضحيات، فإن بريطانيا وفرنسا كانتا لا تقلان عنها تصميمًا، فقد ساعدت الظروف هاتين الدولتين على أن يتولى الحكومة فيهما رجال وصلوا بقوة الاحتمال على النضال، ففي فرنسا وصل كليمنصو إلى الحكم في ١٣ نوفمبر عام ١٩١٧، وأصر على أن يجمع في يديه كل السلطة لمواصلة الحرب. وفي إنجلترا لم يأبه لويد جورج بصيحات المعارضة داخل البرلمان، وكان يؤمن بأن من حقه أن يتخذ ما يشاء من الإجراءات في سبيل كسب الحرب. وفي إيطاليا رغم موقعة كابوريتو - حصل أورلاندو رئيس الوزراء على تأييد العناصر المنادية بالحرب. أما الرئيس ولسن فقد عمل على إنقاذ الحلفاء وتسخير جهود الولايات المتحدة لنصرة الديمقراطيات في العالم.

ورأت دول الوفاق والولايات المتحدة ضرورة توضيح أهداف الحرب لتعرقل بها أهداف ألمانيا التي بدأت بتحقيق برنامج الضم في صلح برست

- ليتوفسك . وفي ١٨ يناير عام ١٩١٨ حدد الرئيس ولسن في رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكي أهداف الولايات المتحدة لإقرار السلام في المستقبل - وهي ما أطلق عليها اسم «المبادئ الأربعة عشر». وقد تضمنت هذه المبادئ أسسًا عامة أهمها: حرية الملاحة في البحار، وتخفيض السلاح على أن يحل محل ذلك إقامة عصبة الأمم لتأمين السلم العالمي، وكذلك القضاء أو التخفيف من القيود الاقتصادية، وكذلك القضاء على المعاهدات السرية بين الدول، وهناك مبادئ خاصة تتعلق بتسوية المشكلات التي سببتها الحرب وهي: إعادة الإلزاس واللورين إلى فرنسا، وتسوية قضايا دول البلقان بالطرق الودية مع مراعاة المصالح القومية كأساس لتلك التسوية، وكذلك الاعتراف باستقلال بلجيكا، وتكوين الدولة البولونية المستقلة على أن يراعى في تشكيلها إيجاد منفذ لها على بحر البلطيق. وكذلك الاعتراف بالقوميات التي كانت تتكون منها الإمبراطورية النمسوية المجرية ككيانات لها حق النمو. ومعنى هذا أن المبادئ الأربعة عشر قد تضمنت حق تقرير المصير كأساس عادل صلح دائم.

وفي ١٠ مارس عام ١٩١٨ قام الألمان بهجوم هائل كانوا قد أعدوا له العدة في غضون الأشهر الأربعة الماضية، فجمعوا خمسين فرقة من خيرة جنودهم وأربعة آلاف مدفع وأطلقوا كمية هائلة من النيران امتدت على جبهة طولها سبعون كيلو مترًا. وأمل لودندورف من وراء هذه المغامرة الكبرى أن يحرز نصرًا حاسمًا يُكْرِه الحلفاء على طلب الصلح، فقد شعر الألمان أن الوقت قد أصبح في جانب الحلفاء بعد أن أخفقت حرب الغواصات المطلقة، وتدفق الجنود الأمريكيون على فرنسا، وتناقصت المواد

الغذائية في دولتي الوسط تناقصًا كبيرًا ينذر بأشد المخاطر. وأحرز الألمان انتصارات أولية، فحطم الجيش البريطاني الخامس وأرغم البريطانيون على التراجع حتى أميان تقريبًا، وكانت مركزًا هامًا لمواصلات الحلفاء، وبدا كأن لودندورف يوشك أن يدرك هدفه في فصل جيوش الحلفاء، ولكن الفرنسيين جاءوا لغوث حليفتهم، وصد التقدم وأنقذت أميان.

ورأى الحلفاء لتنسيق جهودهم وعملياتهم الحربية أن يوحدوا قيادتهم العليا، فعين في ٢٨ مارس المارشال فوش Foch الفرنسي قائدًا أعلى لجميع قوات الحلفاء البرية، وأمكن أن يصد في براعة كبيرة هجومًا ثانيًا قام به الألمان في ٢٩ أبريل بين آراس ويبرس Ypres ضد الخطوط البريطانية التي اضطرت إلى الارتداد اثنى عشر ميلاً. وهجم الألمان هجمة ثالثة في ٢٧ مايو في ساحة شمان دي دام في اتجاه باريس ، وقاموا في ١٥ يوليو بجهد عظيم آخر للاستيلاء على ريمس، وشق طريقهم إلى باريس، ولكن تمكنت جيوش الحلفاء من صدهم. وفي ٨ أغسطس قام البريطانيون بهجوم كبير مفاجئ بالقرب من أميان فانهارت خطوط الألمان، وارتدوا تدريجيًا خلال شهر سبتمبر إلى خط سيجفريد (أطلق عليه الحلفاء خط هندنبرج) وهو الخط الذي بدأ منه الألمان هجومهم الكبير في مارس. ولقد أطلق لودندورف على هجوم يوم ٨ أغسطس «اليوم الأسود» ومنذ تلك المعركة أحس لودندورف أن أمل ألمانيا في الانتصار قد ضاع إلى الأبد. وقد صرَّح بذلك إلى الإمبراطور الألماني الذي أبدى رغبته في إنهاء الحرب وألمانيا مازالت تقف على أقدامها ، قبل أن تخر صريعة.

وفي سبتمبر عام ١٩١٨ شن فوش هجومه العام في الوقت الذي

تحركت فيه الجيوش المتحالفة على طول الجبهات الأخرى في اليونان وبلغاريا والشام والعراق وتهاوت المقاومة في الجبهات البلغارية والعثمانية والنمسوية والألمانية واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة. في ٢٩ سبتمبر عام ١٩١٨ طلب فرديناند ملك بلغاريا عقد هدنة نصت على الشروط التالية:

(١) تسريح الجيش البلغاري في الحال وتسليم أسلحته وعتاده.
(٢) تحتل قوات الحلفاء مراكز استراتيجية معينة داخل بلغاريا فيما عدا العاصمة.
(٣) طرد جميع الألمان من أراضيها.

وفي ١٣ أكتوبر قبلت الدولة العثمانية الشروط التي فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال بعد الضربات القاسية التي كالها لها الحلفاء في سورية والعراق، وبعد احتلال دمشق وحلب. وانهارت قوى إمبراطورية النمسا والمجر قبل خوض المعركة الفاصلة وذلك بسبب تصريحات الرئيس ولسن التي أبدى فيها عطف الولايات المتحدة على تحقيق الأماني القومية للأقليات الخاضعة لحكمها. وبناء على ذلك لم تجد العناصر السلافية واليوغوسلافية والتشيكية التي كانت ممثلة في الجيش النمسوي مصلحة في الدفاع عن كيان الإمبراطورية. وأمام هذا الموقف الخطير لم تجد النمسا مفرًا من طلب الهدنة والتوقيع عليها في فيلاجويستي Villa Guisti في ٣نوفمبر عام ١٩١٨.

واقتنعت ألمانيا الآن أن مواصلة القتال أمر بعيد الاحتمال. فلقد أسر الحلفاء من الجيش الألماني ما يقرب من ربع مليون جندي، وخشي القواد الألمان وعلى رأسهم لودندورف أن ينقلب تقهقرهم المستمر إلى غزو الحلفاء لألمانيا ذاتها، ولذلك تقدمت الحكومة الألمانية في أول أكتوبر عام ١٩١٨ إلى الرئيس ولسن تطلب إليه السعي لعقد مؤتمر للصلح على أساس

النقاط الأربع عشرة التي سبق له أن أعلنها في خطابه لمجلس الشيوخ في يناير من العام نفسه ورأت الحكومة الألمانية فيها منفذًا للخلاص من مأزقها الحرج. وأظهر الرئيس ولسن ترددًا في التفاوض لعقد الهدنة مع حكومة ألمانيا طالما ظل القيصر وليم الثاني جالسًا على العرش، فأبدى الألمان استعدادهم لعزله، وانتشرت الثورة في مختلف المدن الألمانية وقام الشعب الذي أضناه الجوع وأسقعه الشقاء وأفزعته هزيمة جيوشه وكثرة أسراه، وانسحاب أنصاره ، مطالبًا بعقد الصلح فورًا، فأكره القيصر وولى عهده على أن يلوذا بالفرار إلى هولندا في ٩ نوفمبر عام ١٩١٨. ونودي بالجمهورية في اليوم نفسه في برلين واختير زعيم الاشتراكيين فردريك إيبرت وكان يعمل في بادئ حياته سروجيًا، رئيسًا للحكومة الجديدة.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ وقعت ألمانيا الهدنة مع ممثلي الحلفاء بغابة كومبيين Compegne Forest ومن أهم شروطها جلاء الجنود الألمان خلال خمسة عشر يومًا عن جميع الأراضي التي يحتلونها في بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وكذلك عن الإلزاس ، والانسحاب إلى ما وراء الضفة الشرقيّة لنهر الراين، على أن يحتل جنود الحلفاء تلك الرقعة من الأراضي الألمانية كما اشترط الحلفاء أن تسلمهم ألمانيا الجانب الأكبر من أسطولها الحربي وجميع غواصاتها، والقدر الأكبر من أسلحتها ومهماتها الحربية، وأن تطلق سراح جميع الأسرى من جنود الحلفاء الذين وقعوا في قبضتها، وأن تضع جميع خطوط سككها الحديدية الواقعة على الضفة اليسرى للراين تحت تصرف الحلفاء، وإلغاء معاهدتي برست - ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدتهما ألمانيا مع روسيا ورومانيا.

الحواشي

(١) نص الاتفاق الودي على أن تطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر مقابل إطلاق حرية فرنسا في العمل في مراكش، على أن تحتفظ الدولتان بالساحل الشمالي الغربي لمراكش لإسبانيا. ووقعت في أكتوبر عام ١٩٠٤ معاهدة بين إسبانيا وفرنسا بهذا الخصوص، وتعترف فيها إسبانيا بمركز فرنسا الخاص في مراكش في نظير وضع يدها على شمال غربي مراكش أو ما يسمى بمنطقة الريف..

(٢) حزب الأقلية.

(٣) حزب الأغلبية.

الفصل الثامن

أوروبا وصناعة السلام

الفصل الثامن

أوروبا وصناعة السلام

اختار الحلفاء المنتصرون باريس وضاحيتها فرساي مكانًا لعقد مؤتمر الصلح بهدف الوصول إلى تسوية تراب الصدوع المتداعية، وتضمد الجروح الدامية وتوطد دعائم الرخاء والاستقرار في ربوع العالم، واجتمع ممثلو الدول في ١٨ يناير عام ١٩١٩ لوضع شروط الصلح وكان بينهم متحدثون رسميون لا للحلفاء والكبار وللدولِ التي انضمت إليهام فيما بعد فحسب، بل لتلك الدول اِلتي قطعت في المراحل المتأخرة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الأعداء كذلك، وهي بوليفيا وأكوادور وبيرو وأورجواي. أما الصين وسيام فقد دخلتا ضمن دول الحلفاء المحاربة نظرًا لإعلانهما الحرب في آخر لحظة. واستبعدت دول الأعداء التي خرجت من النزاع، ولذلك أمليت كل المعاهدات عدا معاهدة لوزان مع تركيا في عام ١٩٢٣ ، ولم يتفاوض فيها.

واختار المؤتمر رئيسًا له وهو كليمنصو رئيس وزراء فرنسا، وكان من المتعذر على المؤتمرين جميعًا الوصول إلى قرارات سريعة لكثرة عددهم وتضارب مصالح دولهم. ولذلك سرعان ما انتهى الأمر إلى تركيز العمل في أيدي «الثلاثة الكبار» وهكذا كان توجيه التسوية وخطوطها الرئيسية من وضع الثلاثة الكبار: ولسن رئيس الولايات المتحدة. وجورج كليمنصو، ودافيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، وكانت اليابان وإيطاليا في البداية ضمن الدائرة الداخلية للدولة الرئيسية، ولكن سرعان ما تغيبتا عن الاجتماعات وكانت أهداف ولسن الرئيسية هي ضمان تطبيق المبادئ العامة

التي أعلن ضرورتها لإقامة صلح عادل وإنشاء عصبة الأمم. ولبلوغ اتفاق عام بشأن العصبة اضطر ولسن إلى قبول أنصاف الحلول في تطبيق المبادئ العامة بشأن التسوية الإقليمية، وعزى نفسه بفكرة أن الأجزاء التي لم يرض عنها في التسوية الإقليمية والسياسية كان من الممكن تحسينها في الوقت المناسب على غير عجلة، وبواسطة عمل العصبة كأداة للتوفيق والتعديل السلمي. فكانت التسوية الفعلية نتيجة سلسلة من المساومات والتوفيقات بين رغبات ولسن الخيالية الغايات وأن تكن عميقة الفكرة في كثير من الأحيان وبين مطالب كليمنصو الوطنية العنيفة الواقعية ، وبين أهداف لويد جورج غير المستقرة والنهازة للفرص نوعًا.

وقدم في ٥ مايو ١٩١٩ في اجتماع عام حضره ممثلو الدول المتحالفة مشروع تحضيري لمعاهدة الصلح قبله المؤتمر في جملته بعد مناقشات كثيرة. وفي اليوم التالي قدم هذا المشروع للوفد الألماني. ولكن لم يسمح له بالمناقشة وإنما أذن له بأن يقدم مذكرة واحدة مكتوبة يدلي فيها برأيه في ذلك المشروع. وحينما اطلع الألمان على المعاهدة ارتفعت أصواتهم إلى عنان السماء استنكارًا لقسوتها البالغة واحتجوا بأنها ستقضى على كل أمل لهم في مستقبل كريم، وأنها تنطوي على استعبادهم ردحًا طويلاً من الدهر. بيد أنهم اضطروا في النهاية إلى قبولها صاغرين. ففي الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩١٩ ذكرى مرور خمس سنوات على حادث سراييفو، وقع مندوبهم معاهدة الصلح في بهو المرايا التاريخي بقصر فرساي وهو نفس البهو الذي شهد في ١٨ يناير عام ١٨٧١ مولد الإمبراطورية الألمانية. وشرب الألمان كأس الذل والهوان حتى الثمالة «فلم يسمح لمندوبيهم حتى بالجلوس على

مائدة الصلح، بل دخلا القاعة وخرجا منها مخروسين كما يخرس المجرمون المقدمون للمحاكمة. وقد ولدت هذه المعاملة غير الكريمة مرارة في نفوس الألمان بعيدة الغور شديدة الأخطار. واعتقدوا بأن هذا «الصلح المفروض» الذي أكره مندوباهم على مهره بتوقيعهما ليس بملزم لألمانيا من الوجهة الأدبية.

ولقد تمت تسوية مشكلات الحرب في معاهدات عدة هي : معاهدة فرساي (٢٨ يونيو ١٩١٩) مع ألمانيا، ومعاهدة سان جرمان (١٠ سبتمبر ١٩١٩) مع النمسا، ومعاهدة نويي (٢٧ نوفمبر ١٩١٩) مع بلغاريا، ومعاهدة تريانون (٤ يونيو ١٩٢٠) مع المجر، ومعاهدة سفر (أغسطس ١٩٢٠) مع تركيا. ووقعت معاهدة الصلح الأخيرة مع تركيا في ٢٣ يوليو عام ١٩٢٣ في لوزان، وببدء تنفيذ هذه المعاهدة في ٦ أغسطس عام ١٩٢٤ تقرر السلام من الوجهة الرسمية في مشارق الأرض ومغاربها، وينبغي علينا في هذا المجال أن نبين أثر تلك المعاهدات وأهم ما نصت عليه على النحو التالي:

أولاً: خسرت ألمانيا جزءًا من سكانها ومساحة واسعة من الأرض كانت من نصيب أعدائها أو لخلق دول أوروبية جديدة، وانتزعت فرنسا منها الإلزاس واللورين وبلجيكا، أوبن ومالميدي ، وأخذت بولونيا بوسنانيا وبوميرانيا لتطل على بحر البلطيق، ومنحت كذلك مدينة دانتزج على هذا البحر لتكون منفذًا لها ، واعتبرت مدينة حرة. وأخذت الدانمرك أيضًا شمال شلزفيج. وخسرت ألمانيا جزءًا من سيليزيا بناء على استفتاء سكانها.

ثانـيًا: فرض على ألمانيا دفع تعويضات عن الخسائر التي منى بها الحلفاء ولكن معاهدة الصلح لم تحدد مقدارها بسبب اختلاف وجهات نظر الدول المتحالفة بشأنها. ولما لم تصل الأطراف المعنية بالأمر إلى حل لهذا الموضوع لم تحدد قيمة التعويضات في معاهدة فرساي وتركت هذه المسألة إلى مفاوضات مقبلة، وانعقدت مؤتمرات متعددة للوصول إلى مبلغ معين تستطيع ألمانيا دفعه دون إرهاق ويتفق في نفس الوقت مع مصالح الحلفاء وفي ١٦ يونيه عام ١٩٢٢ قرر مؤتمر عقد في لوزان أن تدفع ألمانيا مبلغ ألف مليون جنيه دفعة أولى، وأن تسلم للحلفاء سفنًا بدل سفنها التي أغرقت زمن الحرب ، وأن تسلم لفرنسا مقادير كبيرة من الفحم لتعويضها عن التخريب الذي لحق بمناجم فحمها.

ثالـثًا: تولى الحلفاء احتلال منطقة الراين لمدة ١٥ سنة، ضمانًا لتنفيذ ألمانيا ما فرض عليها من شروط، مثل دفع التعويضات ونزع السلاح ، على أن تنسحب قوات الحلفاء تدريجيًا وبصورة جزئية كل خمسة أعوام.

رابعًا: تحديد قوة ألمانيا بما لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ جندي يتم جمعهم عن طريق التطوع بعد إلغاء التجنيد الإجباري، على ألا يزود هذا الجيش بأسلحة ثقيلة أو بسلاح للطيران.

خامسًا: نزع سلاح الضفة اليسرى لنهر الراين، وكذلك منطقة أخرى تمتد على الضفة اليمنى لهذا النهر بطول ٥٠ كيلو مترًا، تأمينًا لسلامة فرنسا وبلجيكا.

هذا بالنسبة لألمانيا، أما بالنسبة لإمبراطورية النمسا والمجر، فقد خسرت أجزاء واسعة من أراضيها، فانسلخت عنها بولونيا النمسوية

وضـمت إلى الدولـة البولونـية الجديـدة، كمـا انتزعـت مـنها بولونيا أقالـيم ترانسـلفانيا والـبوكوفين. وكذلك ضـمت يوغوسلافيا أجزاء أخرى. وبذلك تضـاءل حجـم النمسا وقل عدد سكانها بحيث أصبح لا يزيد عن ستة ملايين نسـمة. وفقـد المجريون ثلثي أراضيهم. وكان اختفاء الإمبراطورية النمسوية مـن أبـرز نـتائج الحـرب العالمـية الأولى. وهكـذا عجلـت الدعـوة باستقلال القومـيات إلى تفكـك إمـبراطورية النمسـا والمجـر. فظهرت دولة يوغوسلافيا الـتي تكونـت مـن الصـرب والبوسـنة والهرسـك ودالماشـيا والجـبل الأسـود وكرواتـيا. وظهـرت كذلـك تشيكوسـلوفاكيا عـن طـريق سـلخ بوهيمـيا ومورافيا وسيليزيا النمسوية وأجزاء من النمسا السفلي، ولكنها لم تكن دولة متجانسـة العنصـر. وعـلاوة عـلى ذلـك تنازلـت النمسـا لإيطاليا عن تريستا واستريا والتيرول وممر برنار الاستراتيجي.

أمـا بالنسـبة للدولـة العثمانـية فقـد حـددت معـاهدة «سـفر» مصيرها وجعلـتها دولـة آسـيوية فحسـب، ولـيس لهـا في الشـاطئ الأوروبـي سـوى القسـطنطينية ومـا يحيط بها من أراضي. أما شبه جزيرة الأناضول فلم تصبح خالصـة للأتـراك ، فـأعلن الحلفـاء اسـتقلال أرمينـيا دون بـيان لحدودهـا. وكذلـك وضـعت إيطالـيا يدهـا عـلى منطقة في جنوب شبه جزيرة الأناضول في أضـاليا. كمـا وضـعت سـورية ولبـنان تحـت الانـتداب الفرنسي والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني وذلك بمقتضى اتفاقية سان ريمـو، ووقـع معـاهدة «سـفر» السـلطان العـثماني، ولكـن الحكومـة القومية بـزعامة مصـطفى كمـال أتـاتورك رفضـت الـتفريط في أي جزء من الأراضي التركـية، وأعـاد بـناء الجـيش التركي وهزم اليونان، واتجه الجيش التركي بعد

هذا النصر تجاه القسطنطينية التي كان الجنود الإنجليز يحتلونها. ولكن مصطفى كمال أصدر أوامره بوقف الزحف ثم أبرمت هدنة بين الدولتين مهدت الطريق لعقد مؤتمر صلح عام في لوزان. وفي يوليو عام ١٩٢٣ وقعت معاهدة الصلح في لوزان بين دول الحلفاء وتركيا، وبمقتضاها مدت حدود تركيا الأوروبية إلى ما بعد أدرنة بقليل. واعترف الحلفاء بملكية الأتراك للقسطنطينية وتراقيا الشرقية، وألغيت أحكام معاهدة سفر المتعلقة بفرض غرامة حربية ونزع سلاح الجيش التركي. ولكن قبلت الحكومةِ التركية تجريد المضايق من أية تحصينات، وجعلها مفتوحة في وجه جميع السفن. وكانت الحركة الكمالية قد تخلت عن فكرة الإمبراطورية الإسلامية، وأخذت بالمبدأ الحديث الذي ينادي بحق كل شعب في تقرير مصيره، وإقامة نظام الحكم الذي يراه صالحًا. فقبلت تركيا التنازل عن كل دعوى لها في السيطرة على الأراضي التي تقطنها الشعوب العربية. ومعاهدة لوزان هذه هي الاتفاقية الوحيدة - من بين جميع معاهدات الصلح- التي قبلها جميع الأطراف معاهدة صحيحة ملزمة لهم، والتي لم تعدل إلا بعد ثلاث عشرة عامًا، وبعد أن وافقت الدول المبرمة لها عَنْ رضا واختيار على تعديلها.

أما بلغاريا، فلم تفقد الكثير من أراضيها حيث أعيدت إلى حدودها التي كانت عليها في عام ١٩١٤، على أساس أنها خسرت الكثير من الأراضي في الحرب البلقانية الثانية عام ١٩١٣. وكانت الخسارة الوحيدة التي نزلت بها هي تنازلها عن تراقيا الغربية لليونان. وقد أصبح توسع اليونان حائلاً بينها وبين الوصول إلى بحر إيجة، لإيجاد منفذ لها على البحر.

ولقد انتقدت هذه التسوية ، خصوصًا ذلك الجزء منها المتضمن في معاهدة فرساي، المعقودة مع ألمانيا لكونها مجموعة موقعة من الأغراض المتضاربة، ولكن لم يكن هذا بالضرورة هو أسوأ ما فيها. لأي غرض آخر كان عقد مثل هذا المؤتمر الدولي العظيم إن لم يكن لإيجاد أعلى قدر مشترك من الاتفاق بين الدول التي تضاربت أهدافها ومصالحها من نواح كثيرة؟ لو أن مبادئ ولسن العامة طبقت دائمًا لكان لها نتائج مهلكة ومخيفة في كثير من الحالات ولكن مكانته الشخصية العظيمة ومثابرته أفلحتا في بث نظرة أوسع وأكثر دوامًا في التدابير، ولو لم تعتدلِ المطالب المتطرفة لكليمنصو ولويد جورج لأنتجت صلحًا مؤديًا إلى حرب أخرى بعد فترة قصيرة، لكنها أفلحت في تذكير ولسن بحقائق السياسة الأوروبية المتضاربة.

ومن ناحية أخرى كانت محاولات إجبار ألمانيا على قبول ما سمى «مادة مجرمي الحرب» هي محاولات غير واقعية بالمرة. فلا يمكن خلق الشعور بالمسؤولية الأدبية بمجرد تضمين نص منها في وثيقة كان ممثلو ألمانيا مرغمين على توقيعها. وأما طلب تعويضات عن خسائر الحرب التي ألحقتها الجيوش الألمانية، وهو الطلب الذي ارتكز على ذلك النص، فقد حدد بأرقام من محض الخيال دون اعتبار جدي لطرق تمكين ألمانيا اقتصاديًا من سداد هذا المال، وتمكين الحلفاء من استلامه لم يحدد في المعاهدة رقم للتعويضات رغم أن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا تقدمت بمطالب ضخمة وتكونت لجنة للتعويضات لتحديد المبلغ المطلوب ولترتيب وسائل الدفع ومواعيده وبهذه الطريقة أرجئ النظر في المصاحب التي لم يمكن تجنبها، فأصبحت في العقد الثاني منبعًا متجددًا للكراهية الراسخة، وأيًا كان الأمر فإن صورًا أخرى من

التعويضات انتزعت في الحال، فحرمت ألمانيا من كل ممتلكاتها الاستعمارية ومن معظم أسطولها، ومن الجزء الأكبر من بحريتها التجارية، ومن ممتلكات المواطنين الألمان في الخارج، فثقب الملاحون الألمان معظم سفن الأسطول الراسية في سكابافلو لإغراقها. وحرم التجنيد الإجباري في ألمانيا، وحدد جيشها بمائة ألف جندي، وحرم عليها تملك مدفعية ثقيلة، أو طائرات، أو غواصات، ولم يكن بوسعها لعدة سنوات بعد الحرب أن تبنى مثل هذه الأسلحة بأي كيفية ، ولما جاء الوقت الذي استطاعت فيه ذلك، كانت هناك طرق كثيرة لتفادي رقابة لجان نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، لما كان قد فرض عليها أن يكون جيشها الصغير مكونًا بالتطوع، وأن يكون جيشًا محترفًا، ظلت طائفة الضباط ذات قوة مصونة وأبيح لها أن تضع الخطط لتحقيق النمو السريع للقوة الألمانية المحاربة بأسرع ما يمكن. فكانت هذه المجموعة الكاملة من الإجراءات التأديبية والتعويضية سيئة الوضع وغير ممكنة التنفيذ. فقد أفادت في تكتل السخط الألماني القومي دون اتخاذ ضمانات محكمة ضد قدرته على التعبير العملي عن السخط.

ومن بين الانتقادات الأخرى أن التسوية التي اتخذت المبادئ الأربعة عشر أساسًا لحلول عادلة ، والتي اعترفت بحق تقرير المصير لكل الشعوب، والتي نجحت في تخليص عدد كبير منها من نير الحكم الأجنبي مثل البولونيين الذين تحرروا من سيطرة روسيا وبروسيا والنمسا، والتشيكيين واليوغوسلافيين من النمسا، والإلزاسيين واللوريين والدانمَركيين من ألمانيا، وقد وضعت شعوبًا أخرى كأقليات قومية جديدة. أي أنها قد تخلصت من مشكلة قديمة بخلق مشكلة جديدة من نفس النوع. ومثال ذلك

تشيكوسلوفاكيا التي ضمت أقليات ألمانية بلغ عددها ثلاثة ملايين نسمة،وأقلية مجرية وصل تعدادها إلى ٧٠٠,٠٠٠ مجري. وكذلك الحال في بولندا التي اشتملت على مليونين من الألمان وثلاثة ملايين من الروتينيين. كما ضمت إيطاليا عناصر من السلوفيين. ونلحظ في يوغوسلافيا كذلك أقليات مجرية وأقليات بلغارية. وهكذا نجد أن تسوية عام ١٩١٩ كانت بعيدة عن الكمال، ولكننا نرى أنه كان للضرورات السياسية أهمية في بعض الأحيان تفوق حقوق القوميات، فإذا سمح مثلاً للألمان الذين يعيشون في السوديت، والألمان الموجودين في النمسا بالانضمام إلى ألمانيا لأصبحت بعد الحرب أقوى منها قبلها.

ولكن إذا كانت هناك ضرورات دعت إلى تجاهل حقوق بعض القوميات في أوروبا تدعيمًا للسلام والأمن في أوروبا فما هي الضرورات التي حتمت على هذه الدول تجاهل القومية العربية تجاهلاً يكاد يكون تامًا. فلم يكن تجاهلها بطبيعة الحال راجعًا إلى دوافع تتعلق بالسلام والأمن أو أي شيء آخر سوى تحقيق المطامع الاستعمارية على حساب العرب الذين كانوا بالأمس القريب حلفاء بريطانيا لقد حصلت كل الدول المنتصرة الكبرى ومن يدور في فلكها من الدول الصغرى على ما أسمته حقوقًا ، فيما عدا العرب، فقد مزقوا شرَّ ممزق. فلقد ابتدع ميثاق عصبة الأمم نظامًا أطلق عليه نظام الانتداب ويقضي بأن الأقطار التي سلخت من ألمانيا وتركيا، والتي لا تستطيع شعوبها حكم نفسها، يجب «أن توضع تحت إدارة بعض الدول العريقة في مضمار الحضارة» والحقيقة أن دول الحلفاء اتخذت من هذا النظام الجديد ستارًا لتخفي وراءه مطامعها الاستعمارية القديمة، وقسمت

الانتدابات إلى ثلاثة أنواع رتبت تبعًا لمرحلة رقي السكان ودرجة حضارتهم في البلاد التي أخضعت للانتداب ، فوضعت في القسم الأول البلاد العربية التي كانت تكون جزءًا من الدولة العثمانية. وحددت وظيفة الدولة المنتدبة لإدارة كل منطقة من هذه المناطق «بأن تقدم له المشورة والمساعدات الإدارية... إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه ذلك القطر إدارة شؤونه بنفسه ، بحيث ينبغي أن يكون لرغبات الشعب الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة. ولم تكن بريطانيا وفرنسا أمينتين في تنفيذهما لهذا النظام على البلاد العربية، واندلعت ثورات عديدة في فلسطين وفي سورية وفي العراق أبانت عن كراهية العرب العميقة لهذا النظام الاستعماري الجديد، وللدولتين المنتدبتين.

ولكن أفضل ما اشتملت عليه تسويات ما بعد الحرب هو ميثاق عصبة الأمم الذي بذل الرئيس ولسن جهدًا كبيرًا لإخراجه إلى حيز الوجود. لقد بذل ولسن كل نشاطه لإنشاء سلم جديد، وقرر الذهاب إلى مؤتمر السلام بنفسه كصديق للإنسانية كبير الأمل في إقناع أوروبا بصلح عادل قائم على أساس عصبة من الشعوب الديمقراطية المحبة للسلام. وفي الواقع كانت فكرة عصبة الأمم ممتلكة زمام الرئيس الأمريكي، وكلف مساعده هاوس بوضع ميثاق أو عهد لها ولقد تجلت في الميثاق الذي وضعه هاوس المثل العليا الأخلاقية. وتوضح مقدمة المشروع الذي وضعه هاوس «أن الحضارة الحالية قد فشلت لعدم وجود نظام تخضع له الشعوب جميعًا. ولأن الرأي العام في العالم قد وافق على كثير من المسائل غير الأخلاقية ولذا فغاية الشعوب التي توافق على هذا الميثاق تكوين عصبة أمم في العالم مرماها السلام والطمأنينة

والتقدم والحكومة المنظمة، وعلى ممثلي الدول من رجال السياسة ألا يقوموا بعمل سياسي يخالف الصدق والشرف، وألا يؤيدوا من أعمال الماضي ما خلا من الأخلاق الفاضلة».

ولقد أمر لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا على ألا تضع دستور عصبة الأمم إلا لجنة عالمية ، وبذا استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام الذي يضم الدول الكبرى ، وأصر لويد جورج وكليمنصو على ضرورة إشراك الدول الصغرى في وضع ذلك المشروع، هذا في الوقت الذي رفضا فيه بقوة إشراك الدول الصغرى في مؤتمر السلام. واضطر ولسن في النهاية إلى أن يوافق على أن تتكون اللجنة التي تضع المشروع من ممثلين اثنين لكل من الدول الكبرى، وممثل واحد لكل من خمس دول صغرى زيدوا فيما بعد إلى تسع، وطلب ولسن أن ينضم هو ومساعده هاوس إلى هذه اللجنة كممثلين للولايات المتحدة. ورأس ولسن هذه اللجنة، ولكن رئيسى حكومتي بريطانيا وفرنسا لم يشتركا فيها اشتراكًا فعليًا. وأوضحت المناقشات التي دارت بين أعضاء اللجنة على اختلاف الدول في فهمها للعصبة، وما يجب أن تكون وظائفها ، وكيف يكون تشكيلها، ومدى صلتها بضمان السلام الذي سينشئه مؤتمر فرساي.

ونظرًا لحرص ولسن الشديد على الحصول على موافقة الدول الأعضاء في مؤتمر السلام على ضم ميثاق العصبة إلى معاهدة فرساي، بينما كانت تلك الدول تصر على فصل الاثنين عن بعضهما، أكثر من استرضاء المنتصرين إلى درجة تنافت مع بعض المبادئ والنقط التي نادى بها من قبل. ولذا لم يرض أوروبا ولا أمريكا بل أصبح مكروهًا في كثير من دول أوروبا.

ولكن بالرغم من ذلك نجح ولسن في إنشاء عصبة الأمم، وفي إقناع دول أوروبا الكبرى بالاعتراف بمبدأ منرو، وكان هذا المبدأ قبل ذلك الوقت مجرد تعبير عن سياسة أعلنتها الولايات المتحدة من جانبها وحدها. وكان ولسن يرى أن العصبة ما هي إلا نظرية منرو مكبرة فالعصبة ستؤدي إلى العالم كله خدمات كبيرة مثلما تؤدي نظرية منرو للولايات المتحدة وخصص القسم الأول من معاهدة فرساي لميثاق عصبة الأمم.

ورغم الآمال الكبيرة التي علقت على قيام عصبة الأمم فإنها بحكم تكوينها لم تكن قادرة على حفظ السلام. فالولايات المتحدة صاحبة فكرة إنشاء العصبة لم تشترك في عضويتها. وفيما يلي بعض الأسباب التي منعت الولايات المتحدة من الاشتراك في العصبة وهي:

(١) أن العصبة كانت تمثل مجموعة الدول المنتصرة ومن يدور في فلكها، كما أنها كانت أوروبية الصفة، ولم تكن تمثل دول العالم تمثيلاً حقيقيًا.

(٢) اعترض الشيوخ الأمريكيون الذين ينتسبون إلى أصل أيرلندي أو ألماني على نص المادة العاشرة من الميثاق وكانت تتضمن سلامة أراضي أعضاء العصبة ورفضوا الإبقاء على مادة تتضمن تفوق بريطانيا، فالإمبراطورية البريطانية لها خمسة أصوات، وللولايات المتحدة صوت واحد، وما كان هذا يرضى شيوخ الولايات المتحدة، لانه مهما قيل عن استقلال كندا وجنوب أفريقيا واستراليا ونيوزيلندا فهي جميعًا أعضاء في الإمبراطورية البريطانية لا جدال في ذلك. وعلاوة على ذلك كان الأمريكيون يميلون إلى اتباع سياسة العزلة من جديد والاهتمام بشؤونهم الخاصة.

(٣) لم تمثل العصبة سوى أربع وأربعين دولة معظمها أوروبية وظلت روسيا بعيدة عنها رغم أنها لم تكن من الدول الأعداء. كذلك أبعدت ألمانيا وتركيا وحلفائهما بحجة أنهم لم يبلغوا بعد مرتبة النضوج السياسي من الناحية الدولية.

وهكذا نفذت المعاهدة والعصبة دون اشتراك الولايات المتحدة. ولقد اتصل اسم عصبة الأمم باسم الرئيس ولسن، فجاء امتناع الولايات المتحدة عن الانضمام إليها ضربة كبيرة لنفوذ العصَبة ومستقبلها. والمسؤول عن قتل العصبة ولسن نفسه إلى حد ما لأنه لم يتصرف التصرف المناسب لإنجاح المشروع، ولعدم اعتداله ولعدم مرونته في قبول بعض التعديلات التي أشير بها عليه. وجانب من المسئولية يقع على مجلس الشيوخ الذي طالب بإدخال تعديلات كبيرة أفقدت مشروع العصبة قيمته. وربما كان من أسباب فشل ولسن أنه لم يبين للشعب الأمريكي حقيقة الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تدخل الحرب، وهي أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في منع ألمانيا من قهر أوروبا والسيطرة على الأطلنطي والاتحاد مع اليابان في المحيط الهادي، ولكن «ولسن» جعل لأسباب دخول الولايات المتحدة صفة شرعية أخلاقية، وقال أن أمريكا دخلت الحرب لجعل العالم مكانًا آمنًا للديمقراطية. وهكذا أصبحت العصبة لا تضم كل الدول الكبرى، فلم تنعم بنفوذ سياسي كبير، وفقدت مظهر العالمية أهم مظهر لها. وإذا كانت الولايات المتحدة لم توافق على العصبة، فإنها لم تقبل أيضًا معاهدة فرساي، واضطرت إلى عقد معاهدة منفردة مع ألمانيا في ٢٥ أغسطس عام ١٩٢١.

وقد تضمن ميثاق عصبة الأمم بعض الأهداف التالية:

(١) الامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية المشكلات القائمة بين الدول
(٢) عدم عقد اتفاقات سرية.
(٣) تأمين حرية النقل والتجارة بين الدول.
(٤) تعمل الدول الكبرى المنتدبة (طبقًا لنظام الانتداب) على رقى مجتمعات الدول المتخلفة.
(٥) الدعوة إلى رفع مستوى العامل ورفع الاستبداد عنه وإعطائه حدًا أدنى من الأجور يجعله قادرًا على الحياة الكريمة.

كما نص الميثاق على أن تتألف العصبة من الدول المستقلة استقلالاً تامًا، والتي تستطيع أن تقدم ضمانات وافية على نواياها السلمية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وكذلك قرر ألا يسمح للروسيا والمكسيك بدخول العصبة إلا بعد إقامتهما نظم حكم مستقرة. وقرر الميثاق تشكيل العصبة من هيئتين رئيسيتين إلى جانب السكرتارية هما: الجمعية العمومية ومجلس العصبة[1]. وأقام الميثاق أيضًا «المحكمة الدائمة للعدل الدولي» ويطلق عليها عادة «محكمة العدل الدولية». للنظر والفصل في أي نزاع ذي صفة دولية يروم طرفاه عرضه عليها، ولتقديم آراء استشارية في الشؤون التي يحيلها إليها مجلس العصبة أو الجمعية العمومية. وكانت هذه المحكمة الدولية تتألف من خمسة عشر قاضيًا تختارهم عصبة الأمم من بين قائمة مرشحين تقدم الدول الأعضاء أسماءهم. وأنشأت معاهدة فرساي أيضًا منظمة دولية للعمل ألحقت بالعصبة واستهدفت هذه المنظمة العمل على تحسين أحوال العمال في جميع أنحاء العالم والنظر لهم بشروط عادلة.

(١) انظر الملحق الخاص ببعض نصوص ميثاق عصبة الأمم، بنهاية هذا القسم.

وعقدت عصبة الأمم اجتماعها الأول بجنيف في نوفمبر ١٩٢٠، وحضر هذا الاجتماع ممثلو اثنين وأربعين دولة. ولكن اطرد عدد الدول الأعضاء ازديادًا حتى بلغ ستين دولة عام ١٩٣٤، وسمح لألمانيا وحليفاتها السابقات بالانضمام إلى العصبة، وأعطيت ألمانيا عند انضمامها عام ١٩٢٦ كرسيًا دائمًا في مجلس العصبة، وهو الكرسي الذي ظل شاغرًا لعدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة. وفي عام ١٩٢٢ زيد عدد الكراسي غير الدائمة من أربعة إلى ستة نتيجة لضغط الدول الأعضاء الصغرى، ثم زيد هذا العدد إلى تسعة كراسي دائمة في عام ١٩٢٦. ولقدَ تمكنت العصبة في بدء حياتها من حل بعض المشكلات التي هددت السلام بين بعض الدول الصغرى، ولكن لوحظ أن نفوذ العصبة كان ضئيلاً في الخلافات التي نشبت بين بعض الدول الكبرى. وفي حقيقة الأمر أن ضعف العصبة لم يكن ناجمًا عن نقص تنظيمها، أو خلل في صرحها، وإنما رجع إلى حد كبير إلى عدم ولاء الدول الكبرى لتعهداتها ورغبتها في اتخاذ عصبة الأمم وسيلة لتحقيق مراميها السياسية.

وبعد أن استعرضنا جوانب التسوية وما وجه إليها من نقد ، ننتقل إلى مناقشة النتائج والتغيرات الهامة التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى، ومما لا شك فيه أن الحرب قد غيرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا بصفة خاصة وفي العالم بصفة عامة. فبالنسبة للتغييرات الاجتماعية، كانت أهم نتيجة للحرب على المجتمع هي قوة العاطفة والانفعالات الوطنية التي لم تكن مبادئ تقرير المصير القومي المطبقة في التسوية سوى صدى لها. تكاتفت التعبئات والخسائر الضخمة والانفعالات الشديدة، والضغط

المتواصل للمجهود الحربي الثقيل الحمل، ومشاطرة أحزان الهزيمة وأفراح النصر، على حصر أذهان البشر في مسائل العزة القومية والحمية الوطنية. كان العدو في كل بلد يوصف بالوحشية والاستهتار واستحقاق الكراهية التامة. وثبت منذ البداية أن الحركة القومية كانت عاملاً أقوى بكثير من الحركة الاشتراكية، ولقد آزرت الأحزاب الاشتراكية حكوماتها البرلمانية في كل بلد في عام ١٩١٤ وصوتت مؤيدة التعبئة واعتمادات الحرب. أما حركات الاضطراب والتخريب طلبًا للسلم فلم تشل الحرب إلا في روسيا مؤخرًا. فانحصرت مقاومة مجهود الحرب في أفراد قلائل من الاشتراكيين أو أنصار السلام، ولكن أصبحت الاشتراكية اشتراكية وطنية أساسًا وبقى دائمًا طوال السنوات التالية بأشكال أخرى عدة تحالف أقوى حركتين في العالم الحديث. فإن انتصار الجماعة المتطرفة في روسيا عام ١٩١٧ وسَّع الانفصال في صفوف الاشتراكيين وأدامه، ولم يكن الاشتراكيون البرلمانيون أكثر قدرة على قبول أساليب البلشفية منهم على قبول دعاوى الماركسية من حزب الطبقات، والحفاظ عليها، ومن هنا افترقت الشيوعية والاشتراكية، ولو أن توضيح هذا الخلاف وزيادته استغرقا أحداث العقد التالي.

واقترن تعزيز الوطنية واللون الوطني من الاشتراكية بما يمكن تسميته «تأميم رأس المال». فقد أصبح من واجب كل حكومة أن تمارس قدرًا عظيمًا من التوجيه والرقابة على مجموع الحياة الاقتصادية في بلدها. فأصبح من الواجب مراقبة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، وتخطيط الإنتاج الزراعي والصناعي أو توجيههما لسد مطالب التعبئة والإمداد الحربي. وكان لابد من ضغط إنتاج السلع المدنية والكمالية، ومن توفير الخامات

وتوجيه القوى العاملة في كل أمة من الرجال (من النساء كذلك بدرجة متزايدة) وأصبح الرأسماليون الذين أثروا من أزمات قلة المواد والذين كسبوا الكثير من الحرب مكروهين كراهية مرة لكونهم «مستغلين» ، وعملت الزيادة المستمرة في أعباء الضرائب على تقريب مستويات الدخول وعلى وضع سلطة ضخمة جديدة في أيدي الحكومات، لتحقيق هذه الأغراض جميعًا ولتوزيع المواد الغذائية بالبطاقات ومراقبة الأسعار أقامت كل حكومة أجهزة جلبت عليها مزيدًا من المشكلات الإدارية والسلطات المكتبية وإدارة الأعمال. ونظرًا لأن الولايات المتحدة دخلت الحرب في وقت متأخر، ولأن اقتصادها المتوسع قلل من ضرورة الأخذ بهذه الإجراءات، كانت هذه العملية أقصر مدى مما كانت عليه في البلاد الأوروبية، ولو أنها سارت هناك بدرجة ما. وأحدثت الحرب ثورة في صلتها بأوروبا. كذلك كان لمواطنين ولشركات بريطانية وفرنسية كما كان لغيرهم من الأوروبيين استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة بلغت في عام ١٩١٤ حوالي ٨٠٠ مليون جنيه استرليني. وقد استولت حكوماتهم على هذه الاستثمارات أثناء الحرب وباعتها في أمريكا لتشتري مهمات ، معوضة أصحابها بالجنيهات أو بالفرنكات. وفضلاً عن هذا أصدرت الحكومات الأوروبية قروض حرب كبيرة إلى أمريكا. لهذا خرجت الولايات المتحدة من الحرب أعظم دولة دائنة في العالم، وكانت البلاد الأوروبية مدينة لها بحوالي ألف مليون جنيه استرليني، وظل سداد قروض الحرب هذه مشكلة شائكة في العقد التالي.

كذلك كانت التغيرات الاجتماعية التي سببتها الحرب عظيمة، فقد اختل التوازن العادي بين الجنسين من جهة وبين مجموعات الإعمار من

السكان من جهة أخرى بسبب تفكك الحياة العائلية أثناء التعبئة، وقتل ملايين من الشبان، وهبوط نسبة المواليد هبوطًا حادًا ثم ارتفاعها ارتفاعًا شديدًا مماثلاً بعد انتهاء الحرب. ودخلت النساء العاملات حبًا للوطن في المصانع والخدمات الحربية سوق العمل على نطاق لم يعرف من قبل. فلما وجدت الكثيرات بذلك أساسًا اقتصاديًا لمزيد من الاستقلال ظللن فيه، وجعل الدور الذي قمن به في مجهود الحرب خصوصًا في بريطانيا، مطالبتهن بحق الانتخاب أمرًا لا يقاوم بعد الحرب، ومن ثورات العصر الحديث الأخفض صوتًا والأقل ملاحظة تغيير وضع النساء في المجتمع في العالم. فقد تحررن من وضع فيه الخضوع القانوني والاجتماعي للرجال على الأسوأ وفيه التبعية الاقتصادية والسياسية، وكسبن في بلد بعد الآخر مركزًا فيه قدر أعظم من المساواة مع الرجال. وامتدت هذه الثورة حتى إلى آسيا، كما أثرت أخيرًا في أفريقيا. لعبت الحرب دورًا هامًا في كل هذه العمليات في بريطانيا وغرب أوروبا، وحدثت هزات اجتماعية أخرى نتيجة لتضخم الأسعار بعد الحرب ولثقل عبء الضرائب إذ عانى من هبوط مستوى المعيشة كل الذين اعتمدت معيشتهم على دخول ثابتة من الاستثمارات أو المدخرات وكل الذين لم تتيسر زيادة أجورهم النقدية. فتركت الحرب بأثقالها ومشقاتها وجنونها وإنهاكها، شعوبًا ثائرة عديمة الاتزان تصارع عواقبها.

ومن ناحية أخرى كان للدمار الشامل الذي تعرضت له دول أوروبا خلال الحرب (١٩١٤-١٩١٨) أثره الواضح في اضمحلال أوروبا اقتصاديًا. فتدمير معظم المصانع الأوروبية قد أفقدت أوروبا قدرتها على الإنتاج، كذلك أفقدها تجنيد الأيدي العاملة في الحرب خيرة شبابها من

العمال المهرة الذين يقدرون بنحو ثمانية ملايين ونصف، بالإضافة إلى ذلك فإن قيام أوروبا من كبوتها كان يتطلب وقتًا غير قصير كي تستعيد كامل نشاطها وإنتاجها. كما أن تحول المصانع من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج المدني كان يستلزم بعض الوقت، زد على ذلك أن مشروعات التنمية الاقتصادية وإعادة بناء اقتصاديات تلك البلاد كان يتطلب أموالاً وفيرة ، ولم تكن بحكم استدانتها في الحرب بقادرة على إنفاق المزيد من الأموال. هذا بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة العملة ونقص الاحتياطي من الذهب قد أعجز تلك الدول عن شراء حاجياتها من المواد اللازمة لصناعتها من الخارج. وهكذا اضطربت الحياة الاقتصادية فيَ معظم دول أوروبا، ولكن بنسب متفاوتة بقدر ما أسهمت تلك الدول في الحرب ، وبقدر ما قدمت من تضحيات، وكانت أكثر الدول استفادة من الحرب الولايات المتحدة واليابان.

وكان من أهم نتائج الحرب تغيير العلاقة الاقتصادية بين أوروبا والقارات الأخرى تغييرًا ثوريًا. ففي عالم ما قبل الحرب كان كل بلد أوروبي متقدم يستورد أكثر مما يصدر، مؤديًا الفرق من فوائد استثماراته الخارجية ومن أجور النقل والخدمات الأخرى. أما الآن فكان على البلاد الأوروبية أن تجتهد في تصدير بضائع أكثر مما تستورد لتسديد ديون الحرب ولتستعيد في فترة ارتفاع الأسعار أسواق تجارتها الخارجية، فتأثرت مستويات حياتها تبعًا لذلك. وفي عالم ما قبل الحرب، كان الإنتاج الصناعي قد تركز في أوروبا وكان قوام وارداتها من القارات الأخرى هو الخامات والأغذية. وكانت البلاد غير الأوروبية تعتمد أساسًا على صادرات أوروبا في الحصول على السلع التامة الصنع، كما كانت تعتمد على المستعمرات الأوروبية في

الحصول على رأس المال وعلى المهاجرين الأوربيين في الزود بالخبرة الفنية. ولم يحل عام ١٩١٤ إلا وكانت هذه التبعية العضوية المتداخلة، المتضمنة تميز البلاد الأوربية إزاء بقية البلاد قد ضاعت جزئيًا بسبب عوامل غير منظورة، لكن التنوع الصناعي السريع للولايات المتحدة واليابان ولبعض دول أمريكا الجنوبية لمواجهة مطالب فترة الحرب الشرهة ذهب إلى الأبد بمركز أوروبا الصناعي المتميز، والآن انضمت بلاد ما وراء البحار إلى صف المصدرين الدوليين أو أصبحت قادرة على سد نسبة عالية من حاجاتها المحلية، وأقيمت علاقات تجارية جديدة لم يقم فيها وزن للبلاد الأوروبية، إذ ازدادت التجارة المباشرة بين الولايات المتحدة من ناحية وأمريكا الجنوبية والشرق الأقصى من ناحية أخرى، وبين اليابان من جانب وأمريكا الجنوبية والهند من جانب آخر. ومع هذا ظلت أحد المراكز الصناعية العظمى في العالم. ولكنها لم تعد بؤرة الإنتاج الصناعي وأتيح لها إلى درجة ما خلال العقدين التاليين أن تعيد بناء مركزها العالمي، ولكنها لم تستطع مطلقًا معاودة بلوغ مستويات ١٩١٤ العالمية المتميزة . وكما تحول ميزان الميزات الاقتصادية قبل ١٩١٤ من دولة أوروبية إلى دولة أوروبية أخرى تحول هذا الميزان الآن بين القارات، وعانت كل الدول الأوروبية هبوطًا نسبيًا في أهميتها العالمية.

أما بالنسبة للتغييرات السياسية، فقد تهاوت الأسر الحاكمة القديمة في انكسار وانهيار، بينما صمدت الدول الغربية الديمقراطية في ظفر. ففي روسيا وألمانيا والمجر وتركيا تغيرت النظم السياسية نتيجة للحرب تغييرات جوهرية ، فقامت في روسيا حرب أهلية عنيفة بين الحكومة البلشفية

والثائرين ضدها من أنصار تروتسكي واستمرت الحرب فترة غير قصيرة تغيرت خلالها النظم. وفي ألمانيا قامت ثورة الاشتراكيين في برلين في ٧ نوفمبر عام ١٩١٨ منادية بالنظام الجمهوري ونجحت في تشكيل حكومة اشتراكية على رأسها إيبرت Ebert الذي ووجه بمعارضة شديدة من قبل العناصر البلشفية التي أطلق عليها اسم سبارتكوس Spartakos وبعد مقاومة عنيفة تمكنت الحكومة من إخمادها. ولكنها لم تكن الثورة الأولى أو الأخيرة، فقامت ثورات متعددة في أجزاء مختلفة من ألمانيا. وكان أخطرها محاولة الحكومة البافارية الاشتراكية التي تشكلت بصفة مؤقتة في إعلان الاستقلال عن ألمانيا، ولكن بفضل جيش الأحرار الذي جندته حكومة إيبرت تمكنت من السيطرة على الموقف والقضاء على كل تلك الحركات. وفى المجر قامت ثورة في ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ أجبرت الإمبراطور شارل ملك المجر على التنازل عن العرش وتم المناداة بالجمهورية، وتكونت حكومة مؤقتة بزعامة ميشيل كارولي Karolyi الذي حاول القيام بإصلاحات اجتماعية معتمدًا في ذلك على تأييد الاشتراكيين. ولكن البؤس والبطالة ونقص التموين في المدن الكبرى بسبب توقف السكك الحديدية وفقدان الفحم أدى إلى نمو حركة شيوعية بزعامة صحفي إسرائيلي يدعى بيلاكون Bela Kun (١٨٨٥-١٩٣٧) وتمكن بيلاكون بمساعدة الشيوعيين من إسقاط حكومة كارولي في مارس عام ١٩١٩ وإعلان قيام ديكتاتورية الطبقة الكادحة، ولم تستطع حكومة بيلاكون الشيوعية الاستمرار وسقطت بسبب عدم اعتراف الحلفاء بها وقبض على زمام الأمور في المجر الأميرال هورتي Horthy بعد عودة الوصي على العرش الأرشيدوق جوزيف.

وهـذه الحـروب الأهلـية الـتي سـادت قسـمًا كـبيرًا مـن أوروبـا، كـان يناقضـها الاسـتقرار السياسـي في الـدول الديمقراطية: بريطانيا وفرنسا، فلقد خرجـتا مـن الحـرب وهمـا محتفظـتين بـنظمها الدسـتورية دون أن تـتعرض لـلهزات العنـيفة الـتي واجهـت الـدول الأخرى كما سبق الإشارة إلى ذلك، حقـيقة أن حكومـتي بريطانيا وفرنسـا قد اضطرتا إلى الحصول على سلطات اسـتثنائية شبه دكـتاتورية خـلال الحـرب لمواجهـة المشـكلات الخاصـة بتعبئة الجـيوش وإعـداد الـتموين العسـكري والمـواد الغذائـية ولكـن كـل هـذه الـتطورات الـتي حدثـت أثـناء الحرب لم تستمر عندما توطد السلام، فعادت النظم السياسية والإدارية في عام ١٩١٩ إلى ما كانت عليه في عام ١٩١٤. وهكـذا خـرج الـنظام الديمقـراطي سـليمًا بعد الحرب، ولكنه لم يكن آمنًا في حقـيقة الأمـر، فالمنـاخ السياسـي في الدول الديمقراطية أعيد كما كان في عام ١٩١٤ ، ففـي خلال الحرب اضطرت الحكومات في العالم إلى تدريب تشعبها عـلى تطبـيق مـا يسـمى «تدويل الفكر» بمعنى آخر أنها منعت كل تعبير عن الـرأي قـد يؤدي إلى خفض المعنويات القومية والإصرار على الكفاح. وعلى هـذا فـلم تحترم خلال الحرب حرية الفكر التي هي أساس النظام الحر والنظام الديمقراطي ، وبالتالى أدت الحرب إلى انحطاط الفكر الحر.

وفي المجـال الفكـري المذهـبي، أسفرت الحرب عن قيام النظام الشيوعي إلى جانـب الـنظام الـرأسمالي، وظهـر التبايـن واضحًا بين النظامين أو المذهبين وذلـك بانعقـاد المؤتمـر الـذي دعـا البلاشفة إلى عقده في عام ١٩١٨ بهدف إيجـاد دولـية جديـدة وهـي الدولية الشيوعية، وعقب ذلك دعا الاشتراكيون «الغربـيون» في بـرن إلى مؤتمـر اشـتراكي دولي في عام ١٩١٩ ، وقد شجب

هذا المؤتمر الذي سيطر فيه الاشتراكيون الفرنسيون والإنجليز بالاغلبية، المذهب البلشفي، وأكد إخلاصه وولاءه للمبادئ الديمقراطية، وجاء في بيان برن : «إن النمو الاشتراكي الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا في ظل قانون الديمقراطية. وهكذا حدث الانفصال في فبراير عام ١٩١٩ بين الاشتراكيين الديمقراطيين من جهة، والشيوعيين من جهة أخرى».

وهكذا يتضح أن الحرب العالمية الأولى قد أحدثت تغييرات جوهرية في ميادين متعددة داخل أوروبا وخارجها، وما كان من الممكن حدوثها بتلك السرعة لولا قيامها. وبالإضافة على ذلك كانت أهم ظاهرة لعالم ما بعد الحرب هي الاضطراب السياسي الذي أعقب التطبيق العملي لمعاهدات الصلح.

ملحق

بعض نصوص ميثاق عصبة الأمم

الديباجة

مراعاة لتنمية التعاون بين الأمم وضمان سلامة أمنها وما يفرضه ذلك من قبول بعض التزامات تقضي بعدم الالتجاء إلى الحرب ووجوب الارتباط علانية بعلاقات دولية أساسها العدل والشرف، والسهر على تطبيق أحكام القانون الدولي المعترف بها من الحكومات كقواعد للتعامل بين الدول واجبة الاحترام، وحرصًا على سيادة العدالة واحترام كافة الالتزامات الناجمة من المعاهدات التي تبرمها الشعوب المنظمة في علاقاتها المتبادلة.

قبلت الأطراف السياسية المتعاقدة هذا الميثاق الذي يؤسس عصبة الأمم.

المادة الأولى

(١) أعضاء عصبة الأمم الأصليون هم الدول الموقعة على هذا الميثاق والمبينة أسماؤها في الملحق المرفق بهذا الميثاق وكذلك الدول التي تنضم للميثاق بلا قيد ولا شرط خلال شهرين من بدء سريانه وتدون أسماؤها في الملحق المذكور بعد تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية التي تخطر به الدول الأخرى أعضاء العصبة.

(٢) كل دولة مستعمرة كانت أو من الممتلكات، تحكم نفسها ولم يدرج اسمها في ملحق الميثاق، من حقها أن تصبح عضوًا في العصبة متى وافق ثلثا أعضاء الجمعية على انضمامها بشرط تقديم الضمانات الكفيلة

بالإفصاح عن نواياها الحميدة نحو مراعات التزاماتها الدولية وقبولها نظام العصبة الخاص بقواتها وأسلحتها العسكرية والبحرية والجوية.

(٣) يحق لكل عضو في العصبة الانسحاب منها على أن يعلن رغبته هذه قبل انسحابه بسنتين وبشرط أن يكون قد وفى حتى هذا التاريخ بجميع التزماته الدولية بما فيها الالتزامات الناشئة عن هذا الميثاق.

المادة الثانية

تمارس عصبة الأمم - بأوضاعها المبَينة في هذا الميثاق - أعمالها عن طريق جمعية ومجلس يعاونهما أمانة دائمة.

المادة الثالثة

(١) تتكون الجمعية من ممثلي أعضاء عصبة الأمم.

(٢) وهي تنعقد في فترات محددة وفي أي وقت آخر حسبما تستدعى الظروف ويكون انعقادها في مقر العصبة أو في مكان آخر يحدد للاجتماع فيه.

(٣) تختص الجمعية بالنظر في كل مسألة تدخل ضمن اختصاص العصبة أو يكون من شأنها التأثير على السلام العالمي.

(٤) لا يحق لأي عضو في العصبة أن يمثل في الجمعية بأكثر من ثلاثة مندوبين ولا أن يمنح أكثر من صوت واحد.

المادة الرابعة

(١) يشكل المجلس من ممثلي الدول العظمى المتحالفة وأنصارها من ممثلي

أربع دول أخرى من أعضاء العصبة. وللجمعية أن تختار هؤلاء الأعضاء الأربعة بكل حرية كما لها مواعيد هذا الاختيار حسب رغبتها. ولحين إتمام التعيين الأول بواسطة الجمعية يعين ممثلو بلجيكا والبرازيل وإسبانيا واليونان أعضاء في المجلس.

(٢) للمجلس أن يختار أعضاء آخرين من العصبة ليمثلوا أمامه تمثيلاً مستديمًا بعد موافقة أغلبية أعضاء الجمعية كما يحق له أيضًا بموافقة نفس الأغلبية أن يزيد من عدد أعضاء العصبة الذين تختارهم الجمعية ليمثلوا في المجلس. - مكرر - تحدد الجمعية بأغلبية ثلثي الأصوات القواعد الواجب اتباعها في انتخاب الأعضاء غير الدائمين في المجلس وعلى وجه خاص تلك التي تحدد مدة تمثيلهم وشروط إعادة انتخابهم.

(٣) ينعقد المجلس كلما استدعت الظروف ذلك على أن ينعقد مرة على الأقل كل سنة بمقر العصبة أو في أي مكان آخر يقع عليه الاختيار.

(٤) يختص المجلس بالنظر في كل مسألة تدخل ضمن اختصاص العصبة أو من شأنها التأثير على السلام العالمي. -

(٥) يدعى كل عضو في العصبة يكون غير ممثل في المجلس إلى بعث مندوب ليمثله داخل المجلس كلما أثيرت فيه مسألة تهم هذا العضو بنوع خاص.

(٦) كل عضو من أعضاء العصبة الممثلين في المجلس يمنح صوتًا واحدًا ولا يمثله سوى مندوب واحد.

المادة الخامسة

(١) تصدر قرارات الجمعية أو المجلس باجتماع أصوات الأعضاء الممثلين في

الاجتماع ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك في ميثاق العصبة، أو في نصوص المعاهدة الحالية.

(٢) جميع مسائل الإجراءات الواجب اتباعها أثناء اجتماعات الجمعية أو المجلس بما في ذلك تعيين لجان للتحقيق في موضوعات معينة تقررها الجمعية أو المجلس بأغلبية الأعضاء الممثلين في الاجتماع.

(٣) تعقد الجمعية وكذلك المجلس جلستهما الأولى بناء على دعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

المادة السادسة

(١) السكرتارية الدائمة مقرها مبنى العصبة وهي مكونة من السكرتير العام ومن السكرتاريين المساعدين ومن عدد كاف من الموظفين.

(٢) السكرتير العام الأول مبين اسمه في ملحق هذا الميثاق أما فيما بعد فإنه يعين بواسطة المجلس بعد موافقة أغلبية الجمعية.

(٣) السكرتاريون المساعدون وموظفو السكرتارية يعينهم السكرتير العام بعد موافقة المجلس.

(٤) يشغل السكرتير العام للعصبة بحكم وظيفته منصبي سكرتير عام الجمعية وسكرتير عام المجلس.

(٥) يتحمل أعضاء العصبة جميع نفقاتها وبالنسبة التي تقررها الجمعية.

المادة السابعة

(١) تكون مدينة جنيف مقرًا للعصبة.

(٢) للمجلس أن يقرر في أي وقت يشاء اتخاذ مكان آخر ليكون مقرًا للعصبة.

(٣) جميع وظائف العصبة والإدارات التابعة لها بما في ذلك وظائف السكرتارية مباحة للرجال والنساء على حد سواء.

(٤) ممثلو أعضاء العصبة وموظفوها يتمتعون أثناء قيامهم بمهام منصبهم بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

(٥) المباني والأراضي التي تشغلها العصبة ، سواء بواسطة موظفيها أو لعقد اجتماعات أعضائها لا يجوز انتهاك حرماتها.

المادة الرابعة عشرة

يكلف المجلس بوضع مشروع لمحكمة عدل دولية دائمة ويعرض هذا المشروع على الأعضاء. وتختص هذه المحكمة بفحص جميع المنازعات التي يعرضها عليها أطراف النزاع وتكون ذات طابع دولي، كما أنها تختص أيضًا بإبداء آراء استشارية في كل نزاع أو موضوع يعرض عليها بواسطة المجلس أو الجمعية.

المادة الثالثة والعشرون

اتباعًا ووفقًا لنصوص الاتفاقات الدولية القائمة حاليًا أو التي ستبرم فيما بعد اتفقت الدول أعضاء العصبة على أن:

(أ) تسعى لتقرير وضمان بقاء شروط إنسانية عادلة لصالح العمال من رجال ونساء وأطفال فوق أراضيها وفي سائر البلاد الأخرى التي ترتبط معها بعلاقات تجارية وصناعية، كما لها إنشاء وتدعيم المنظمات الدولية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض.

(ب) تتعهد بضمان معاملة عادلة للأهلين الأصليين في الأقاليم الخاضعة لإدارة دولة العصبة.

(ج) تكلف العصبة بفرض رقابة عامة على تنفيذ الاتفاقات الخاصة بتجارة الرقيق من نساء وأطفال وعلى الإتجار بالأفيون وباقي المواد السامة.

(د) تعهد للعصبة بغرض رقابة عامة على الإتجار بالأسلحة والذخائر على البلاد التي يحتم الصالح العام مراقبة هذه التجارة فيها.

(هـ) تتخذ ما يلزم من إجراءات لتأمين وضمان بقاء حرية المواصلات والترانزيت ومساواة جميع أعضاء العصبة فيما يتعلق بشؤون التجارة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأقاليم التي دمرت خلال الحرب بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨.

(و) تبذل جهدها في المحيط الدولي لاتخاذ الاحتياطات التي تؤدي إلى الوقاية من الأمراض والعلاج منها.

المادة الرابعة والعشرون

(١) جميع المكاتبات الدولية السابقة تأسيسها بموجب معاهدات جماعية توضح تحت إدارة العصبة بشرط موافقة الدول المشتركة فيها على ذلك كما توضح أيضًا تحت إدارة العصبة جميع المكاتب الدولية الأخرى وسائر اللجان التي تنشأ فيما بعد والتي تستهدف تسوية المسائل المتعلقة بالصالح الدولي.

(٢) تلتزم سكرتارية العصبة - في جميع المسائل المتعلقة بالصالح الدولي والتي نظمت بواسطة اتفاقات عامة ولكنها غير خاضعة لإشراف مكاتب أو

لجان دولية - بجمع ونشر كافة البيانات المطلوبة، والقيام بأية مساعدة أخرى ضرورية كانت أو مرغوبًا فيها متى طلبتها الدول المشتركة في الاتفاقات وبعد موافقة المجلس.

(٣) للمجلس أن يقرر إدراج نفقات أي مكتب أو لجنة وضعت تحت إدارة العصبة ضمن مصروفات السكرتارية.

المادة الخامسة والعشرون

يتعهد أعضاء العصبة بتشجيع إنشاء تنظيمات وطنية مرخص بها للصليب الأحمر وتعضيد التطوع فيها والتعاون فيما بينها لما تهدف إليه من تحسين الصحة والوقاية من الأمراض وتخفيف الآلام في العالم.

المادة السادسة والعشرون

(١) التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق يعمل بها بمجرد التصديق عليها من جميع أعضاء العصبة الممثلين في المجلس ومن أغلبية الأعضاء الممثلين في الجمعية.

(٢) لكل عضو في العصبة مطلق الحق في عدم قبول التعديلات التي تدخل على الميثاق. وفي هذه الحالة تنتهي عضويته من العصبة.

المحتويات

تاريخ العلاقات الدولية
في العصر الحديث



الأستاذ الدكتور
عمر عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ونائب رئيس جامعة الإسكندرية الأسبق



